سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨١

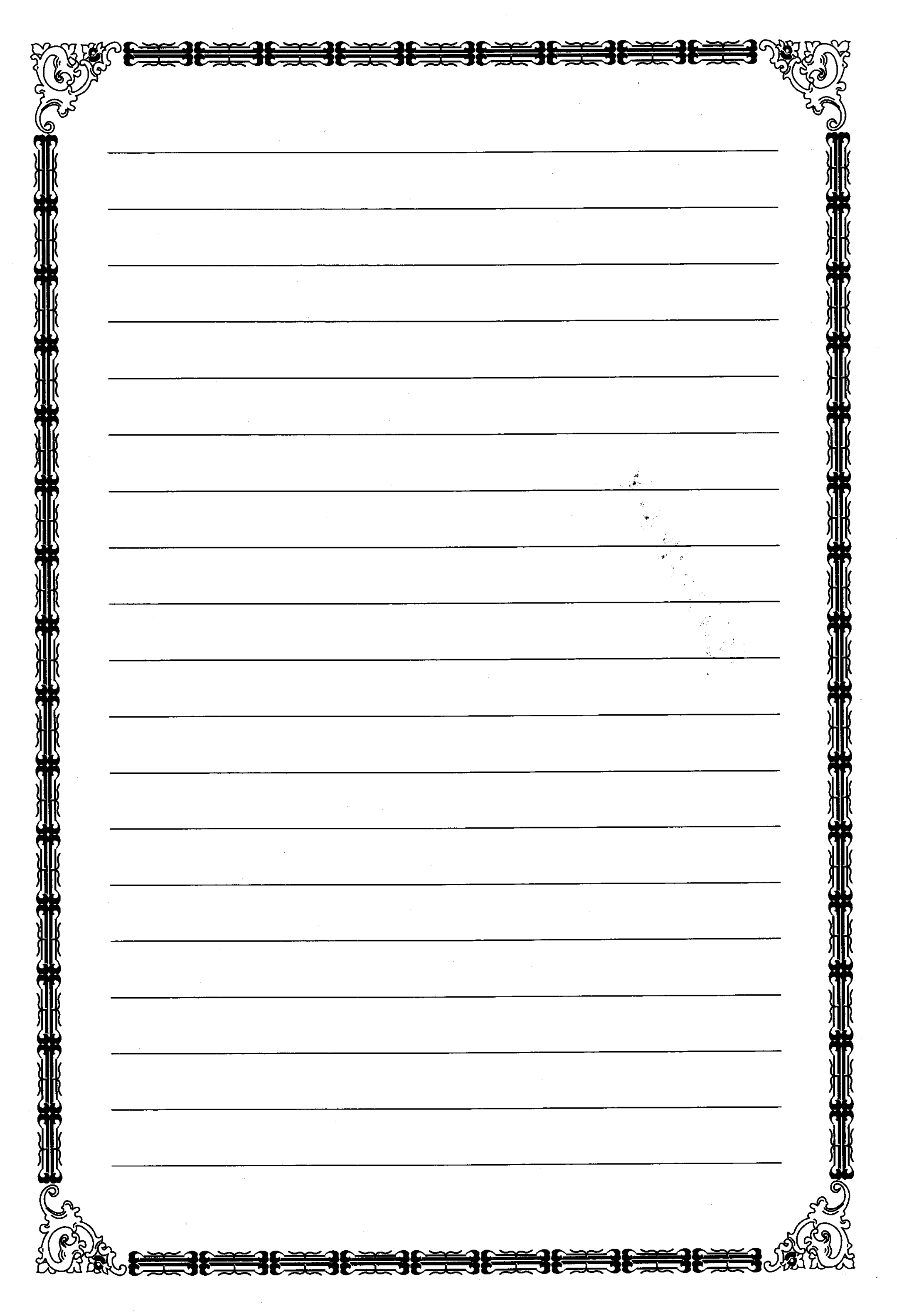
لا حلق للذكر البدعي

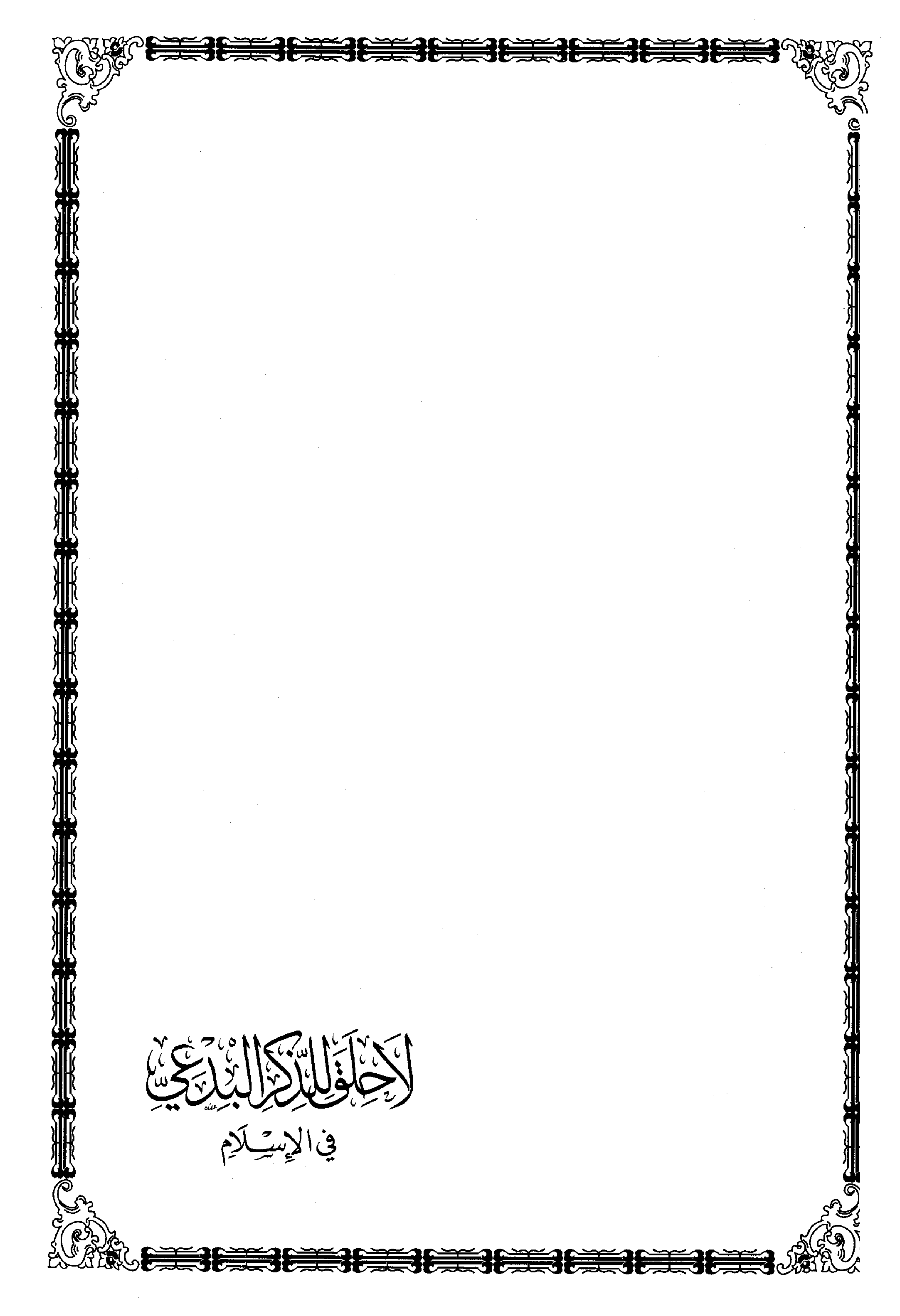
في الإسلام

تأليف
محمد المنتصر الريسوني رحمه الله
(١٣٦٠-١٤٢١هـ)

تحقيق
عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض





لا حلق للذكر البدعي

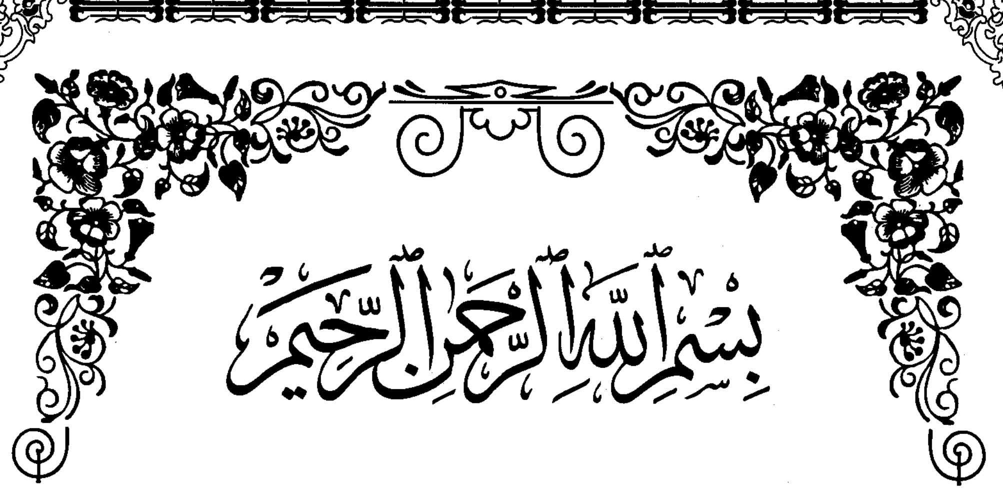
في الإسلام

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الريسوني، محمد المنتصر
لا حلق للذكر البدعي في الإسلام./ محمد المنتصر الريسوني. - الرياض، ١٤٣٠هـ
١٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٨١)
ردمك: ٤ - ٠٦ - ٨٠٣٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الأدعية والأوراد أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٢١٢,٩٣ ١٤٣٠/٥٩٧٥

الطبعة الأولى
ذو القعدة ١٤٣١هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧



ترجمة الشيخ محمد المنتصر الريسوني

بقلم ابن المؤلف

قطب محمد المنتصر الريسوني

* ولد بمدينة تطوان، المغرب عام ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.

* التحق بالمكتب القرآني ودرس على والده علوم اللغة العربية وعلوم الشرع على النظام القديم في حفظ المتون ودراستها، كما درس علم العروض على الفقيه الموثق السيد عبد الرحمٰن الأزمي.

* درس الابتدائي والثانوي بتطوان والجامعي بالرباط.

* له أستاذية في الأدب واللغة من المدرسة العليا للأساتذة، وإجازات في علوم اللغة والشرع على النظام القديم، ومنها إجازة العلامة عبد الله كنون، وإجازة الفقيه الأصولي أحمد بنتاويت.

* زاول التدريس بالتعليم الثانوي أستاذاً للغة العربية وعلوم الدين سنوات طويلة، ثم عمل مرشداً تربوياً وعضواً للجنة التأليف

المدرسي بوزارة التعليم، وتقديراً لجهوده العلمية منحته رخصة التفرغ للبحث العلمي.

* أصدر مجلة (النصر) عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، وتولى رئاسة تحرير صحيفة (النور) الإسلامية.

* أسهم في عدة لقاءات ومؤتمرات محكمة داخل المغرب وخارجه، **منها**:

١ - مؤتمر الإعلام الإسلامي بجاكرتا، أندونيسيا ١٩٨٠م.

٢ - ندوة الأدب الإسلامي بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٥م.

٣ - ندوة: (جوانب من الأدب في المغرب الأقصى)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة ١٩٨٤م.

٤ - ندوة (الحديث والمحدثون في سبتة)، كلية أصول الدين، جامعة القرويين، تطوان ١٩٩٤م.

٥ - ندوة (تيارات الفكر في المغرب والأندلس، الروافد والمعطيات)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٩٩٣م.

* صنفت عن شعره دراسات جامعية بالمغرب، **نذكر منها**:

١ - الهجرة في ديوان: (مراكب العشق في مرافئ الهجرة) للشاعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده سعيد بتيس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٤١٥هـ - ١٤١٦هـ، ١٩٩٤م - ١٩٩٥م.

٢ ـ التجربة الشعرية عند الأستاذ محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده الطالب عمر أقشار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان ١٤٠٧هـ ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م ـ ١٩٨٨م.

٣ ـ الدلالة الاجتماعية في شعر محمد المنتصر الريسوني (دراسة في التجربة وإطارها الفني)، بحث إجازة أعدته الطالبة نبيلة علوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان ١٤١٥هـ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م.

٤ ـ دراسة في شعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده الباز مولود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م.

٥ ـ قضايا الجهاد الإسلامي في شعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده محمد الهيشو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥م.

كما تهيأ عنه دراسات بالشرق من قبل بعض الباحثين من كلية اللغة العربية بالأزهر، بالإضافة إلى ما كتب من دراسات في المجلات والصحف المغربية والمشرقية.

يعد أحد أقطاب السلفية المعاصرة بالمغرب، وخاض لأجل ترسيخ مبادئها وقيمها معارك علمية ضد الطرقية وأهلها، مما أثمر عن رسالتين ماتعتين هما: **(لا حلق للذكر البدعي في الإسلام)** و**(انهارت الطرقية)**، ثم شحذ فكره وقلمه لمقارعة الممارسات البدعية الشوهاء التي غزت مجتمعنا الإسلامي وجنت على عقيدته

ودينه، وكتابه **(وكل بدعة ضلالة)** قاموس حي لبدع عصره وضلالات مجتمعه في العقائد والعبادات والمعاملات، ولم يسلم أهل التقليد من متابعات قلمه المجاهد الصادق، إذ عني بفضح مخالفات المالكية للسنة في مجال العبادة، وأفرد لذلك كتاباً مستقلاً بعنوان: **(ما خالفت فيه المالكية السنة في العبادة خاصة)** لكن الموت اخترم المؤلف قبل أن يتم عمله هذا، وهو كتاب جليل في موضوعه، فريد في بابه.

* يعدّ رائد الأدب الإسلامي وعميده في المغرب بلا منازع، إذ كان صدور ديوانه الشعري: **(على درب الله)** فاتحة أدبية مباركة أعقبها غيث نافع وخصب مُجْدٍ.

* كان عضواً عاملاً في رابطة علماء المغرب، واتحاد كُتَّاب المغرب، ورابطة الأدب الإسلامي العالمية، وجمعية البعث الإسلامي.

* عين سنة ١٤١٠هـ من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عضواً في لجنة الإفتاء التي رافقت بعثة الحج، كما اضطلع بمهمة الاستشارة الثقافية بهيئات ثقافية وتعليمية.

* شهد له عصريوه من العلماء والأدباء بالكفاءة العلمية والمهارة الأدبية، **ومما جاء في بعض الشهادات:**

١ ـ قال العلامة المتفنّن محمد بوخبزة الحسيني: (وما أحسب أنني رأيت ـ وعلى الأقل في المغرب العربي ـ من يشارك

في أبحاث الحديث النبوي والفقه المقارن ومحاربة البدع على المنهج السلفي الصميم، إلى جانب قرض الشعر وتحبير قصائد هادفة في الأدب الإسلامي الرفيع الرامي إلى تقويم ما يجري في عالمنا الإسلامي من تيارات الانحراف والتغريب في شتى مجالات الحياة، سوى الأخ الراحل طيب الله ثراه) (ضمن أعمال ندوة خاصة لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

٢ ـ قال العالم الأديب الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى: (لم يرزأ بالراحل الغالي أهله وولده وصحبه فحسب، بل رزئت به، من قبل ومن بعد، علوم الشرع: أصولها والفروع، ومعارف العربية: إفراداً وجمعاً) (قد كنت أوثر أن تقول رثائي، عدد خاص من صحيفة (النور) لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

٣ ـ قال الأستاذ الدكتور محمد بن سعد الشويعر رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية السعودية: (فرحم الله الشيخ محمد المنتصر رحمة واسعة، فلقد عرفته كاتباً أستمتع بقراءة ما يكتب في صحيفة (النور) من آراء فقهية، وانتقادات رصينة لمن يتجاوز الأمر الشرعي فهماً أو تأويلاً أو إفتاء، كما عرفه بذلك القراء المتابعون لما يسجل قلمه حيث يحرص رحمه الله على عدم الخوض في المسائل الفقهية إلا عن علم ودراية، ويدعم رأيه بالدليل الذي لا يقبل الشك من النبع الصافي. . . ولا شك أن رحيله عن الساحة الفكرية والدعوية خسارة، نرجو الله أن يجعل من عمله الأثر بالنفوس

والقدوة في إزالة المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة) (الموت حق، صحيفة النور، عدد خاص لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

* نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لرابطة الأدب الإسلامي العالمية يوماً دراسياً (١٦ ذي الحجة ١٤٢١هـ مارس ٢٠٠١م) لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني، وقد تناول الأساتذة الباحثون جوانب مختلفة من شخصية المكَرَّم، وركزت المداخلات على المناحي العلمية والأدبية واللغوية والإبداعية في نتاجه المنشور.

* خصصت صحيفة (النور) الإسلامية المغربية عدداً خاصاً لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني رَحِمَهُ اللهُ وذلك في عددها ٤١٦، السنة ٢٧، شعبان ١٤٢١هـ نوفمبر ٢٠٠٠م.

* نعته الصحافة المغربية والمشرقية منوهة بجهوده الحثيثة في خدمة العلم والأدب وفي طليعتها: صحيفة (العلم) وصحيفة (التجديد) ومجلة (المشكاة) بالمغرب، وصحيفة (البلاد) وصحيفة (الندوة) بالسعودية، ومجلة (المجتمع) بالكويت.

*** ترجم له في:**

١ ـ الأدباء المغاربة المعاصرون (دراسة بيبلوغرافية إحصائية)، عبد السلام التازي، منشورات الجامعة، الدار البيضاء، ١٩٨٣م، ص٨٢.

٢ ـ دليل الشعراء المغاربة، عبد الواحد المعروفي، مطبعة تانسفيت، ط١، ١٩٩٥م، ١/١١١ ـ ١١٢.

٣ ـ دليل اتحاد كُتَّاب المغرب، حسن الوزاني، منشورات اتحاد كُتَّاب المغرب، ط١، ١٩٩٣م، ص١٩٨.

٤ ـ شعراء الدعوة الإسلامية في العصر الحديث، أحمد عبد اللطيف الجدع وحسين أدهم جرار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٨/١٠٧ ـ ١٢٥.

٥ ـ من الشعر الإسلامي الحديث (مختارات من شعراء الرابطة)، دار البشير، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص١٨٩ ـ ٢٠٠.

٦ ـ معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، ط١، ١٩٩٥م، ٥/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

٧ ـ معجم الأدباء الإسلاميين، إعداد أحمد الجدع، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩م، ٣/١١٤١.

* نشر أبحاثه ودراساته في مجلات علمية محكمة داخل المغرب وخارجه.

* له إنتاج علمي غزير ما بين المطبوع والمخطوط:

١ ـ المطبوع:

أ ـ لا حلق للذكر البدعي في الإسلام، مطبعة النور، ١٤٠٣هـ.

ب ـ وانهارت الطرقية، مطبعة النور، ١٤٠٤هـ.

جـ ـ وكل بدعة ضلالة، مطبعة النور، ١٤٠٨هـ. وطبعة مكتبة دار المنهاج بالرياض ١٤٢٥هـ.

د ـ التجيبي المحدث السبتي بين الرواية والدراية، مطبعة النور، ١٤١١هـ، وغير ذلك.

٢ ـ المخطوط:

أ ـ مباحث أصولية وحديثية في مواجهة الفكر البدعي.

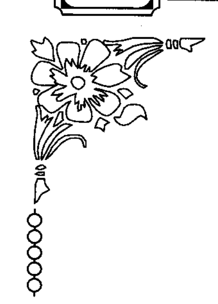
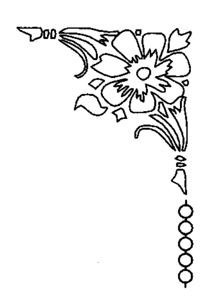
ب ـ الإسلام والأضرحية.

جـ ـ الاستشراق وقضايا الإسلام.

د ـ نشأة البدعة والتأليف فيها.

هـ ـ الاستشراق مخطط وهدف. وغيرها كثير.



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد؛ فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فإن الإنسان في هذه الدنيا يعلم أنه صائر لا محالة إلى نهاية محتومة وهي الموت، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

والمؤمن يوقن أنه سيلقى ربه وسيسأله عن أعماله في هذه الدنيا، قال تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، فيسأله هل قام بما أمره به أم لا؟

فإن كان عمل ما أمره الله به، فهل عمله كما أمره الله أم عمله هكذا كيفما اتفق؟

فإن كان الله أمره بالصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك، فكيف صلّى وصام وزكّى وحجّ؟

فإن كان صلّى وصام وزكّى وحجّ كما أمره الله قُبلت أعماله، وإلا رُدت عليه.

ومعلوم أن الشرك أعظم محبط للأعمال؛ فلو عمل الإنسان أعمالاً كجبال تهامة وهو مشرك ما نفعه ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وهذا خطاب للأنبياء، فمن دونهم من باب أولى. وكذا الخطاب للنبي ﷺ خطاب لأمته من بعده، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

ومن أعظم محبطات الأعمال أيضاً: **البدعة**.

وقد عرّف أهل العلم البدعة بأكثر من تعريف اخترت منه تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال في «الاستقامة» (١/ ٥): «البدعة هي الدين الذي لم يأمر الله به ورسولُه، فمن دان ديناً لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾» [الشورى: ٢١].

والبدعة شر كما وصفها النبي ﷺ في الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٧) عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«أَمَّا بَعْدُ؛ فإن خَيْرَ الحديث كتابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**. وزاد أبو داود (٤٦٠٧) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: **«فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**. وقد صححه الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود».

فكل ما كان على غير هدي النبي ﷺ فهو مُحْدَثٌ، وإذا صار محدثاً صار بدعةً، وإذا صار بدعةً فهو ضلالةٌ، وإذا صار ضلالة فهو في النار.

وأخبر النبي ﷺ أن كل عمل ليس على هديه فهو مردود على صاحبه كأنه لم يعمله، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٦٩٧)؛ ومسلم (١٧١٨) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال: «**من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس منه فَهُوَ رَدٌّ**»، وفي لفظ لمسلم: «**من عَمِلَ عملاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

ولا يدخل في كلامنا هذا أمور الدنيا:

فعن عَائِشَةَ وَأَنَسِ بن مالك رضي الله عنهما؛ أَنَّ النبي ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ فقال: «**لو لم تَفْعَلُوا لَصَلُحَ**»، قال: فَخَرَجَ شِيصاً، فَمَرَّ بِهِمْ فقال: «**ما لِنَخْلِكُمْ؟**» قالوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا. قال: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُم**». رواه مسلم (٢٣٦٣).

ولا يدخل في كلامنا أيضاً البدعة بالمعنى اللغوي:

فعن عبد الرحمٰن بن عَبْدٍ القاري أَنَّهُ قال: خَرَجْتُ مع عُمَرَ بن الْخَطَّاب رضي الله عنه لَيْلَةً في رَمَضَانَ إلى الْمَسْجِدِ، فإذا الناس أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلاتِهِ الرَّهْطُ، فقال عُمَرُ: إني أَرَى لو جَمَعْتُ هَؤُلاءِ على قَارِئٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلَ. ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلى أُبَيِّ بن كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ معه لَيلَةً أُخرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةِ قَارِئِهِمْ، قال عُمَرُ: نِعْمَ الْبِدْعَةُ هذه، وَالَّتِي يَنَامُونَ عنها أَفْضَلُ من التي يَقُومُونَ. يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ، وكان الناس يَقُومُونَ أَوَّلَهُ. رواه البخاري (٢٠١٠).

وعلى اعتبار أن عمر رضي الله عنه سن الاجتماع لصلاة التراويح في كل رمضان على غير الإمام العام، فإننا مأمورون باتباعه لأنه خليفة راشد، كما قال النبي ﷺ: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بها وَعَضُّوا عليها بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ**»[1]، ونُهينا في نفس الحديث عن اتباع ما أحدثه مَن بعدهم في قوله: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُور**»، فقياس ما أحدثه مَن بعدهم على ما سنّوه قياس لما نُهينا عنه على ما أُمرنا به، وهو من أفسد الاستدلال. وقد تكلّم المؤلف عن مدلول البدعة لغة واصطلاحاً في كتابه «**وكل بدعة ضلالة**» (ص٤٢) فراجعه فإنه مهم. **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله **في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٥٢) بعد أن ذكر قصة عمر** رضي الله عنه: «إنما أسماها بدعة باعتبار وضع اللغة».

ومن هنا أخي الكريم كان الكلام على البدع والابتداع هاماً؛ فيجب عليك أن تعلم هل ما تعمله من أمور دينك موافق للسنة على هدي نبيك ﷺ أم لا؟

أتحب يا أخي أن تتعب وتنصب في أعمالك سواء كانت صلاةً أو صياماً أو زكاةً أو حجّاً، ثم تأتي يوم القيامة فرحاً تريد أن ترى أعمالك وترجو الثواب عليها من الله ثم لا ترى شيئاً. قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

ما الذي جعل هذه الأعمال تضيع؟ إما أنك أشركت في أصلها فلم تصرفها لله، وإما أنك أخطأت في فعلها فلم تعملها على سنة النبي ﷺ.

فيجب عليك أن تصلّي كما صلّى الرسول ﷺ.

ويجب عليك أن تصوم كما صام الرسول ﷺ.

ويجب عليك أن تزكّي كما زكّى الرسول ﷺ.

ويجب عليك أن تحجّ كما حجّ الرسول ﷺ.

وقد أشار النبي ﷺ لبعض هذا فقال: «**صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**» رواه البخاري (٦٣١) وهذا لفظه، ومسلم (٦٧٤) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

وقال في الحج: «**لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لا أَدْرِي لَعَلِّي لا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هذه**» رواه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

وهذه إشارات لغيرها من العبادات كالطهارة والوضوء وذكر الله وغيرها من سائر مطلوبات الشرع الحنيف.

فسارع أخي بالتفتيش في نفسك وانج بها، فهذا وقت النجاة، فاليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل.

فساءل نفسك: هل أعمالي التي أعملها خالصة لله؟ وهل هي صواب؟ فهذان الشرطان لا يُقبل بدونهما عمل.

وقد قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] «قال: أخلصه وأصوبه، فإنه إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يُقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً [صواباً]، والخالص: إذا كان لله، والصواب: إذا كان على السنة»(١).

وقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٥٦٠):

«قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥]؛ أي: أخلص العمل لربه عز وجل، فعمل إيماناً واحتساباً، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]؛ أي: اتبع في عمله ما شرعه الله له، وما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق، وهذان الشرطان لا يصح عمل عامل بدونهما؛ أي: يكون خالصاً صواباً، **والخالص**: أن يكون لله، **والصواب**: أن يكون متابعاً للشريعة، فيصحّ ظاهره بالمتابعة، وباطنه بالإخلاص، فمتى فَقد العمل أحد هذين الشرطين فسد، فمتى فقد الإخلاص كان منافقاً، وهم الذين يراؤون الناس، [ومتى] فقد المتابعة كان ضالاً جاهلاً، ومتى جمعهما كان عمل المؤمنين الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم».

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٥)؛ **وانظر**: «تفسير البغوي» (٤/ ٣٧٠)؛ و«تفسير الخازن» (٧/ ١٢٤)؛ و«تفسير الثعالبي» (٩/ ٣٥٥)؛ و«الاستقامة» (١/ ٢٤٨)؛ و«مجموع الفتاوى» (١/ ٣٣٤)؛ و«جامع العلوم والحكم» (١/ ١٣).

وقد قام أهل العلم ـ وما زالوا ـ بالوقوف في وجه هذه البدع وردّها بالقول والفعل والتأليف وغير ذلك، وقد ذكرتُ جملةً كبيرة من المؤلفات في رد البدع والتحذير منها في مقدمة تحقيق كتاب (وكل بدعة ضلالة) (ص١٤ ـ ١٥) للمؤلف نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ، والذي نشرته أيضاً: مكتبة دار المنهاج الرياض.

ومن هذه البدع التي عمّت وطمّت في هذا الزمان: **بدعة الصوفية أو التصوف**، وقد اختُلف في أصل الصوفية وإلى من يُنسبون؟

قال السّفّاريني[1]: «اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نِسْبَةِ الصُّوفِيَّةِ لِمَاذَا؟

فقيل: لِلُبْسِهِمُ الصُّوفَ لاختِيَارِهِمُ الْفَقْرَ.

وقيل: نُسِبَتِ الصُّوفِيَّةُ إِلَى صُوفَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ مَنِ انْفَرَدَ بِخِدْمَةِ اللهِ تَعَالَى عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: صُوفَةُ، وَاسْمُهُ: الْغَوثُ بْنُ مُرْ، فَنُسِبُوا إِلَيْهِ لِمُشَابِهَتِهِمْ إِيَّاهُ في الانْقِطَاعِ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

وقيل: كان قوم في الجاهلية يقال لهم: صُوفَة، انْقَطَعُوا إِلَى اللهِ تَعَالَى وَقَطَنُوا عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَمَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ فَهُوَ الصُّوفِيُّ.

وقيل: إِنَّهُمْ مَنْسوبونَ لأَهْلِ الصُّفَّةِ، وَهِيَ سَقيفَةٌ اتَّخَذَها ضُعَفاءُ الصَّحابَةِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ قَبْلَ الإِسْلامِ حَيٌّ يُقَالُ

---

(١) في «غذاء الألباب شرح منظومة الآداب» (٢/ ١٤١) باختصار.

لَهُمْ: صُوفَةُ، يَخْدُمونَ الْكَعْبَةَ، فَقيلَ: الصُّوفَةُ، نِسْبَةٌ لَهُمْ؛ يَعْني: أَنَّ أَهْلَ الصُّفَّةِ لَزِموا الْقُطونَ فِي المَسْجِدِ الشَّريفِ كَهَؤُلاءِ الَّذِينَ لَزِموا الْمُقامَ لِخِدْمَةِ الْكَعْبَةِ.

وقيل: لِتَجَمُّعِهِمْ كَما يَتَجَمَّعُ الصُّوفُ.

وقيل: لِخُشوعِهِمْ كَصُوفَةٍ مَطْرُوحَةٍ، أَوْ لِلينِهِمْ كَالصُّوفَةِ.

وقيل: إِنَّهُ مِنْ صَفاءِ قُلُوبِهِمْ، أَوْ مِنَ الْمُصافاةِ، وَصَحَّحَ هَذا الْقَوْلَ السَّبْتِيُّ **فَقَالَ**:

تَخالَفَ النَّاسُ فِي الصُّوفِيِّ وَاخْتَلَفُوا ... جَهْلاً فَظَنُّوهُ مُشْتَقّاً مِنَ الصُّوفِ

وَلَسْت أَنْحَلُ هَذَا الاسْمَ غَيْرَ فَتًى ... صَافَى فَصُوفِيَ حَتَّى سُمِّيَ الصُّوفِيَّ»

وعلى أي حال كان من نسبة هؤلاء القوم فإنهم مخالفون لهدي الكتاب والسنة.

وقد تميز هؤلاء المتصوفة بمخالفات كثيرة كصلوات مخصوصة اخترعوها، وهيئات جديدة لعبادات ثابتة عن النبي ﷺ.

ومن هذه العبادات والهيئات: **حِلَق الذكر الجماعي**.

وهذه البدعة كان من أوائل من أنكرها: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ فعن عمرو بن يحيى قال: سمعت أبي يحدِّث عن أبيه قال: كنا نَجْلِسُ على بَابِ عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ قبل صَلاةِ الْغَدَاةِ، فإذا خَرَجَ مَشَيْنَا معه إلى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أبو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ فقال: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أبو عبد الرحمٰن بَعْدُ؟ قُلْنَا: لا. فَجَلَسَ مَعَنَا حتى خَرَجَ، فلما خَرَجَ قُمْنَا إليه جميعاً، فقال له

أبو مُوسَى: يا أَبَا عبد الرحمٰن، إني رأيت في الْمَسْجِدِ آنفاً أَمْراً أَنْكَرْتُهُ، ولم أَرَ وَالْحَمْدُ للهِ إلا خَيْراً. قال: فما هو؟ فقال: إن عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قال: رأيت في الْمَسْجِدِ قَوْماً حِلَقاً جُلُوساً يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، في كل حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وفي أَيْدِيهِمْ حصىً، فيقول: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فيقول: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً. قال: فَمَاذَا قُلْتَ لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئاً انْتِظَارَ رَأْيِكَ أو انتظار أَمْرِكَ. قال: أَفَلا أَمَرْتَهُمْ أن يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لهم أن لا يَضِيعَ من حَسَنَاتِهِمْ.

ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا معه، حتى أتى حَلْقَةً من تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عليهم فقال: ما هذا الذي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟ قالوا: يا أَبَا عبد الرحمٰن حصىً نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قال: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ فَأَنَا ضَامِنٌ أن لا يَضِيعَ من حَسَنَاتِكُم شَيْءٌ، وَيْحَكُمْ يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، ما أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ، هَؤُلاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لم تَبْلَ، وآنيته لم تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بيده إنكم لعلى مِلَّةٍ هِيَ أهدى من مِلَّةِ مُحَمَّدٍ أو مفتتحوا بَابِ ضَلالَةٍ. قالوا: والله يا أَبَا عبد الرحمٰن ما أَرَدْنَا إلا الْخَيْرَ. قال: وَكَمْ من مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ. إن رَسُولَ اللهِ ﷺ حدثنا أَنَّ قَوْماً يقرؤون الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ. وأيم اللهِ ما أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ.

ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ، فقال عَمْرُو بن سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يوم النَّهْرَوَانِ مع الْخَوَارِجِ».

أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٧٩ رقم ٢٠٤).

وعقّب الألباني على هذا الحديث بعد أن صححه في «السلسلة الصحيحة» برقم (٢٠٠٥) **قائلاً**: «وإنما عنيتُ بتخريجه من هذا الوجه لقصة ابن مسعود مع أصحاب الحلقات، فإن فيها عبرة لأصحاب الطرق وحلقات الذكر على خلاف السنة، فإن هؤلاء إذا أنكرَ عليهم مُنْكِرٌ ما هم فيه اتهموه بإنكار الذِّكْر من أصله! وهذا كفر لا يقع فيه مسلم في الدنيا، وإنما المنكَر ما أُلصق به من الهيئات والتجمعات التي لم تكن مشروعة على عهد النبي ﷺ، وإلا فما الذي أنكره ابن مسعود رضي الله عنه على أصحاب تلك الحلقات؟ ليس هو إلا هذا التجمع في يوم معين، والذكر بعدد لم يرد، وإنما يحصره الشيخ صاحب الحلقة، ويأمرهم به من عند نفسه، وكأنه مشرّع عن الله تعالى! ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، زد على ذلك أن السنة الثابتة عنه ﷺ فعلاً وقولاً إنما هي التسبيح بالأنامل، كما هو مبيّن في «الرد على الحبشي»، وفي غيره.

ومن الفوائد التي تؤخذ من الحديث والقصة: أن العبرة ليست بكثرة العبادة، وإنما بكونها على السنة، بعيدة عن البدعة، وقد أشار إلى هذا ابن مسعود رضي الله عنه بقوله أيضاً: «اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة»، **ومنها**: أن البدعة الصغيرة بريد إلى البدعة الكبيرة، ألا ترى أن أصحاب تلك الحلقات صاروا بعدُ من الخوارج الذين قتلهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب؟ فهل من معتبر؟».

وهذه البدعة لما كثُر الإنكار فيها على المتصوفة بحثوا لها عن أدلة ليُظْهِروا للعوام أنهم على حقٍّ في فعلها.

وطريقتهم في هذا الاستدلال: إما أن يستدلوا بعمومات الكتاب والسنة، وهذه العمومات مقيدة بنصوص أخرى من الكتاب والسنة، ولكن الصوفية لا يفقهون، وإما أن يستدلوا بأحاديث وآثار إلا أنها لم تصح عمّن نسبت إليه، وذلك لعدم اعتمادهم على أهل الاختصاص بالأحاديث ومعرفة الصحيح من غير الصحيح، ولكن الصوفية لا يعلمون.

ومن هنا جاء هذا الكتاب: **(لا حِلَقَ للذكر البدعي في الإسلام)** للشيخ محمد المنتصر الريسوني رحمه الله تعالى، والشيخ محمد يعدُّ من أبرز الذين كتبوا في أمر البدع في هذا القرن، وكتاباته فيها من أوائل الكتابات كما أشرتُ لذلك في مقدمة تحقيق كتابه **(وكل بدعة ضلالة)** (ص١٥ ـ ١٦)، وقد كتب الله القبول لهذا الكتاب، نسأل الله الإخلاص في القول والعمل.

وكان قد تكلم عن بدع الصوفية عموماً في الكتاب السابق، إلا أنه في هذا الكتاب الذي بين أيدينا أفرد الكلام على هذه البدعة، حيث جاء الكتاب ردّاً على أحد المتصوفة أو كما يسميهم المؤلف «الطُّرُقِيَّة»، وهو محمد حبيب التجكاني في بحث له في ١٣ صفحة بعنوان (حِلَقُ الذِّكْرِ في الإسلام).

وقد خلص هذا الصوفي في بحثه إلى جواز حِلَقِ الذكر بالصورة التي يفعلها المتصوفة بما فيها من رقص وتمايل وتصفيق

وغير ذلك، وكان من الطبيعي أن يستدل على هذا الجواز بأدلة، منها ثلاث أدلة زعم أنها مستند الصوفية في إرساء حلق الذكر بهذه الصورة.

وقد انبرى المؤلف رحمه الله مجرّداً قلمه عن غِمده للرّد على هذه الأدلة مفنّداً لها بالمنقول والمعقول، مستخدماً في ذلك علم الحديث والرجال، وعلم الفقه وأصوله، وعلم اللغة العربية وغيرها من العلوم، فقد حشد المؤلف رحمه الله جملة من العلوم للرد على بدع الصوفية عموماً، وعلى بدعة حلق الذكر البدعي خصوصاً.

وهذه البدعة لها عند الصوفية شأن عظيم؛ فهم ينافحون عنها، ولا يتركونها، بل ويناظرون عليها، فهم يرون أنها تثمر تجليات رحمانية، وأنواراً لدنية، وفتوحات قدسية..... إلى آخر ما يقولونه.

وما أجمل ما قاله القرطبي أبو العباس في «المفهم» كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[(١)] وهو يرد على الصوفية فيما ابتدعوه من حلق الذكر البدعي، **حيث قال**: «وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يُختلف في تحريمه، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن يُنسب إلى الخير، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والصبيان، حتى رقصوا بحركات متطابقة،

---

(١) (٢/ ٤٤٢)، وقد نقلته من «فتح الباري» مع أنه موجود في «المفهم» (٢/ ٥٣٤)؛ لأن طبعته بها تصحيفات تفسد المعنى، وكم في هذه الطبعة من أخطاء.

وتقطيعات متلاحقة، وانتهى التواقح بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القُرب وصالح الأعمال، وأن ذلك يثمر سَنِيّ الأحوال، وهذا على التحقيق من آثار الزندقة، وقول أهل المخرفة، والله المستعان».

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٤٢) مستملحاً كلام القرطبي ومؤكداً إياه: «وينبغي أن يُعكس مرادهم، ويقرأ: «سيئ» عِوَض النون الخفيفة المكسورة بغير همز بمثناة تحتانية ثقيلة مهموزاً».

قلت: أي تصبح: «سيئ الأحوال» بدل «سني الأحوال».

قلت: ويصحُّ أن تقلب أيضاً إلى «شقيّ الأحوال» فكل حال ليست من عند الله فهي حال شقاءٍ.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه الأحوال؛ فقال في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤١٨): «وكنت في أوائل عمري حضرت مع جماعة من أهل الزهد والعبادة والإرادة، فكانوا من خيار أهل هذه الطبقة، فبتنا بمكان، وأرادوا أن يقيموا سماعاً، وأن أحضر معهم، فامتنعت من ذلك، فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدتُ فيه، فلما سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير يهتف بي في حال وجده، ويقول: يا فلان! قد جاءك نصيبٌ عظيم، تعال خذ نصيبك. فقلت في نفسي ثم أظهرته لهم لما اجتمعنا: أنتم في حلّ من هذا النصيب، فكل نصيب لا يأتي عن طريق محمد بن عبد الله ﷺ فإني لا آكل منه شيئاً، وتبين لبعض

من كان فيهم ممن له معرفة وعلم أنه كان معهم الشياطين، وكان فيهم من هو سكران بالخمر.

والذي قلته معناه: أن هذا النصيب وهذه العطية والموهبة والحال سببها غير شرعي، ليس هو طاعة لله ورسوله، ولا شرعها الرسول، فهو مثل من يقول: تعال اشرب معنا الخمر ونحن نعطيك هذا المال، أو عظِّم هذا الصنم ونحن نولِّيك هذه الولاية، ونحو ذلك، وقد يكون سببه نذراً لغير الله ﷻ، مثل أن ينذر لصنم أو كنيسة أو قبر أو نجم أو شيخ، ونحو ذلك من النذور التي فيها شرك، فإذا أشرك بالنذر فقد يعطيه الشيطان بعض حوائجه كما تقدم في السحر».

وصف كتاب المؤلف:

بدأ المؤلف رحمه الله الكتاب بالكلام عن البدع عموماً وأنها استدراك على النصوص الشرعية، واتهام للشريعة المحمدية بالنقص، وأن هذه البدع المحدثة تكمل نقص الشريعة، وهذا كذب باطل، فقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ثم عرض ما كتبه الأستاذ محمد حبيب بصورة مجملة، واصفاً كتابه المكون من مقدمة وفصلين، فأورد نصوصاً من الكلام على المقدمة، وهي في الكلام عن الذكر في الإسلام بصفة عامة، وفضله، ونحو ذلك، رادّاً على كل ما استدل به الأستاذ محمد حبيب.

ثم انتقل المؤلف إلى مناقشة الفصل الأول، وهو بعنوان: (مجالس الذكر في الإسلام)، وقد أبطل استدلالاته، وكانت كما وصفها أنها «حجج باهتة».

ثم تعرَّض المؤلف للفصل الثاني، والذي هو بعنوان: «حِلَقُ الذكر وقوفاً»، وهذا هو بيت القصيد، والذي من أجله أَلَّف محمد حبيب كتابه ليثبت شرعيته، وأنَّى له ذلك.

وقد أورد محمد حبيب في هذا الفصل ثلاثة أدلّة، هي عمدة القوم في هذا الأمر، فأوردها المؤلف واحداً واحداً، وفنّدها وبيّن أن النصوص الواردة في ذلك إما أنها لا تصح، وإما أنها لا يصح الاستدلال بها على هذا الأمر.

منهج المؤلف في كتابه:

سار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقريباً على نفس الطريقة التي سار عليها في كتابه السابق **(وكل بدعة ضلالة)**؛ فيبدأ بإيراد نص ما قاله الأستاذ حبيب في كتابه بين منصوصتين معزوّاً إلى الصفحة، ثم يورد ما خلص إليه أيضاً، ثم يبدأ هو بالرد العلمي بادئاً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مستنفراً ما أمكنه من العلوم كالحديث والأصول واللغة وغيرها، موثِّقاً ما ينقله من كتب أهل العلم.

فتراه استخدم علم الحديث ورجاله كما في (ص٨١ وما بعدها، ٨٤).

واستخدم علم الفقه وأصوله كما في (ص٧٩، ٨٩، ٩٠).

واستخدم علم اللغة العربية كما في (ص٧٧ وما بعدها).

وتراه ينقل فتاوى وأقوال أهل العلم في ذلك كما في (ص٨١، ٨٢، ٨٣)، وفي آخر الكتاب أورد خاتمة بين فيها بعض نتائج البدع وآثارها السيئة.

ويلاحظ أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يستخدم عبارات التلطف كثيراً وهو يخاطب المبتدعة كما في (ص٣٦).

عملي في هذا الكتاب:

١ ـ ضبطتُ نصَّ الكتاب.

٢ ـ قمت بتخريج الأحاديث والآثار التي لم يخرجها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ بالنسبة للكتب الستة أذكر رقم الحديث فقط طلباً للاختصار، أما الكتب غير المرقمة فأذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

٤ ـ قمت بمقابلة نصوص الأحاديث والآثار والنقول عن أهل العلم على أصولها، لاستدراك السقط والتصحيف وغير ذلك، وأصلحت ما وجدته من ذلك دون الإشارة خشية إكثار المعكوفات والحواشي.

٥ ـ اختصرت ما أمكن في التخريج حيث أن طبيعة الكتاب لا تقتضي التوسّع، فاقتصرت على ما تحصل به الفائدة.

٦ ـ ذكرت أحكام الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على الأحاديث طلباً للاختصار، ومن أراد التوسع فليرجع إلى الكتب المطولة.

٧ ـ حواشي المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أبقيتها كما هي، ووضعت أمامها: «ريسوني»، وكذا عزو الآيات من عمل المؤلف رحمه الله تعالى.

٨ ـ ما كان بين معكوفين فهو من تصويبي حسب الاجتهاد.

٩ ـ علّقت على المواضع التي تحتاج إلى تعليق، ونقلت ما رأيته مناسباً ومفيداً للقارئ من أقوال أهل العلم فيما يتعلق بكل فقرة، وأرجو أن أكون قد وُفِّقت في ذلك.

١٠ ـ صنعت فهرساً للآيات وآخر للأحاديث والآثار.

وأخيراً فهذا جهد المقلّ، أعرضه على القرّاء الكرام، راجياً الله أن يجعله خالصاً صواباً، وأن ينفع به أمة محمد ﷺ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده بفضله ومنته، وما كان فيه من خطإٍ فمني ومن الشيطان.

«ومأمولي من الناظر فيه، أن ينظر بالإنصاف، ويترك جانب الطعن والاعتساف، فإن رأى حسناً يشكر سعى زائره، ويعترف بفضل عاثره، أو خللاً يصلحه أداء حق الأخوّة في الدِّين، فإن الإنسان غير معصوم عن زلل مبين.

فَإن تَجِد عيباً فَسُدَّ الخَلَلا ... فَجَلَّ من لا عيْبَ فيه وعلا»[١]

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

✍ كتبه

عبد الرحمٰن بن أحمد الجميزي

مدينة النبي ﷺ

غرة جمادى الأول ١٤٢٨هـ

(١) «عمدة القاري»، للعيني (١/ ٤).



سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨١

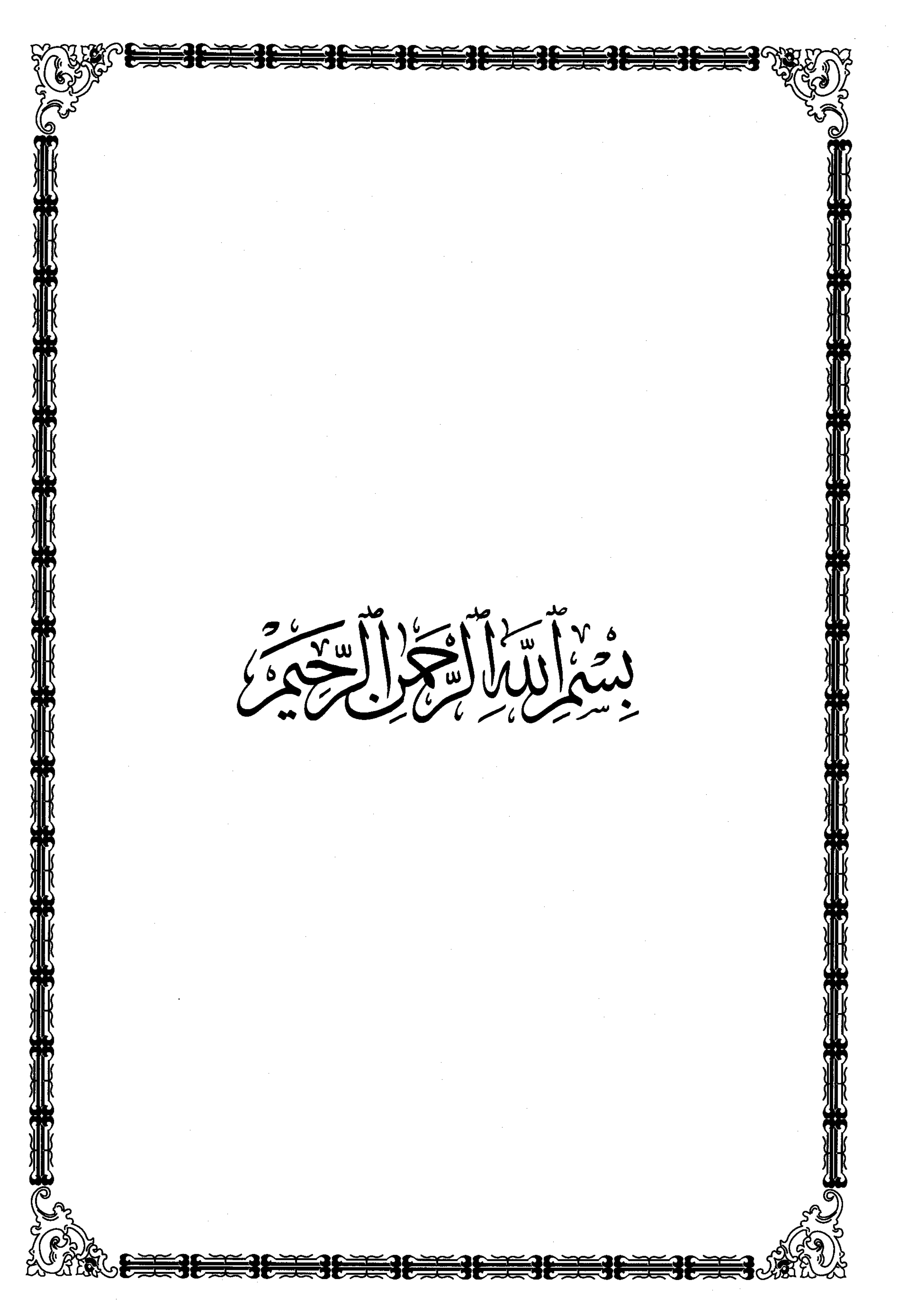
لا حلق للذكر البدعي

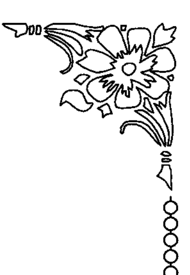
في الإسلام

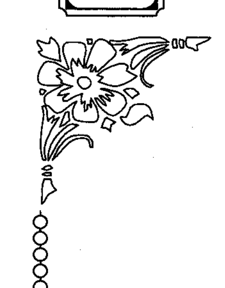
تأليف
محمد المنتصر الريسوني رحمه الله
(١٣٦٠ - ١٤٢١هـ)

تحقيق
عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض


بسم الله الرحمن الرحيم





تمهيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار(١).

---

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه ﷺ. =

عَزَفتْ نفسي منذ حداثة السن، وفتاء العمر عن أجواء الطرقية، وطقوس الزوايا، ولست أستطيع أن أفسر حافز هذا العزوف إلا بأنه إحساس خفي، شعّ في أعماقي، فكبح جماح النفس عن الضلالة، وقد نمَّى هذا الإحساس أن البيئة العلمية التي نشأت في أحضانها لم تكن تشجع مطلقاً على الاتصال بالفكر الطرقي الخرافي، ولم تكن في الوقت نفسه ـ وأقولها بصراحة ـ تحاربه أو تحذر من مغبته.

ومضت الأيام وتلتها السنون، ارْتَدتُ خلالها عالم الفكر على مختلف واجهاته، وارْتَدتُ ـ فيما ارتدتُ ـ عالم الفكر الإسلامي بتوجيه السيد الوالد رَحِمَهُ اللهُ، ثم رحت بعد ذلك أخوض وحدي ميدان العلم أقتطف منه ما أقتطف ـ حسب الطاقة ـ فألممتُ ـ وكان ذلك بتأثير ما كنا نأخذ عن السيد الوالد من دروس في «الحكم العطائية»[1] ـ بالتصوف وفلسفاته ونظرياته عند أقطابه من أصحاب

= وقد وردت عن عدة من الصحابة، منهم: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. أخرج حديثه النسائي (١٤٠٤)؛ وأحمد (١/ ٣٩٢ رقم ٣٧٢٠ و٣٧٢١) وغيرهم؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي». ومنهم أيضاً: جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس ونبيط بن شريط وغيرهم رضي الله عنهم، **انظر رواياتهم والكلام عليها في**: رسالة «خطبة الحاجة» للألباني رحمه الله تعالى.

(١) **هي**: مجموعة من الحكم كتبها ابن عطاء الله السكندري، تتميز بنسج أدبي جميل ونَفَسٍ شعري رقيق، كما تتميز بنظرات في أحوال النفس، مع ما فيها من شطحات الصوفية المعهودة، وقد ظفرت بشروح لها، منها: شرح الرندي، وشرح الشرقاوي، وشرح ابن عجيبة (ريسوني).

قلت: وابن عطاء السكندري هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله أبو الفضل الشهير بابن عطاء السكندري، كان متكلماً على لسان الصوفية في =

وحدة الوجود كابن عربي وابن الفارض، وغيرهما ممن زرعوا في المحيط الإسلامي سموماً ساهمت في إبعاد المسلم عن عقيدته الصافية، وتسربت إلى الزوايا فزادتها رهقاً.

وقدر الله لي الاهتداء إلى عقيدة الإسلام في نبعها الصافي «الكتاب والسنة» دونما تعصب لمذهب معين بعد معرفة الدليل[1]، وأخذت أوازن بين ما يجري داخل الزوايا، وما تضطلع به الطرقية من طقوس وبين ما هو منصوص عليه في شريعة الإسلام السمحة فوجدت البون شاسعاً والفرق واضحاً.

إن الممارسات الطرقية لكثير من البدع الضالة تعتبر ـ في الحق ـ بجانب ما فيها من أجواء شركية كالتوسل بالأموات[2] وإيمان بعضها بأن الأوراد أفضل من القرآن والاعتقاد في قدسية الشيوخ وخرقهم للعادات بصورة مبالغ فيها مما لم يحظ بها حتى الأنبياء الذين هم صفوة البشر ـ استدراكاً على النصوص الشرعية، ومصادرة للمنهج الإلٰهي العبادي.

قد يتساءل البعض مع نفسه: ما المقصود بالاستدراك على النصوص الشرعية ومصادرة المنهج الإلٰهي العبادي؟

= زمانه، له مصنفات عديدة، منها: «الحكم العطائية»، مات سنة ٧٠٩هـ. **انظر:** «الدرر الكامنة» (١/ ٣٢٤)؛ و«شذرات الذهب» (٦/ ١٩).

(١) شرعت أخيراً في إعداد دراسة تحت عنوان «ما خالفت فيه المالكية السنة في العبادة خاصة»، وأرجو من الله تعالى العون على إنجازها (ريسوني).

(٢) لي دراسة مخطوطة انتهيت من إنجازها أخيراً تحت عنوان «الإسلام والأضرحية»، وفيها درستُ ظاهرة التوسل الوثنية، ودحضتها بالكتاب والسنة، وختمتها بأقوال الأئمة إفحاماً لمن لا يثق إلا في كلام البشر، وسوف ترى النور إن شاء الله (ريسوني).

فنجيبه بكل صراحة: بأن كل زيادة في الدين يختلقها شيخ طريقة ما هي في الحقيقة إلا محاولة عملية ـ وإن لم يصرح بذلك شيخ الطريقة ـ لتعويض ما يشعرون به من نقص موهوم في منهج العبادة في الإسلام، وكأن رسول الله ﷺ قَصّر في التبليغ ـ تعالى الصادق المصدوق عن ذلك ـ فأخفى من الوحي ما أخفى، وهذا بطبيعة الحال يفضي إلى الكفر الصراح، ولقد صدق الله تعالى حين قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦].

في حين أن الرسول ﷺ لم يترك مزيداً لمستزيد؛ إذ نَظَم العبادة على الوجه الفذ، فللصلاة برنامجها، وللذكر برنامجه وهكذا، فلماذا إذاً يأتي بعده من يزعمون الانتساب للإسلام فيبتدعون في دين الله ما ليس منه، إذ يخترعون منهجاً عبادياً خاصاً مرقعاً يضم سبعين رقعة، كتلك الرقعة التي تحدث عنها حافظ إبراهيم[1] **حين قال**[2]:

فجاءت كثوبٍ ضَمَّ سَبْعينَ رُقْعةً ... مُشَكَّلَةَ الألوانِ مُخْتَلِفَاتِ

---

(١) **هو**: محمد حافظ بن إبراهيم فهمي الشهير بشاعر النيل، شاعر مصري، كان محامياً أول أمره، ثم اشتغل بالأدب والنظم وتدوين الأحداث السياسية، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م. **انظر**: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٧٦)؛ «معجم المؤلفين» (٩/ ١٦٨).

(٢) **انظر**: «ديوانه» (١/ ٢٥٥).

فما شئت من ذكرٍ بدعي، وما شئت من ضربٍ للطبول، وما شئت من رقصٍ يصحبه صراخ، وضرب بالأقدام، بشكل يبعث على الضحك، وما شئت من ذكر لله تعالى بالمعازف، وما شئت من هذه الطقوس التي ما أنزل الله بها من سلطان.

لم كل هذا؟ أفي منهج الإسلام العبادي نقص حقاً حتى نخترع أجواءً للعبادة جديدة نستدرك بها عليه؟ والله تعالى يقول مقرراً كمال هذا الدين في منهجه العبادي وغيره: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، أم أن أهواء النفوس تملي على أصحابها البهتان لأجل تحقيق أطماع معينة في الحياة من جاه ومال ونفوذ، ولولا خوف تشعب الحديث وتشققه لسردتُ أعمال بعض أصحاب الطرق التي يتندى لها الجبين، ولكن ذلك له مكان غير هذا المكان، ومناسبة غير هذه المناسبة، ويمكن الرجوع إليها لسردها فيما إذا دعت الضرورة، وليغضب من يغضب، فالحق أحق أن يتبع...

إن الإسلام قد خط للناس سواء في ميدان العبادات أو المعاملات منهجاً متكاملاً يعلو ولا يعلى عليه، يتنزه عن النقص، ويرفض كل استدراك بشري، فهو وإن فتح الباب على مصراعيه للاجتهاد فيما لا نص فيه مسايرة لتطورات الحياة، وتحريكاً للفكر، وإثراءً للطاقات العقلية، وتلبية كذلك لأشواق الفطرة واستجابة لنداءاتها المتعددة، حتى يكون حقاً منهج حياة على مر الحياة، فإنه منع الاجتهاد في العبادات؛ لأن العبادة لا تقبل أبداً التغيير، فالصلاة هي الصلاة والصيام هو الصيام، والحج هو الحج،

والزكاة هي الزكاة، ونظام الأذكار هو هو، ومن خالف ذلك فقد أحدث في الإسلام بدعة ضالة مضللة.

سقت هذا الحديث تمهيداً لما سأتناوله من ردود على كتاب ظهر أخيراً مطبوعاً على الآلة الكاتبة للأستاذ محمد الحبيب التجكاني تحت عنوان (حلق الذكر في الإسلام) يتألف من ثلاث عشرة صفحة ليس إلا.

لقد قرأت الكتاب، وبعد قراءته فكّرت في التصدي له ودحض ما تضمنه من أوهام، وتجنٍّ على الحقائق، واعتساف لطريق الحق، وفي زحمة الأشغال الفكرية الكثيرة انصرفت عن الفكرة غير أن بعض الإخوان الفضلاء من الدعاة طلبوا مني تولي الرد عليه، وفي أثناء ذلك وصلتني رسالة من العالم السلفي الشاعر الأخ العزيز السيد محمد أبي خبزة في الموضوع **نفسه يقول ـ فيما يقول ـ بالحرف الواحد**: «وقد قرأته فوجدته مجموعة مصائب، فهل توجهون عنايتكم للتنبيه على ما تضمنه من قلب للحقائق والافتيات على الله؟. في طوقكم القيام بهذا الواجب نيابة عن علماء المسلمين».

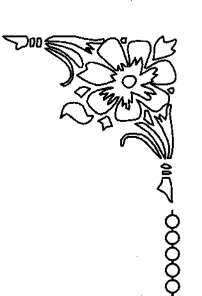
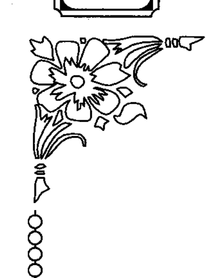
شكر الله للأخ المذكور غيرته الإسلامية، وتقديره لي وتعاونه الطيب، وقد كنت أتمنى أن يتولى هو القيام بهذا العمل، فأهل مكة أدرى بشعابها، وصاحب البيت أعلم بما فيه.

وقد فضلت أن أنشر هذا البحث حلقات في صحيفة «النور»، باعتبارها صحيفة سيارة لها روادها وعشاقها، ثم أنشرها في كتاب

مع إضافات وتعليقات هامة يتطلبها منهج البحث الذي لم يتأت للصحيفة أن تستوعبه، ولذلك يكون هذا البحث قد اطلع عليه في الوقت نفسه من فاته الاطلاع عليه في هذه الصحيفة تمكيناً للحق من أن يشع نوره في كل ناد، ويفوح طيبه في كل مجلس، فيجلو ضباب البدع الضالة عن البصر والبصيرة، وبالله التوفيق.





مع المقدمة

وضع المؤلف لـ«بحثه» مقدمة وفصلين، **فالمقدمة** خصصها للذكر بصفة عامة في الإسلام، **والفصلان: الأول** خصصه لمجالس الذكر، **والثاني** لحلق الذكر وقوفاً، وسنتتبع ذلك بالكشف عن أوهامه، والتنبيه على كبواته، وبيان تهافته، وتعقب مزالقه بالحجة المعززة بالكتاب والسنة، **خاتماً** هذا العمل بفتاوىً لأئمة الإسلام الأعلام من المذاهب الأربعة، إفحاماً لمن مرد على التقليد، وآثر التمسك بمذهب معين على التمسك بكلام من يتلقى الوحي من الحي الذي لا يموت.

تحدث المؤلف في المقدمة عن الذكر بصفة عامة في الإسلام، وعما يحتلّه فيه من مكانة، وهي ـ في الحقيقة ـ لا تقدم لنا جديداً؛ لأن أي مسلم لا يمكن أن ينكر المكانة الملحوظة التي يحتلها الذكر في الإسلام، أو يجهل الجهل التام هذه المكانة، وهو يزاول العبادة كل يوم منذ أن يؤذن مؤذن الفجر إلى أن تغرب الشمس، ويظلم الكون.

لكننا نعتبر المقدمة تمهيداً لـ«البحث» تمشياً مع قواعد المنهجية في معالجة البحوث، لذلك لا نلومه، وإنما نلومه على شيء آخر غير هذا، وهو أنه كان بإمكانه أن يكثّف المقدمة

ويركّزها تركيزاً دون أن يطنب هذا الإطناب الذي جعلها توازي في عدد صفحاتها عدد صفحات الفصلين، الأمر الذي يتنافى ومقاييس البحث العلمي.

وكنت أُفضِّلُ لو أنه ركّز الحديث على الألوهية والربوبية والعبودية، وتطرق إلى مفهوم العبادة في الإسلام بمعناه الخاص والعام، ثم انطلق في الحديث عن الذكر وفلسفته وارتباطاته بنواميس الكون القائمة على تدبير محكم تأخذ زمامه هيمنة الإرادة الربانية المطلقة.

ولست أود أن أنهي الحديث عن المقدمة دون أن أصحح الخطأ الذي وقع فيه المؤلف حين زعم أن من صيغ الذكر: الاسم المفرد[١] «حيث يردد الذاكر اسماً من أسماء الله أو صفة من

---

(١) **قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٢٧):**
«والذكر بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السنة وأدخل في البدعة وأقرب إلى إضلال الشيطان، فإن من قال: يا هو يا هو أو: هو هو، ونحو ذلك، لم يكن الضمير عائداً إلا إلى ما يصوره قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضل، وقد صنف صاحب «الفصوص» كتاباً سماه: كتاب الهو».
وقال في (١٠/ ٢٣٣):
«وأما الاقتصار على الاسم المفرد مُظهراً أو مُضمراً فلا أصل له، فضلاً عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد».
وقال أيضاً في (١٠/ ٣٩٦):
«وأما ذكر الاسم المفرد فبدعة لم يشرع، وليس هو بكلام يعقل، ولا فيه إيمان، ولهذا صار بعض من يأمر به من المتأخرين يبين أنه ليس قصدنا ذكر الله =

صفاته»[1]، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وبقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] وهذا استشهاد لا يؤيد مطلقاً ما يدعو إليه المؤلف.

فالآية التي في سورة الأعراف يأمر الله تعالى فيها أن ندعوه بالأسماء الحسنى التي سمَّى بها نفسه، ونهى أن يُدعى بغيرها، ولذلك قال بعد ذلك: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] **والإلحاد**: هو الانحراف، وقد حرّف العربُ أسماء الله الحسنى فسمّوا بها آلهتهم المزعومة، والإلحاد لا يعني هذا فقط، بل إنه يعني كذلك جميع أنماط التحريف؛ كالتحريف في تصور خصائص الألوهية وكل ما يتنافى وطبيعة التوحيد، وهذا ينطبق على الصوفية في حلقات رقصهم حين يمدون أصواتهم بذكر الله فيحرفون أسماء الله الحسنى بالمدّ في غير محلّه أو بتشويه بنْية الاسم نهائياً، حين يزعمون أنهم قد أصبحوا في فترة الخشوع التي يفقدون فيها صوابهم. فلا يشعرون بما يصدر عنهم وذاك في الحقيقة هو حالة الجنون التي وصف بها الإمام مالك تلك الجماعة ـ كما سيأتي مفصلاً في هذا الكتاب ـ، والتي يرتفع فيها التكليف.

= تعالى، ولكن جمع القلب على شيء معين حتى تستعد النفس لما يَرِدُ عليها، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات، فإذا اجتمع قلبه ألقى عليه حالاً شيطانياً فيلبسه الشيطان، ويخيل إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى، وأنه أعطي ما لم يعطه محمد ليلة المعراج ولا موسى عليه السلام يوم الطور، وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا».

(١) (ص٥) (ريسوني).

وأما الجملة القرآنية الواردة في سورة الأنعام: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ فلا تصح حجة؛ لأنها لا تفيد أبداً أن المقصود منها ـ ولو تلميحاً ـ الذكر بالاسم المفرد؛ لأن المؤلف اقتطعها من الآية وهي بذلك فقدت مفهومها؛ إذ فصل الجملة عن سياقها العام؛ لأن الآية هي: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

فالسؤال هنا عن إنزال الكتاب على موسى عليه السلام، ذلك الكتاب الذي جاء به نوراً، فالجواب هو أن الله أمر نبيه محمداً ﷺ بأن يجيب المشركين: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾؛ **يعني**: أنزله الله، فهو فاعل لفعل محذوف تقديره: «أنزل»، ويجوز أن يكون التقدير: «هو الله» أو «المُنْزِل الله» ثم دعهم يخوضون في لهوهم ولعبهم.

فكيف ـ بالله ـ يسوغ لنا أن نستنبط مشروعية الذكر بالاسم المفرد من هذه الآية[1].

---

(١) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٢٨):**

«ثم كثيراً ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل: الله، بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد، وهذا غلط باتفاق أهل العلم؛ فإن قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ **معناه**: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، وهو جواب لقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ =

واستدل كذلك بقوله ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله**»[1].

وهذا أيضاً لا يقوم حجة على الذكر بالاسم المفرد، إذ ليس المراد في الحديث هو الذكر، وإنما المراد هو الإخبار بأنه عند قيام الساعة سوف لا يوجد من يوحد الله تعالى ويذعن لأوامره.

وهناك غير هذا الحديث ينبئ عن نضوب الإيمان في النفوس عند اقتراب الساعة يعضد ما قلناه عن مفهوم الحديث السابق، ولكن لا داعي لذكره هنا، فذاك له مجال غير هذا المجال.

فليس هناك ـ في الحقيقة ـ للطرقية حجة في الذكر بالاسم المفرد إلا هذه التعسفات في التأويل، فابحث فيما ورد من ذكر في القرآن

= [الأنعام: ٩١] أي: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، رد بذلك قول من قال: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ فقال: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾؟ ثم قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١] أنزله، ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلعبون».
وانظر أيضاً (١٠/ ٥٥٩):
وقال شيخ الإسلام أيضاً في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٦٠) عن بعض هؤلاء:
«وأغرب من هذا: ما قاله لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قال: **المعنى**: وما يعلم تأويل هو، أي: اسم هو، الذي يقال فيه: هو، هو، وصنف ابن عربي كتاباً في الهو.
فقلت له ـ وأنا إذ ذاك صغير جداً ـ: لو كان كما تقول لكتبت في المصحف مفصولة: (تأويل هو)، ولم تكتب موصولة.
وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة».
ونحوه في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٠٥).

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (١٤٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

والسنة. فلن تجد إلا جملة تامة، فما شرع الله تعالى في الصلاة وفي الأذان وفي الأعياد وفي غيرها كله من هذا النمط لا يشذ عنه، فالمؤذن يؤذن قائلاً: «الله أكبر» إلخ، والمسلم في صلاته في الركوع يقول: «سبحان ربي العظيم» وفي السجود يقول: «سبحان ربي الأعلى» وهكذا دواليك.

فالذكر بالاسم المفرد ابتدعه الصوفية، وليس له دليل من الكتاب أو من السنة المطهرة ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

ويبدو أن من الذين رَوّجوا لهذه البدعة: الشبلي[(١)] الذي رُوي أنه كان يقول: «الله الله» وعند ما سُئل: لماذا لا يقول: «لا إلٰه إلا الله»؟ أجاب بأنه يخاف أن يموت بين النفي والإثبات[(٢)]. أوَليس هذا تخريفاً؟ ولو لم يكن تخريفاً لتذكّر الشبلي رحمه الله أن أعمال الإنسان في شريعة الإسلام تقوم على النيات،

(١) واسمه دلف بن جحدر أبو بكر الشبلي، صوفي معروف، توفي سنة ٣٣٤هـ. **انظر ترجمته في:** «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٦٧)؛ «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٨٩)؛ «البداية والنهاية» (١١/ ٢١٥).

(٢) **انظر:** «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٥٥٧).
وقد عقب ابن الجوزي رحمه الله **على كلام الشبلي هذا بقوله:** «انظروا إلى هذا العلم الدقيق!! فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بقول: لا إلٰه إلا الله. ويحث عليها، وفي الصحيحين عنه أنه كان يقول في دبر كل صلاة: **لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له**. وكان يقول إذا قام لصلاة الليل: **لا إلٰه إلا أنت**. وذكر الثواب العظيم لمن يقول: لا إلٰه إلا الله. فانظروا إلى هذا التعاطي على الشريعة، واختيار ما لم يختره رسول الله ﷺ».
«تلبيس إبليس» (ص٤١٠).

أوَلم يفتتح الإمام البخاري «صحيحه» بقوله ﷺ: **«إنما الأعمال بالنيات»**[(١)]؟ فالجزاء يكون بحسب النية، فلا خوف من الموت بين النفي والإثبات[(٢)].

لكن لا عجب من أن يصدر هذا عن الشبلي رَحِمَهُ اللهُ، وقد كانت أحياناً تنتابه حالات نفسية، فينقل إثرها إلى المارستان، فكيف يمكن أن يقتدي الإنسان بمن يعاني هذه الحالات، والشرع لا يخاطب إلا العاقلين[(٣)].

كما يبدو أن من الذين رَوّجوا لهذه البدعة: صاحب وحدة الوجود محيي الدين ابن عربي[(٤)] وصاحب «الفتوحات» و«الفصوص» يقول: «اشتغل بذكر الله بأي نوع شئت من الأذكار، وليكن ذكرك الاسم المفرد الذي هو: الله الله، وإن شئت: هو هو، لا تتعد هذا الذكر»[(٥)].

---

(١) «صحيح البخاري» (١)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أول حديث فيه، وأخرجه أيضاً مسلم في «صحيحه» (١٩٠٧).

(٢) **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٥٧)**: «فإن العبد لو أراد أن يقول: لا إله إلا الله، ومات قبل كمالها لم يضره ذلك شيئاً، إذ الأعمال بالنيات، بل يُكتب له ما نواه» **وانظر** كذلك (١٠/ ٢٢٧).

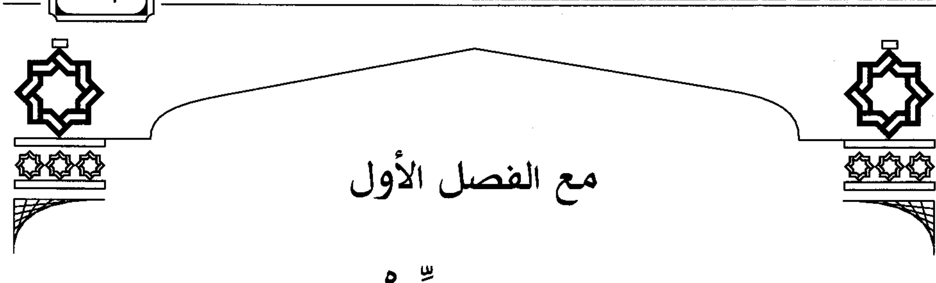
(٣) **قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٥٧) عن الشبلي هذا**: «فإنه كان ربما يجن ويذهب به إلى المارستان ويحلق لحيته، وله أشياء من هذا النمط التي لا يجوز الاقتداء به فيها وإن كان معذوراً أو مأجوراً».

(٤) **هو**: محمد بن علي بن محمد بن عربي أبو عبد الله الطائي الحاتمي، صاحب وحدة الوجود. **انظر** ترجمته وشيئاً من ضلالاته في: «البداية والنهاية» (١٣/ ١٥٦)؛ «ميزان الاعتدال» (٦/ ٢٦٩).

(٥) **انظر**: «التصوف بين الحق والخلق» للأستاذ محمد فهر شقفة (ص١٦٢) (ريسوني).

فالسنة الصحيحة إذاً هي التي تخصّص، وتبيّن، وتجلو اللبس، وتقطع دابر الشك فيما يمكن أن يحدث من اختلاف في التأويل، وتضع الحق في نصابه، وتقطع الطريق على كل من تسوّل له نفسه الابتداع في دين الله.





مع الفصل الأول

مَجالسُ الذِّكْرِ

وحين ننتقل من المقدمة إلى الفصل الأول يطالعنا حديث المؤلف عن بيت القصيد وهو مجالس الذكر ـ وما أدراك ما مجالس الذكر ـ وقد بذل جهداً مضنياً في تصيّد الحجج الباهتة، وصرف طاقة خائبة في التأويل المتكلّف، لأجل أن يخلُص في النهاية إلى إقرار الذكر الجماعي كوسيلة لإعداد النفوس لتقبل فكرة «حِلَق الذكر وقوفاً» في الفصل الثاني، ولكن للأسف، فإن الجهد المضني لم يثمر؛ لأنه عجز عن العثور على الدليل، والطاقة المصروفة لم تنتج؛ لأن النتيجة ـ كما هو مقرر عند المناطقة ـ لا تكون صحيحة إلا بعد استنادها على المقدمات الصحيحة، ولا مقدمات هناك صحيحة؛ فكيف تكون النتيجة صحيحة؟!

ذهب المؤلف إلى القول: «إن الإسلام تغلب عليه الصفة الجماعية، فالصلاة جماعة، وصلاة الجمعة لا تجوز بغير الجماعة، والحج جماعي، يجتمع فيه المسلمون من كل بقاع الأرض بصعيد واحد وبوقت واحد، والمال ملكية جماعية؛ لأن المال لله والنيابة فيه للجماعة»[1].

(١) (ص٨) (ريسوني).

وانتهى إلى أن الذكر لا يشذ عن هذا الطابع فقال: «ولن يشذ الذكر عن هذا الطابع المزدوج الذي تغلب فيه صفة الجماعة، فهكذا خاطب القرآنُ الفردَ أن يذكر الله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وكذلك خاطب القرآنُ الجماعة أن تذكر الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢]»[1].

وهكذا سار المؤلف على هذا الدرب يستشهد بالقرآن والسنة على الخطاب للفرد والجماعة بأن يذكروا الله تعالى.

وبعد ذلك خاف المؤلف أن يستدرك عليه أحد بأن الذكر كان في أول الدعوة الإسلامية سرّاً فعلّل ذلك بأن الإسرار كان بسبب تخوف المسلمين من مطاردة الكفار ومضايقاتهم، لأجل ذلك أمر اللهُ الرسولَ في هذه الحالة بأن يتوسط في الجهر بالصلاة، فيُسمع أصحابَه ولا يصل صوته إلى المشركين، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

ثم يعقب على ذلك بقوله: «هكذا فهم ابن كثير[2]

---

(١) (ص٨) (ريسوني).

(٢) هو: الحافظ الكبير شيخ الإسلام إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء عماد الدين البصري ثم الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٧٠١هـ، اشتغل بالفقه الشافعي وبرع فيه، وبرع في التفسير، من تصانيفه: «تفسير القرآن العظيم»؛ و«البداية والنهاية» وغيرها، مات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٧٧٤هـ. =

وجلال الدين السيوطي»[(١)(٢)] وبقوله: «وكذلك تُستحب الجماعة لما يتم بين الجماعة الذاكرة من الألفة والمحبة في الله، ولقد جاء عن الرسول ﷺ ما يدل بصفة واضحة على أفضلية الذكر الجماعي الجاهر»[(٣)].

ويستدل بأحاديث في موضوع مجالس الذكر، كأنه قد عثر على الضالة المنشودة يقرر بها استحباب الذكر الجماعي.

هذا ما استطاع المؤلف أن يدرسه ويسوقه حول ما يريد تعزيزه من بدع مجالس الذكر عند الطرقية، ولنا على هذا وقفات نعقّب فيها على هذه التصورات الخاطئة عن مجالس الذكر، ونتقصّى كل المزاعم التي اختلقها المؤلف فنفندها بالكتاب والسنة، لنرد إلى الذكر السنّي صدقه وواقعيته وإيجابيته، ولتتحرر صورته من الأضاليل التي شوّه بها معالمَه أصحابُ البدع المضلّلة.

حاول المؤلف أن يحيط مزاعمه بهالة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، وهي استشهادات ليست من عنده، وإنما قد سبقه إلى إيرادها في كتبهم المتصوفةُ أصحاب الأهواء.

= **انظر**: «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١)؛ «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٤٤٥)؛ «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٣٦١).

(١) **هو**: عبد الرحمٰن بن أبي بكر جلال الدين أبو الفضل السيوطي المصري الشافعي، ولد رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٨٤٩هـ، عالم بالتفسير واللغة وغيرها، له مصنفات كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسمائة مؤلف في شتى العلوم. منها: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، «الإتقان في علوم القرآن» وغيرها، توفي سنة ٩١١هـ.
انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ٥١)؛ «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٢٨)؛ «معجم المؤلفين» (٥/ ١٢٨).

(٢)(٣) (ص٩) (ريسوني).

فرغم هذه الاستشهادات من الكتاب والسنة فإنه لم يستطع أن يقنع قارئه؛ لأن ما أورده من آيات وأحاديث لم تمدّه بما يبغي، إذ أنها جاءت نابية عن مكان الاستدلال، لأجل ذلك يسوغ لنا أن نقول مطمئنين: ما دام الاستدلال قد انتفى فليس هناك من حجة للتصور الطرقي للذكر البدعي، **ويعني ذلك**: أن العلة منتفية، لذلك ينتفي المعلول؛ لأن العلة ـ كما في لغة الأصوليين ـ تدور مع معلولها وجوداً وعدماً(١).

وفيما يلي سيظهر لك الباطل سافراً عارياً، ممزّق القناع، يعلن عن تفاهته بنفسه.

ذهب المؤلف إلى القول بأن الإسلام تغلب عليه الصفة الجماعية، في الصلاة والحج، وهكذا، والذكر لا يمكن أن يشذّ عن هذا الطابع المزدوج الفردي والجماعي، فالله تعالى يخاطب الفرد بقوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] ويخاطب الجماعة بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وبذلك جاءت السنة.

إنها ـ وأيم الله ـ كلمة حق أريد بها باطل، **وآية ذلك**: أن الصفة الجماعية التي يلهج بها المؤلف ليست حجة البتة على أن الذكر ينبغي أن يكون جماعياً، فهذا فهم يمليه حب البدعة التي مردت عليها الطرقية، إذ ليس كل ما في الشريعة الإسلامية يكتسي

---

(١) **انظر**: الفروق للقرافي (١/٣٧٨).

صبغة الجماعة، **من ذلك**: الزكاة، وهي عبادة، لا تكتسي الصفة الجماعية كما في الصلاة والحج، وإن كانت الغاية منها إسعاد الجماعة، لكونها تؤدى بصفة فردية، فكل فرد يخرجها بحسب دوران الحول الذي حال على ماله.

ومن ذلك: التطوعات في الصلاة وفي الصيام، والذكر فيه ما هو تطوع ـ إذا لم يُرد ـ بضم الياء ـ به في الخطاب الشرعي الصلوات فقط ـ؛ لأنه عام كما سيأتي وشيكاً.

هذا من نحو، ومن نحو آخر فإن محاولة المؤلف الاستدلال بذلك إن هي في الحقيقة إلا استنبات للعروق في الهواء، وبرهان ذلك: أن محاولته هذه لا يعضدها دليل من السنة القولية أو الفعلية أو التقريرية.

أما الحجة بأن القرآن الكريم خاطب المسلمين فرداً وجماعة لذلك تقرر الذكر الجماعي، فهذا ـ ورب الكعبة ـ استنبات آخر للعروق في الهواء، لا يقل عبثاً عن الأول، **وبرهان ذلك**: أن حجته في الاستنباط حجة واهية تقوم على أساس من الرمل لا يلبث أن ينهار، فضمير المخاطب في العربية قد يراد به الجماعة فنقول مثلاً لإنسان: «الزم طريق الخير»، **ونريد بذلك**: كل إنسان، وضمير جمع المخاطبين حين نستعمله في أساليبنا، فإنه لا يعني أن الأمر الذي أصدرناه للجماعة قصدنا منه الفعل الجماعي في وقت واحد، فقد نخاطب جماعة من المسلمين فنقول لهم: «صلوا» ونحن نقصد بذلك: أن يحافظ كل واحد على الصلاة، ولا نقصد صلاة جماعية.

والآية الكريمة نفسها ليست قطعية في إصدار الأمر للمخاطبين بأن يذكروا الله جماعة واحدة ولا أن يسبّحوه ـ سبحانه ـ جماعة واحدة، فقد يراد بالخطاب هنا: الفرد المسلم بأن يذكر الله تعالى وأن يسبحه بكرة وأصيلاً، إذ الفرد قد يصلّي مع الجماعة وقد يصلي فذّاً، بغضّ النظر عن الخلاف الواقع بين العلماء في صلاة الجماعة: هل هي واجبة أم سنة مؤكدة؟ نتيجة لتباين الأفهام في استنطاق النصوص.

فقياساً على ما ذهب إليه المؤلف فإنه يصح أن نفسر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [المنافقون: ٩] بأن المقصود بالخطاب: النهي عن الإلهاء جماعة يعني: ـ بحسب هذا الفهم ـ لا تتركوا أموالكم ولا أولادكم تقف لكم حجر عثرة في طريق الذكر في جماعة واحدة في وقت واحد، وهذا غير ممكن باعتبار أن التطبيق لا يتسنى حدوثه في وقت واحد لاختلاف ظروف المخاطبين الحياتية.

أليس هذا الفهم للخطاب فجّاً؟ **إن القصد**: هو توجيه كل فرد من أفراد الأمة الإسلامية إلى طريق الخير بأن يجتنب ما يلهيه عن الذكر، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب الله تعالى.

مهما يكن من حال فالأمر في أساليب القرآن الكريم ـ وهو يمثل قمة الأساليب العربية، ويعتبر حجة على اللغة بدون شك ـ **يُراد به**: الوجوب، إلا إذا قام الدليل على الإباحة كما هو مقرر في علم أصول الفقه، ولا يقتضي القيام بالفعل على الصفة

الجماعية إلا إذا كان هناك ما يفيد ذلك كأن يُخصّص بدليل من السنة.

وحتى إذا سلّمنا جدلاً للمؤلف ـ وهذا مستحيل ـ أن الغاية من الخطاب هو أمر الجماعة بالذكر الجماعي فقط، فإن الذكر عام يشمل كذلك: الصلوات المفروضة وغير المفروضة؛ لأن الصلوات نفسها ذكر باعتبارها تتألف من أذكار وأدعية، فذكر الله تعالى هنا من باب العام، **وحدّه عند الأصوليين هو**: اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً[١].

فذكر الله، إذاً، عام شامل، يكون في الصلوات، وفي مجلس علم، وفي مجلس مذاكرة، وفي درس ديني، وفي لقاء فكري يتسم بالجماعية بدون رفع للأصوات، بالطبع، وصراخ أو ركض ورقص وسماع كما سنفصّل فيه الكلام.

أما الاستشهاد بالحديث القدسي: «**أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا هو ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منهم**»[٢]، فإنه استشهاد في غير محلّه؛ لأن الاستشهاد بهذا أو بغيره من الأحاديث التي تذكر المجلس أو الملأ لا يعني أبداً: مجالس الذكر البدعي على الطريقة المعروفة لدى الطرقية، إنما هي مجالس مباركة يحفها الروح والريحان، وتشيع فيها أطايب الرحمٰن، لا تهريج ولا توتير

(١) **انظر**: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (ص٢٢٤).
(٢) رواه البخاري (٧٤٠٥)؛ ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أعصاب أو عواء كعواء الذئب قد يؤدي بصاحبه إلى الكفر بسبب ما قد يتلفظ به من تحريف لأسماء الله تعالى.

إنه لم يثبت في السنة ولا عند الصحابة ولا عند التابعين ما يؤيد طريقة الطرقية في الذكر البدعي، **ولقد صدق من قال:**

وكلُّ خيرٍ في اتِّباعِ مَنْ سَلَفْ وَكُلُّ شَرٍّ في ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفْ

فمن شك في هذا فليتفضل بالدليل الصحيح الواضح على بدع الطرقية، ولن أتوانى بعد الإدلاء به أن أبادر إلى الانخراط في سلكها!!

بجانب هذا فلا يزال عندي ما يقال عن دلالة الآيتين اللتين استشهد بهما المؤلف على سرّيّة القراءة في الفترة الأولى للدعوة التي لم يكن فيها المسلمون يستطيعون الجهر فيها بالذكر، وكأنه تخوف من أن يُستدرك عليه ـ كما سلف القول ـ والآيتان هما: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

وذكر المؤلف أن الإمام ابن كثير[1] فهم الآية ـ ولست أدري هل الآية التي في سورة الإسراء أم التي في سورة الأعراف، وكان المفروض أن يقول: فهم من الآيتين أو من آية كذا ـ هكذا يعني بالإسرار حتى لا يثير ذلك المشركين.

---

(١) في «تفسيره» (٣/ ٦٩).

إن ابن كثير من الذين يفسرون القرآن بالمأثور وليس هو تفسير القرآن بالقرآن فقط، فهذا تعريف قاصر أورده المؤلف، إنما هو ـ بجانب ذلك ـ ما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقل عن صحابته، وما نُقل عن التابعين، ونزيد على ذلك بأنه من المفسرين الذين تحروا تجنب الإسرائيليات وحاولوا التوفيق بين آراء الصحابة والتابعين؛ لأنه يرى أن اختلافهم لفظي، ويرمي بهذا إلى تقريب شُقة الخلاف، **أقول**: إن ابن كثير من الذين يفسرون القرآن بالمأثور، فإن فسر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠] اعتماداً على ما أورده الإمام أحمد(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنها نزلت في وقت كان المشركون يَسبّون القرآن حين يسمعون رسول الله ﷺ يتلو القرآن بصوت مرتفع، فإنه لم يقرر أن المسألة متعلقة بزمن معين، وأن الآية محدودة الدلالة في المناسبة لا تتعداها، ذلك أن أحكام القرآن لا تنحصر في سبب النزول، ولو فعلنا لحجّرنا واسعاً، وجَمّدنا النصوص، وبذلك نكون قد وضعنا الشريعة في إطار ضيق يتنافى والخصائص التي تتميز بها وهي الشمولية والتوازنية والواقعية والإيجابية، لأجل ذلك كان نظر علماء الأصول بعيداً حين قرروا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(٢).

---

(١) في «مسنده» (١/ ٢١٥ رقم ١٨٥٣)؛ وهو أيضاً في البخاري (٤٧٢٢)؛ ومسلم (٤٤٦).

(٢) **انظر** في هذه القاعدة: «القواعد والفوائد الأصولية» للبعلي (ص٢٤١)؛ «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٢٣٠)؛ «البحر المحيط» للزركشي (٢/ ٣٥٢)؛ «الفروق» للقرافي (١/ ١٨٠).

مهما يكن من أمر فأحكام القرآن جاءت لمناسبة، لكن مدلولات منطوقها، لا تتقيد بمناسبة النزول، بل إنها تستغرق كل زمان وكل مكان.

فمفهوم الآية ـ إذاً ـ في سورة الإسراء وفي سورة الأعراف صريح في رفض ما يدعو إليه المؤلف.

وإن مما يزيد تعضيداً لما نقول: أن الآية الكريمة التي في سورة الأعراف قد سبقتها آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فالأمر هنا بالإنصات لكلام الله تعالى عام، والفائدة منه هو الإمعان في التفكير فيما يهدف إليه القرآن من تبليغ لدعوته، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في القراءة الجماعية التي اعتاد الناس في المساجد أن يتبعوها، وهي أيضاً من البدع التي سادت بيوت الله.

ولا يخفى أن ترتيب الآيات توقيفي، وهو لذلك يتضمن أسراراً ربانية تبرز الإعجاز الرباني في التناسب الموضوعي أو الفني، فتترابط في الموضوع الواحد تأكيداً وبياناً، أو اعتراضاً وتذييلاً أو توقيعاً يترى جميلاً عذباً تتولى إشاعته في النص القرآني الوحدة الإيقاعية التي تُدعى في المصطلح الأدبي والبلاغي: «الفاصلة».

فالآية السابقة الذكر: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ لا شك أنها بجانب أختها: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ [آل عمران: ٤١] تؤلف وحدة موضوعية ترسم المناخ الذي يجب أن يسير عليه

المؤمن في الاستماع إلى القرآن الكريم، وفي الذكر على العموم بجانب ما لهذه الآية من علاقة إيقاعية بما سبقها من آيات.

وتبقى لي هنا قضية يجب طرحها هنا من حيث جانبها الأصولي، وهي أن قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] يتضمن أمراً، والأمر بالشيء ـ في علم الأصول ـ نهيٌ عن ضدّه ـ كما هو عند جمهور الأصوليين ـ **ويعني**: أن ضد المأمور به منهيٌ عنه، ولا يجوز أن يكون مأموراً به لكون الأمر بالضدين غير ممكن لاستحالة الجمع بينهما، والمتناقضان ـ كما هو مبسوط في علم المنطق ـ لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً، فالأمر بذكر الله تعالى تضرعاً وخيفة لا يجيز الذكر به جهاراً إذ الأمر بالشيء نهي عن ضده[1].

ولست أريد أن أنهي حديثي عن هذا الفصل دون أن أنبه إلى أن المؤلف وهو يعرض لنا فهم الإمام ابن كثير للآيتين ضرب صفحاً وطوى كشحاً ـ كما تقول العبارة القديمة ـ عن التعريج على الرأي الذي أورده ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] والذي نقله عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم؛ لأنه لا يتناسب البتة مع ما يدعو إليه، وهذا ليس من الأمانة العلمية في شيء، وسيأتي أمر أشد من هذا وأنكى في الفصل الثاني.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول آخر: قال عبد الرحمٰن بن زيد بن

---

(١) **انظر** في هذه القاعدة: «المستصفى» للغزالي (ص٦٥)؛ «روضة الناظر» للمقدسي (ص٤٥)؛ «القواعد الحسان» لابن سعدي (ص٩٩).

أسلم في قوله: ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] قال: أهل الكتاب يخافتون ثم يجهر أحدهم بالحرف فيصيح به ويصيحون هم به وراءه، فنهاه أن يصيح كما يصيح هؤلاء وأن يخافت كما يخافت القوم ثم كان السبيل الذي بين ذلك الذي سن له جبريل من الصلاة»(١).

أَوَليس يعني هذا أن الجهر بالقراءة في الصلاة وفي غيرها بطريقة مزعجة غير مشروع؛ لأنه كان من فعل أهل الكتاب، ونحن مطالبون بالطبع بمخالفة الكفار، أَوَليس صياح هؤلاء هو صياح أصحاب الطرق، وهو صياح الناس في المساجد بالقرآن الكريم؟ أَوَليست الأناشيد الكَنَسِيَّة في صفة إنشادها جماعياً هي الأمداح في صفة إنشادها جماعياً عند الطرقية؟.

ويعجبني بالمناسبة ما قاله الإمام النسفي في «تفسيره»(٢) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] **إلى قوله تعالى:** ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]: ظاهره: وجوب الاستماع والإنصات وقت قراءة القرآن في الصلاة وغيرها.

ثم قال(٣) بعد أن أورد أقوالاً أخرى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾: هو عام في الأذكار من قراءة القرآن والدعاء والتسبيح والتهليل وغير ذلك.

ثم قال(٤): ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾

---

(١) (٣/ ٧٠)؛ والأثر أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٨٧).
(٢) (٢/ ٥٣).
(٣)(٤) الموضع السابق.

[الأعراف: ٢٠٥] متضرعاً وخائفاً ومتكلماً كلاماً دون الجهر؛ لأن الإخفاء أدخل في الإخلاص وأقرب إلى حسن التفكير.

ويعجبني كذلك بالمناسبة ما قاله الإمام الجصّاص(١) **- بعد أن أورد أقوالاً - في قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]: يقتضي وجوب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها، فإن قامت دلالة على جواز ترك الاستماع، والإنصات في غيرها لم يبطل حكم دلالته في إيجابه ذلك فيها.

ثم قال(٢): ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]: الذكر على وجهين: أحدهما: الفكر في عظمة الله وجلاله ودلائل قدرته وآياته، وهذا أفضل الأذكار، إذ به يستحق الثواب على سائر الأذكار سواه(٣).

---

(١) في «أحكام القرآن» (٤/ ٢١٦)، والجصاص هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، أحد أئمة الحنفية، ولد سنة ٣٠٥هـ وسكن بغداد، عرض عليه القضاء فأبى، وكان ورعاً زاهداً، مات سنة ٣٧٠هـ، من مؤلفاته «أحكام القرآن» و«شرح مختصر الطحاوي».
انظر: «طبقات الحنفية» لابن أبي الوفا (١/ ٨٤)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص١٥٠).

(٢) الموضع السابق (٤/ ٢٢٢).

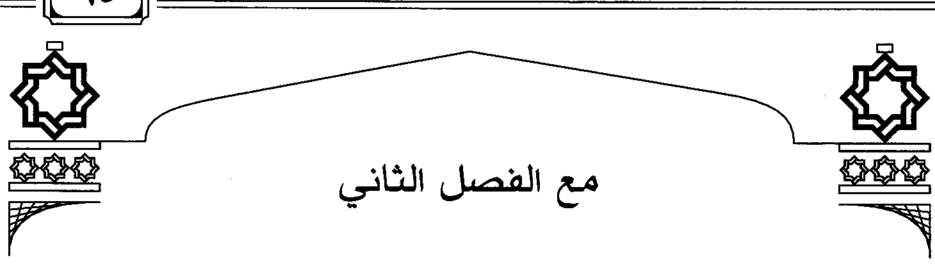
(٣) **وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٩):**
«قال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فأمر تعالى نبيه أن يذكره في نفسه، قال مجاهد وابن جريج: أُمروا أن يذكروه في الصدور بالتضرع والاستكانة دون رفع الصوت والصياح. وتأمل كيف قال في آية الذكر: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ الآية، وفي آية الدعاء: =

هنا نقف عن الحديث حول مجالس الذكر ـ وإن كان القلم ليود أن يسترسل في البحث والتحليل، يبث من نور الحق الذي علمه الله ما يُطمئن النفس الحيرى ويزيدها يقيناً ـ ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وإلى الفصل الثاني بحول الله.



= ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥] فَذَكر التضرع فيهما معاً، وهو التذلل والتمسكن والانكسار وهو روح الذكر والدعاء».



مع الفصل الثاني

حِلَقُ الذكر وقوفاً

عندما ننتقل إلى الفصل الثاني نقع على حديث المؤلف عن «حِلَق الذكر وقوفاً»، وهو فصل لا يختلف عن السابق ضرباً في العبث، وإمعاناً في البهتان وإغراقاً في التيه، بل هو أشد منه وأنكى كما سيتبين عما قريب إن شاء الله تعالى.

يقول المؤلف: «الإسلام نظام شامل للحياة، ومن شأن النظام الشامل: أن يخلق حضارة متكاملة في مختلف المجالات، وفيما يخص الذكر وجد مع الزمن وبالخصوص مع تبلور الطرق الصوفية: حلقات الذكر الجماعي وقوفاً، يقف فيها الذاكرون على شكل دائرة يتحركون بما يشبه الرقص، ويرددون: الله حي، الله حي، ومن عادة الذاكرين ألا يقفوا إلا عندما تستدعي حالتهم النفسية ذلك، فيكون الوقوف وما يصاحبه من الحركات تنفيساً لمعاناة وجدانية خاصة مضمونها محبة الله ﷻ، وقد أسس الصوفية ـ وهم علماء الشريعة والنفس والأخلاق في الإسلام، أسسوا هذه الحلقات استناداً إلى أدلة ثلاثة»[١].

---

(١) (ص١١) (ريسوني).

وأورد المؤلف بعد ذلك الدلائل الثلاثة، وبناءً عليه سأتناول بالحديث أولاً الذكر الجماعي وقوفاً، أو ما يسمى: حلق الذكر، مبيناً تاريخها وأصلها، ثم أتطرق ثانياً إلى الكلام عن الدلائل التي استند عليها المتصوفة في إقرار بدعهم المنكرة، واحداً واحداً.

أصل وتاريخ حِلَقِ الذكر:

إن الذكر الجماعي على الصفة التي نعرفها عند الطرقية يرجع تاريخها إلى قرون بعيدة وبعيدة جداً تضرب في أغوار القدم، إنها ترجع إلى تاريخ بني إسرائيل، حين غاب موسى عليه الصلاة والسلام عن قومه قاصداً الجبل لمناجاة ربه، واستخلف عليهم أخاه هارون عليه السلام، وضلّ منهم من ضلّ، فأخذوا يعبدون العجل الذي صنعه لهم السامري من حُليّ القبط، والذي كان يرسل خواراً[1]. الأمر الذي جعل الضالين من بني إسرائيل يرقصون حوله معجبين فرحين، وكيف لا يعبدونه ويرقصون له وهو عجل من ذهب، والذهب في نظرهم عصب الحياة؟ ولقد تحدث القرآن الكريم عن هذا في قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

---

(١) خار الثور يخور خواراً: صاح. **انظر**: «مختار الصحاح» (ص٨٠)؛ و«لسان العرب» (٤/ ٢٦١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وهذا الذي نقوله هو الذي يؤكده الإمام الطرطوشي[(١)] في فتوى له عن بدع الصوفية سنوردها في محلها إن شاء الله تعالى. ويؤكده غيره كابن حجر الهيتمي[(٢)(٣)]. وهو الذي استنكره ابن عربي نفسه أحد أقطاب التصوف ووحدة الوجود ـ أعاذنا الله من عواقبها ـ في كتابه «رسالة روح القدس في محاسبة النفس»[(٤)]

---

(١) ستأتي ترجمته (ص١١٦).

(٢) **وهو**: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي شهاب الدين أبو العباس الأنصاري، ولد سنة ٩٠٩هـ، مشتغل بالفقه والحديث، من مؤلفاته «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع»، «الصواعق المحرقة» مات سنة ٩٧٤هـ.
انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٠)؛ «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١٠٩)؛ «معجم المؤلفين» (٢/ ١٥٢).

(٣) **انظر** كتابه: «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع»، وفيه ينقل عن الطرطوشي وعن غيره كالإمام القرطبي (ص٢٨٢) وما بعدها، القسم الثاني في سماع الغناء المقترن برقص أو نحو دف أو مزمار أو وتر، مطبوع مع «الزواجر عن اقتراف الكبائر» له.

(٤) أثبت ناشر الكتاب اسم المؤلف بالتعريف، والمعروف أن ابن العربي بالتعريف يقصد به أبو بكر المعافري صاحب «أحكام القرآن» وغيره، وبالتنكير: ابن عربي، يُقصد به المتصوف محيي الدين الحاتمي صاحب «الفتوحات»، وإلى هذا يشير الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي بقوله:

وذو الفتوحاتِ هو ابنُ عربي مُنَكَّراً والمالكي ابن العربي
انظره في القاموسِ في محلّه إن كنتَ ذا درايةٍ بحلّهِ

انظر: «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك» للشنقيطي المذكور (ص٣٠).
ويبدو أن الناشر لم ينكّره اعتماداً على أن صاحبه يكتبه بالتعريف كما هو =

حين يقول[١]: «وأما أهل السماع والوجد في هذه البلاد فقد اتخذوا دينهم لعباً ولهواً، لا تسمع إلا من يقول لك: رأيت الحق، وقال لي وفعل وصنع، ثم تطالبه بحقيقة يمنحها أو إسراء استفاده في شطحه فلا تجد إلا لذة نفسانية وشهوة شيطانية، يصرخ على لسانه الشيطان فيصعق ما دام ذلك المغرور الآخر بشعره ينهق، فلا أشبّههم إلا براعي غنم ينعق بغنمه، فتقبل وتدبر لنعيقه، ولا تدري فيم ذا ولا لم ذا؟ فواجب على كل محقق في هذا الزمن ممن ينظر ويقتدي به المريد الضعيف ألا يقول بالسماع أصلاً، ويقطعه قولاً فصلاً».

وقد راقني - وكل ما ينصر السنة ويقمع البدعة يروقني - رفض رابطة علماء المغرب لهذه الظاهرة البدعية على لسان مفتيها الشيخ محمد كنوني المذكوري رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتاويه» **حين قال في فتوى طويلة:** «وليس من المقبول ما وصف السائل به هذا الوجد والسماع من الغناء والرقص الفظيع والنطق بتلك الكلمة، مع كونهم لا يفقهون معنى لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله، فهذا خروج عن آداب الصوفية أنفسهم، فخير لهؤلاء الناس إن أرادوا عبادة الله والتقرب إليه سبحانه أن يلجوه من بابه»[٢].

= ثابت في بعض كتبه بخطه، وذاك هو الصواب، ومن أراد أن يميز بينهما فإن الأمر سهل جداً؛ فالقاضي يعرف بالمعافري، والصوفي يعرف بالحاتمي (ريسوني).

(١) في الرسالة المذكورة (ص٩) (ريسوني).

(٢) راجع الفتوى تحت عنوان: «سؤال حول حكم الوجد والسماع» فإنها هامة (ص١١٧ - ١٢٤) (ريسوني).

والرقص هذا لم يُعرف لدى بني إسرائيل فقط، وإنما عُرف عند الأمم الوثنية القديمة التي كانت تتقرب إلى آلهتها بالرقص والمجون، **وهنا نترك الدكتور زكي مبارك يحدثنا عن ذلك بقوله:** «والرقص والتواجد في حلقات الأذكار لا يمكن رجعه إلى أصول إسلامية صحيحة، وإنما هو أسلوب قديم عرفه الناس في الديانات القديمة، وكانت له صور شائعة في عهود الوثنية، فبعض الآلهة كانوا ظرفاء، وكانوا يحبون لأتباعهم أن يتقربوا إليهم بالرقص والغناء والمجون»[1].

ولقد صدق من قال[2] في هذه الظاهرة الغريبة عن الحسّ الإسلامي:

أَيا جِيلَ التَّصوُّفِ شرَّ جِيل ... لقدْ جِئتُم بِأمرٍ مُستَحيلِ
أَفِي القُرآنِ قَالَ اللّهُ فِيكُم ... كُلوا أَكلَ البَهائمِ وارْقُصوا لِي

وصدق من قال كذلك:

أهلُ التّصوّف قد مَضَوْا ... صار التّصوّفُ مَخْرقه
صَارَ التَّصَوُّفُ صيحةً ... وتواجداً ومطبقه
كذبَتْكَ نفسُك لَيسَ ذا ... سَنَنُ الطريقِ المُلْحِقه
حتى تكونَ بِعينِ مَن ... منهُ العُيون المُحدِقه

---

(١) «التصوف الإسلامي» (١/ ٣٨٤) (ريسوني).

(٢) هو: الشاعر الأديب شداد بن إبراهيم بن حسن أبو النجيب الملقب بالطاهر الجزري، كان دقيق الشعر لطيف الأسلوب، مات سنة ٤٠١هـ. **انظر:** «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٤/ ٣٢٦) وجاء البيت الثاني هكذا:

أَفِي القُرآنِ قَالَ لَكُمْ إِلٰهِي ... كُلُوا مِثْلَ البَهَائِمِ وارْقُصُوا لِي

تَـجْـري عَـلَـيْـكَ صـروفُـه   وهُـمُـومُ سِـرِّك مُـطـرِقـه[1]

وفي ذلك قلت قصيدة على لسان مريد تحت عنوان: «الاعتراف»:

في رِحلة العمرِ المديدِ دجا الطريق
في رِحلة الوادي الجَدِيب
في بِدعة الذّكْرِ الغَريب
في حَلَبَةِ الرّقصات أسرجتُ المنى
أسرجتُها لرضى الإمام
شيخي الهُمام
ثم قلت:
وكشفت عن زيف الإمام
شيخي الهُمام
في لحظةِ الإثم الرّجيم
صرخ الإمام:
لا تنزعج
أهل الولاية دَفْقَة النور البهيّ
قد لان ليَ الأمرُ العَصِيّ
وختمتُ أصحابَ الولاية
مَدّ اشتياقَك للضياء تر الولاية

(١) انظر الأبيات في: «تلبيس إبليس» (ص٤٥٤).

وتر النعيم[١]

وبدون شك أن هذه الظاهرة المضحكة تسربت إلينا من الأمم الوثنية، وانتشرت في محيطنا فشوهت معالم التوحيد، واندفع أصحابها يخترعون ما يخترعون من الأجواء البدعية حتى أدى بهم الحال إلى إقامة الأضرحة للصالحين، كما يقيم الوثنيون التماثيل لعظمائهم بدعوى تخليد ذكراهم، ذاك ما نقع عليه عند اليونان وغير اليونان عبر تاريخ حضارتهم، الأمر الذي جعل صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ينهى عن الصلاة في المقبرة، ولعن من فعل ذلك، ولم يكفّ عن النهي وهو على فراش الموت سدّاً لكل أبواب الشرك، ودفعاً لكل ما يمكن أن يتسرب إلى خصائص التوحيد من مظاهر الوثنية[٢].

ولا ريب عندي أيضاً أن هذه الخرافات التي كانت تعتقدها الأمم الوثنية ساهمت مساهمة ملحوظة في إثراء الخيال الشعبي

(١) «العلم الثقافي» (العدد ٦٢٢) ـ السبت ٨ ذي القعدة ١٤٠٢هـ (ريسوني).

(٢) النهي وارد في الحديث الذي روته أم المؤمنين عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ لما حضرته الوفاة جعل يلقي على وجهه طرف خميصة له، فإذا اغتم كشفها عن وجهه، وهو يقول: «**لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذّر ما صنعوا. رواه البخاري (٤٣٥)؛ ومسلم (٥٢٩) وهذا رد على من يزعم أن النهي عن الصلاة في المقبرة كان في أول الدعوة حين لم تكن العقيدة قد استتبت في النفوس، وهناك أحاديث أخرى كلها تفيد النهي ويعضد بعضها بعضاً، وسنتعرض بالتحليل والدرس لهذا الموضوع في كتابنا: «ما خالفت فيه المالكية السنة في العبادة خاصة» (ريسوني).

الخرافي عندنا فدفعته إلى أن يختلق بدعاً متنوعة كبدع الشيعة مثلاً في ذكرى عاشوراء التي يقيمونها للإمام الحسين رضي الله عنه، يبكونه ويندبونه، أَوَليس يشبه هذا خرافة «أدونيس» عند اليونان؟ تلك الخرافة التي تتلخص في أن آلهة الجمال «أفروديت» كان لها ابن جميل «أدونيس» خرج يوماً يصطاد، فهجم عليه خنزير برّي فقتله، ونبتت من دمه شقائق النعمان، وبعد ذلك أصبح اليونان يحيون ذكراه في كلّ ربيع[١].

والإسلام ـ والحمد لله ـ دين التوحيد يرفض الخرافة الوثنية، ويدعو إلى نبذ كل البدع التي تُسهم في تشويه مضمون **(لا إله إلا الله محمد رسول الله)** الخالد، ويحاول أصحاب هذه البدع أن يستدركوا على منهج الله في العبادات بعد أن حدّده الله تعالى، ووضع له قواعده كما حدد الشّقّ الآخر فيه، وهو شق المعاملات، فكان منهجاً حيّاً لكل حياة، يلبي نداءات الفطرة، ويتساوق وأشواقها المتعددة، ويخاطب الطاقتين الروحية والمادية في الإنسان.

والآن نشرع في مناقشة الدلائلِ الثلاثة التي استند عليها الصوفية ـ كما قال المؤلف ـ في إرساء حِلَق الذكر البدعي، والكشف عن منهج الصوفية العابث في التعامل مع الاستدلال النقلي والعقلي، لأجل دعم الفكرة التي يتحمسون لها محرّفين

---

(١) **انظر**: «المدائح النبوية في الأدب العربي» للدكتور زكي مبارك (ص٦٢) (ريسوني).

الكلم عن مواضعه، ومتشبثين بالضعيف والموضوع وتلك شنشنة نعرفها من أخزم كما يقول المثل العربي القديم[١]؛ لأن جُلَّ ما دخل الإسلام من بدع وأساطير وشعوذات كان بسبب ما راج من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي عمل أصحاب الأهواء المختلفة من صوفية وغيرهم على إشاعتها، ونشرها بين الناس.

الدليل الأول:

قال المؤلف: «إن النبي ﷺ أباح للحبشة في يوم عيد أن يلعبوا بالحراب والدروق، وأن يرقصوا خلال ذلك بالمسجد، وأباح لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن تنظر إلى ذلك ما أحبت. قالت عائشة: رأيت النبي ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فزجرهم عمر، فقال النبي ﷺ: «**دعهم، أَمْناً بني أرفدة**»[٢][٣].

هذا الدليل ـ في الحقيقة ـ ليست له أية علاقة بحلق الذكر وقوفاً؛ ذلك أن الحديث يتحدث عن لعب الحبشة في المسجد بالحراب، وهو لا يخرج عن أنه تدريب على استعمال السلاح، فما كان يصدر عن الحبشة في المسجد ليس هو الرقص، فالرقص له هيئته، إنما هو حركات تدريبية لأجل التدرب على استعمال

(١) يضرب مثلاً للرجل يشبه أباه في طبيعته. **انظر**: «المستقصى في أمثال العرب» (١/ ٥٤١).
(٢) (ص١١) (ريسوني).
(٣) الحديث أخرجه البخاري (٩٥٠)؛ ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

السلاح على الوجه المطلوب كتلك الحركات التدريبية التي تصدر عن الجندي اليوم حينما يكون في غمرة التدريبات العسكرية، فهل يصح أن نقول عن الجندي: إنه يرقص؟

وقد أورد المؤلف روايات أخرى بألفاظ أخرى كـ«يزفنون»[١] **يعني**: يرقصون، أو يغنون بقولهم: «محمدٌ عبدٌ صالح»[٢]، رغم ذلك فهذا لا يفسر أبداً أن حركات هؤلاء تعني حِلَق الذكر وقوفاً، وكذلك عبارتهم: «محمد عبد صالح» فإنها مجرد عبارة كانوا يرددونها كما يردد الجندي اليوم نشيداً وطنياً مثلاً.

فهل كل حركة من هذا النوع نعتبرها من حلق الذكر وقوفاً؟ إن هذا ـ والله ـ فهم بعيد جداً عن الواقع؛ لأنه يفضي بنا إلى اعتبار كل حركة لجندي ما في التدريب، وما يردده أثناء ذلك على عادة الإنسان وهو مكب على عمل يستعين عليه بترديد مقطع من كلام على نحو ما فعله سيدنا رسول الله ﷺ يوم غزوة الخندق حين كان ينقل تراب الخندق بنفسه، **وهو يقول ـ من كلام ابن رواحة أحد شعراء الدعوة الإسلامية ـ:**

واللّهِ لولا أنتَ ما اهتدينا ... ولا تَصدّقْنَا ولا صَلّينَا

---

(١) وهي رواية مسلم (٨٩٢/ ٢٠). وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (ص٣١٢): «يزفنون، بفتح الياء أي: يرقصون، والزفن: الرقص، وهو لعبهم وقفزهم بحرابهم للمثاقفة».

(٢) وهي رواية أحمد في «مسنده» (٣/ ١٥٢ رقم ١٢٥٤٠)؛ وابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ١٧٩ رقم ٥٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فَـأَنـزلَـنْ سَـكِـيـنـةً عـلـيـنـا وثَـبِّـتِ الأقـدامَ إنْ لاقـيـنَـا
إنَّ الأُلَـى قـد بَـغَـوْا عـلـيـنـا وإنْ أرادوا فـتـنـةً أَبَـيْـنَـا[1]

أقول: ـ حسب منطق المؤلف ـ هل كل حركة يأتي بها الجندي، وغير الجندي، تعتبر من حلق الذكر وقوفاً، وحتى ما صدر عن رسول الله ﷺ في غزوة الخندق؟ اللهم إن هذا البهتان عظيم ما بعده من بهتان.

وإذا عرضنا هذا الاستدلال على عملية القياس في أصول الفقه فإننا لا نجده يستطيع أن يقف على قدميه، ولنبسط الأمر للقارئ ـ حتى لا يقع في تيه من الغموض ـ بلغة سهلة لا تصعب عليه، بعيداً عن أسلوب الأصوليين في المعالجة التي لا يفهمها إلا المختصون.

القياس هو إلحاقُ حكم واقعة لم ينصّ على حكمها بواقعةٍ أخرى نصّ على حكمها، وذلك لعلة تجمع بينهما. وهو يرتكز على أركان أربعة:

١ ـ **الأصل**: وهو ما جاء نص بحكمه ويدعى: المقيس عليه.

٢ ـ **الفرع**: وهو ما لم يجئ نص بحكمه ويلحق بالأصل في حكمه، ويدعى: المقيس.

٣ ـ **حكم الأصل**: وهو الذي يتعدّى من الأصل إلى الفرع.

---

(١) القصة أخرجها البخاري (٢٨٣٧)؛ ومسلم (١٨٠٣) من حديث البراء رضي الله عنه.

٤ ـ **العلة**: وهي الوصف الذي يجمع بين الأصل والفرع[١].

فالصوفية أرادوا أن يقيسوا على واقعة لعب الحبشة بحرابهم في المسجد، حركة الرقص، فواقعة الحبشة عندهم هي المقيس عليه؛ أي: الأصل. والرقص هو المقيس ـ أي: الفرع، وليس يخفى أن من الضروري أن تكون العلة متساوية في تحققها بين الفرع والأصل، وهذا لا وجود له؛ ذلك أن العلة في إباحة لعب الحبش بحرابهم في المسجد هي التدريب، على حين العلة في إباحة الرقص ليس هو التدريب، بل هو الذكر البدعي مما لا يجيزه الشرع وليس فيه نفع، بل فيه ضرر محقق؛ لأنه زيادة في الدين، فتأكد إذاً عدم المساواة في العلة التي هي أحد أركان القياس والتي هي علامة على الحكم، أو هي مناط الحكم، **ومن شروطها**: أن لا تكون وصفاً قاصراً على الأصل وإلا انعدم وجودها في الفرع، وهنا لا يصح القياس، فالتدريب على السلاح وصف قاصر على الأصل، ولا يتعدّى إلى الفرع.

فالأمر بناءً على هذا واضح، وهو أن الاستدلال القياسي هنا ساقط لا محالة؛ لأن أساس القياس تساوي الفرع والأصل في علّة حكم الأصل.

ومما يسترعي النظر بعد هذا أن المؤلف ـ سامحه الله وغفر له ـ قال بعد الحديث عن لعب الحبشة في المسجد: «قال الحافظ

---

(١) **انظر** تفصيل ذلك في: «المستصفى» (ص٣٢٤).

ابن حجر العسقلاني[(١)]: واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز الرقص، وسماع آلات الملاهي» وسكت محاولاً أن يعمي الأمر على السامع بأن يجعل الإمام ابن حجر ـ وهو أرفع من أن يتدنّى إلى هذا المستوى الخرافي ـ ينساق مع الصوفية، يؤيدهم في بدعهم الضالة، **وبرهان ذلك**: أن المؤلف بتر كلام ابن حجر بتراً متعمداً ـ أقولها جازماً ـ وإليك البيان.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري»[(٢)]:

«واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز الرقص وسماع آلات الملاهي، وطعن فيه الجمهور باختلاف المقصدَيْن؛ فإن لعب الحبشة بحرابهم كان للتمرين على الحرب، فلا يحتج به للرقص في اللهو»[(٣)].

---

(١) هو: شيخ الإسلام وعلم الأعلام أمير المؤمنين في الحديث أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل، ولد سنة ٧٧٣هـ واشتغل بعلم الحديث حتى صار فيه إماماً، وتفقه على مذهب الشافعي، مات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٨٥٢هـ، من مؤلفاته: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، «وتغليق التعليق». **انظر**: «شذرات الذهب» (٧/ ٢٧٠)؛ «النجوم الزاهرة» (١٥/ ٥٣٢).

(٢) (٦/ ٥٥٣) (ريسوني).

(٣) وقد ذكر هذا المعنى أيضاً غير واحد من أهل العلم منهم: إسماعيل بن المقري اليمني الشافعي في أبيات له **فقال**:

قالوا رَقصْنا كما الأُحْبوشُ قد رقصوا ... بمسجد المصطفى قُلنا بلا كَذِبِ
الحُبْشُ ما رقصوا لكنهم لَعِبوا ... مِنْ آلة الحَرْب بالآلاتِ واليَلَبِ
وذلك الـلّعِبُ مندوبٌ تَعلُّمُهُ ... في الشَّرع للحَرْبِ تدريباً لكلّ غبي

وقد أورد هذه الأبيات إبراهيم بن محمد الحلبي (ت٩٥٦هـ) في مخطوط له =

هل رأيت كيف بتر المؤلف عبارة بكاملها لابن حجر؛ لأنها تسفّه الفكرة التي يدعو إليها، وسكت عما لا يروقه اعتقاداً منه أن هذه الحيلة ستعمل عملها؟

إنها خيانة ظاهرة للأمانة العلمية، بجانب أنها خيانة قبل كل شيء للسنة المطهرة، لكون عملية الاستدلال يشوبها التحايل، وهذا في الحقيقة كافٍ لأن يبعث على الارتياب في كل ما تناوله المؤلف، وفي كل ما يتناوله مستقبلاً؛ لأنه أصبح مُجرَّحاً كما في علم نقد الرجال.

أقول هذا راجياً، من أعماق النفس، ألا يُعتبر هذا النقد تحاملاً ـ كما قد يفسره البعض ـ إذ التحامل هنا ليس له محل من الإعراب، على حد تعبير علماء النحو؛ لأنني ما تصديت لهذا الأمر إلا بحافز من الغيرة على الحق ليس إلا، ومن كان كذلك فإن نقده لن يكون أبداً فيه تحامل أو حدة؛ لأنه ليس مدفوعاً بحافز من الهوى، أو بإيعاز من شنآن شخصي.

وما كان لي أن أجترح هذا ـ والعياذ بالله ـ والله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

= بعنوان «الرهص والوقص لمستحل الرقص» (ل/ ٤أ)، وهو من محفوظات الجامع الأزهر برقم (٣٠٥٦٢٨ فقه عام).
واليلب: هي الدروع كما في «لسان العرب» (١/ ٨٠٦).

ولو أننا اعتبرنا هذا تحاملاً ـ كما يخطر في بعض الأذهان ـ فإننا سنعتبر نقاش أصحاب رسول الله يوم السقيفة[(١)] ـ وهم أفاضل الأمة ـ وفي غير يوم السقيفة، كمناقشتهم في أهل الردة[(٢)] من قبيل التحامل، كما نعتبر أعمال رجال النقد الحديثي من هذا الوادي على نحو ما نعثر عليه عند أئمة الحديث وأطبائه أمثال البخاري وابن حنبل والذهبي[(٣)] وابن حجر وابن حبان غيرهم.

الدليل الثاني:

«أن ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم هم: علي بن أبي طالب، وجعفر بن أبي طالب، وزيد بن حارثة، هؤلاء رقصوا أمام الرسول ﷺ شكراً لله، فأقرّهم الرسول على ذلك، وكان ذلك حين العودة من عمرة القضاء سنة ٧هـ ـ فبراير ٦٢٩م.

قال ابن عباس: لما خرج رسول الله ﷺ من مكة خرج علي بابنة حمزة، فاختصم فيها علي وجعفر وزيد، فقال علي: ابنة عمي، وأنا أخرجتها، وقال جعفر: ابنة عمي، وخالتها عندي، وقال زيد: ابنة أخي ـ وكان زيد مؤاخياً لحمزة، آخى بينهما

---

(١) والقصة أخرجها البخاري (٣٦٦٨). وانظر: «فتح الباري» (٧/ ٣٠).

(٢) **انظر**: «صحيح البخاري» (١٣٩٩)، و«صحيح مسلم» (٢٠).

(٣) **هو**: الحافظ المجَوِّد محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله الذهبي، ولد سنة ٦٧٣هـ، مشتغل بالحديث والتاريخ والرجال، من تصانيفه: «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام» وغيرها، مات سنة ٧٤٨هـ.
انظر: «المعجم المختص بالمحدثين» له (ص٩٧)، «الوفيات» لمحمد السلامي (٢/ ٥٥).

رسول الله ﷺ - فقال رسول الله لزيد: «**أنت مولاي ومولاها**» وقال لعلي: «**أنت أخي وصاحبي**»، وقال لجعفر: «**أشبهت خَلْقي وخُلُقي، وهي إلى خالتها**»(١).

وفي رواية لأحمد(٢): «**والجارية عند خالتها، فإن الخالة والدة**».

فهؤلاء الثلاثة أراد كل منهم أن يكفل عمارة بنت حمزة بن عبد المطلب شهيد غزوة أُحد التي جرت في سنة ٣هـ - يناير ٦٢٥م، وكل منهم أدلى بسببٍ رآه يرجّح طلبه، لكن الرسول ﷺ رجّح جانب جعفر بن عبد المطلب؛ لأن أسماء بنت عُمَيس خالة عمارة بنت حمزة، كانت زوجة لجعفر، والخالة بمنزلة الأم في استحقاق الحضانة، إلا أن الرسول ﷺ أراد أن يدخل السرور على قلوب أبطال الإسلام، فبشرهم بما يثلج صدورهم، فما كان من هؤلاء إلا أن رقصوا شكراً لله.

قال علي بن أبي طالب: أتيت النبي ﷺ وجعفر وزيد، فقال لزيد: «**أنت مولاي**» فحَجَل، وقال لجعفر: «**أنت أشبهت خَلْقِي وخُلُقِي**» فحَجَل وراء زيد، وقال لي: «**أنت مني وأنا منك**» فحَجَلتُ وراء جعفر(٣).

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (٤٢٥١)؛ واللفظ المذكور لفظ أحمد في «مسنده» (١/ ٢٣٠ رقم ٢٠٤٠).

(٢) في «مسنده» (١/ ٩٩ رقم ٧٧٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»؛ (١٣٤٧).

(٣) القصة أخرجها أحمد (١/ ١٠٨ رقم ٨٥٧) من حديث علي رضي الله عنه، وهذا حديث لا يثبت، وسيأتي مزيد كلام للمصنف عليه قريباً.

فهؤلاء رقصوا شكراً لله، والرقص للشكر هو رقص ذاكر نظير ما يفعله الصوفية»[١].

هذا الاستدلال لا يقل أبداً تفاهة وفجاجة عن الاستدلال السابق، بل إن مثل هذا الاستدلال يبعث ـ بصراحة ـ على الضحك وعلى الأسى في آنٍ واحد، ذلك أن حركة عادية للغاية أصبحت رقصاً، وأن ثلاثة من كبار الصحابة ألّفوا حلقة للرقص شكراً لله تعالى، ورسول الله ﷺ يشاهد ذلك، الأمر الذي يجعل الرقص الطرقي جائزاً؛ لأن الرسول ﷺ رأى ذلك ولم ينكره، أليس هذا يبعث على الضحك لما ينطوي عليه الاستشهاد من تفكير صبياني، أَوَليس هذا يبعث كذلك على الأسى لما ينطوي عليه الاستشهاد من جرأة على رسول الله ﷺ بتفسير تلك الحركة رقصاً وإقراره لها، ومن جرأة كذلك على ثلاثة من كبار أصحابه بجعلهم جماعة من المشعوذين أو صبيان يرقصون مما لا يناسب الإنسان العادي، فما بالك بمن هم أفضل البشر بعد الأنبياء!!

إن هذا الاستدلال[٢] ـ كما قلت ـ لا يقل تفاهة عن الأول بل هو أشد منه وأفظع، وما قلناه في الدليل الأول يقال في هذا الدليل، لكننا لا نريد أن ننهي الحديث دون أن نزيد الأمر وضوحاً،

---

(١) (ص١٢ ـ ١٣) (ريسوني).

(٢) **قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص٣١٧)**: «ومنهم من احتج بأن الحبشة زَفَنت والنبي ﷺ ينظر إليهم. فالجواب: أما الحَجْل فهو نوع من المشي يفعل عند الفرح، فأين هو من الرقص؟ وكذلك زفن الحبشة نوع من المشي بتشبيب يفعل عند اللقاء بالحرب».

وهو أن ما صدر عن الصحابة الثلاثة[١] من حركة إن هو إلا تعبير فقط جبلّي عما اختلج في نفس كل واحد منهم من عوامل الفرحة، ظهر في تلك الحركة الطبيعية التي تصدر عن كل إنسان، لكن ليس بالصورة المشوهة التي صوّر بها المؤلف ـ أو على الأصح صوّر بها الصوفية ـ مظهر الفرحة هذه.

و«حَجَل» ليس معناه: «رَقَص» كما شرحه المؤلف[٢] على هواه في هامش «البحث»، ذلك أن مادة «حجل» لا تعني «رقص»؛ لأن «حجل» **معناها**: «رفع رِجْلاً وتريث في مشيه على رجل» كما في «لسان العرب» لابن منظور[٣].

وقد استشهد ابن منظور نفسه بالحديث السابق على عادته في الاستشهاد بالنصوص الحديثية[٤].

أما «الرقص» **فمعناها** ـ كما في «اللسان»[٥] أيضاً ـ نوع من الخبب، تقول العرب: «رقص البعير إذا أسرع في سيره،

---

(١) هذا على فرض صحة الحديث وسيأتي أنه لا يصح، وعليه فلا يصح أن ينسب هذا الفعل لهؤلاء الصحابة ﷺ.
(٢) (ص١٣) (ريسوني).
(٣) (١١/ ١٤٤).
(٤) **وقال بعد أن أورد الحديث** «الحجل: أن يرفع رجلاً ويقفز على الأخرى من الفرح» وقاله البيهقي في «الآداب» (ص٤٢٢) وزاد: «فإذا فعله إنسان فرحاً بما آتاه الله تعالى من معرفته أو سائر نعمه فلا بأس به، وما كان فيه تثن وتكسر حتى يباين أخلاق الذكور فهو مكروه لما فيه [من] التشبه بالنساء».
قلت: وكل هذا على فرض صحة الحديث. والله تعالى أعلم.
(٥) (٧/ ٤٢) بتصرف يسير.

ولا يقال: يرقص إلا للاعب والإبل، وما سوى ذلك فإنه يقال: يقفز وينقز».

ولا يختلف «القاموس» في هذا عن «اللسان» إلا أنه أوجز تمشياً مع طبيعته في منهج بحثه اللغوي[١]. ولاحظ كيف أن الرقص لا يكون إلا للاعب!!

وحين نعمد إلى «أساس البلاغة» للزمخشري[٢] لا نجد أية إشارة إلى أن «حجل» تعني «الرقص» على سبيل الاستعمال الأدبي.

وقد يعترض معترض بأن الدلالات اللفظية قد تتطور بتطور الزمن ـ كما يقول علماء اللغات المُحْدَثون ـ[٣] فنجيب بأن هذا صحيح، ولكن الأمر إذا كان سيوقعنا في اللبس وقلب للحقائق، فلا بد حينذاك من تحديد الدلالات اللغوية كما هي، ليرتفع اللبس، وتظهر الأمور على حقيقتها.

وبناءً على ما سبق بيانه فإن «حجل» ليس معناه «رقص» ـ إلا إذا تجاوزنا في التعبير ليس غير ـ وبهذا يسقط الاستدلال بهذا الحديث من الناحية اللغوية.

أما من الناحية الأصولية فإن الاستدلال به يسقط كذلك إذا ما نحن رحنا نطبق عليه قوانين القياس كما فعلنا مع الحديث

---

(١) (٣/ ٣٥٥) مادة «حجل» و(٢/ ٣٠٥) مادة «رقص» (ريسوني).

(٢) (ص١٤٤) (ريسوني).

(٣) **انظر** مثلاً: دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس (ص١٦٠) وما بعدها (ريسوني).

السالف حول رقص الحبشة، إلا أننا نزيد أمراً آخر يتعلق بمباحث أصول الفقه، وهو أن الرقص لا يحدث عند الطرقية إلا بسبب أساسي هو الذكر؛ إذ لا يمكن بحال أن يزاول الطرقي الرقص دون أن يدفعه الذكر ـ حسب زعمه ـ إلى ذلك، وهذا ما لا نجد له أثراً في الحديث المستشهد به. فالصحابة الثلاثة، رقصوا ـ كما قال المؤلف ـ ولم يصحب رقصهم ذكر البتة، فالسبب منعدم، فوجب أن ينعدم الرقص؛ لأن السبب عند علماء أصول الفقه هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم إلا إذا كان هناك مانع[(١)]، فإذا دخل وقت صلاة مثلاً وجبت الصلاة، فالذكر غير حادث فلا لازم للرقص.

وقد يحتج المؤلف بأن الرقص الذي صدر من الصحابة الثلاثة إنما كان بسبب الشكر لله لا بالذكر، وهذا بعيد كل البعد عن قانون الرقص الطرقي، إذ الطرقي لا يرقص إلا والذكر يُحمّسه، وينفخ في روحه ـ كما هو مقرر عند الصوفية ـ.

ثم لو فرضنا أن الصحابة تحركوا هذه الحركات شكراً لله لفضّلوا عوض ذلك أن يسجدوا سجدة الشكر اتباعاً للسنة[(٢)] ـ خلافاً لمالك[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ الذي لم يقف على النص في هذا الموضوع ـ كلما

---

(١) راجع السبب والشرط والمانع ـ وهي أقسام الحكم الوضعي ـ في «الموافقات» مثلاً ـ للشاطبي (١/ ١٨٧ ومابعدها، و٢٦٢ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) كما في حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر سرور أو بُشّر به خر ساجداً شاكراً لله. أخرجه أبو داود (٢٧٧٤) وغيره؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) فقد كره ذلك، كما في «المدونة» (١/ ١٠٨)؛ و«الاعتصام» للشاطبي (١/ ٣٦٢).

تجددت نعمة، وإلا سيكون الصحابة قد ابتدعوا في الدين حين رقصوا شكراً، بدل أن يسجدوا، وهذا بالجزم، ما لا يمكن أن يصدر عن الصحابي.

ولو أن رقصة أولئك كانت شكراً لله لنهاهم رسول الله ﷺ، وبين لهم انحرافهم عن نهجه ﷺ في تعليم الأمة، وبين لهم السنة في استقبال النعم كما كان يستقبلها هو، فسكوته إذاً على ذلك يعني إقرار وتبديل حكم بحكم؛ **يعني**: سجدة الشكر بالرقص، وهذا ما لم يحدث قطعاً.

فالقفزة في الحقيقة لم تكن للشكر، وإنما كانت حركة تعبر عما شاع في النفس من فرح على عادة الإنسان، مطلق الإنسان.

إضافة إلى ما سبق تفصيله عن الدليل الثاني فإن الحديث المستشهَد به فيه مقال، على حد تعبير المحدثين، ذلك أن في سنده من قَدَح فيه أربابُ النقد الحديثي؛ فقد روى الحديثَ الإمامُ أحمد في «المسند» عن علي رضي الله عنه بروايات ثلاث وهي حديث رقم (٧٧٠ ص ١١٦) وحديث (٨٥٧ ص١٥٧) وحديث (٩٣١ ص١٨٤)[١].

فحديث رقم (٧٧٠) فيه هانئ وهبيرة بن يريم، وليست فيه عملية «الحجل» التي سماها المؤلف رقصاً! وحديث رقم (٨٥٧) فيه هانئ بن هاني فقط، ويتضمن عملية «الحجل» وحديث رقم (٩٣١)

(١) تحقيق الشيخ أحمد شاكر (٢/١١٦، ١٥٧، ١٨٤) (ريسوني).

فيه هانئ بن هاني وهبيرة بن يريم ولا يتضمن عملية «الحجل» كذلك.

فهناك إذاً روايتان فيهما هانئ وهبيرة، ورواية واحدة فيها هانئ بن هانئ مع ذكر الحجل.

وقد قدح مختصون بنقد الرجال في هانئ وهبيرة، فقد قال ابن المديني في هاني: «مجهول». وهناك من وثقه[(١)].

وهبيرة قال فيه النسائي: «ليس بالقوي». وقال عنه ابن خراش: «ضعيف، كان يجهز على قتلى صفين»[(٢)].

وهذا الحديث نفسه رواه البخاري في باب «عمرة القضاء»[(٣)] عن البراء رضي الله عنه، ولم يذكر فيه حجل الصحابة الثلاثة، برغم أن كل واحد منهم قد سمع ما سرّه، وإن كان فيه إسرائيل بن يونس الذي جرحه البعض، لكن هذا لا يوهّن الحديث لأن إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، فلا يُلتفت إلى تضعيف من ضعفه[(٤)].

وهذه الرواية هي التي اعتمدها الحافظ ابن كثير في تاريخه «البداية والنهاية» عند حديثه عن عمرة القضاء[(٥)]، وفي مكان آخر

---

(١) **انظر**: «الميزان» للذهبي (٣/ ٢٥٠ رقم ٢١٧٥) (ريسوني).
(٢) **انظر**: «الميزان» (٣/ ٢٥١ رقم ٢١٨٥) (ريسوني).
(٣) برقم (٤٢٥١).
(٤) **انظر**: «الميزان» (١/ ٩٧ ـ ٩٨ رقم ٨٠١) (ريسوني).
(٥) (٤/ ٢٣٤) (ريسوني).

منه تعرض لهذه القضية نفسها، وقال عند ذكر فضل جعفر رضي الله عنه: «فيقال: إنه حجل عند ذلك فرحاً»[١]، ولا يخفى ماذا تعني كلمة: يقال: إنها بدون شك من صِيَغ التمريض؛ لأن حسّ ابن كثير الحافظ المُحَدِّث لم يقبل رواية «الحجل» على ما يبدو، ويؤيد هذا حين تحدث كذلك عن قدوم جعفر من الحبشة والمهاجرين الآخرين، قال في ذلك: «ثم قال البيهقي[٢]: ثنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا الحسين بن أبي إسماعيل العلوي، ثنا أحمد بن محمد البيروتي، ثنا محمد بن أحمد بن أبي طيبة، حدثني مكي بن إبراهيم الرعيني، ثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر قال: لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة تلقاه رسول الله ﷺ، فلما نظر جعفر إليه حجل. ـ قال مكي؛ يعني: مشى على رجل واحدة ـ إعظاماً لرسول الله ﷺ ـ فقبَّل رسول الله ﷺ بين عينيه. ثم قال البيهقي: في إسناده من لا يُعرف إلى الثوري»[٣].

ويظهر من هذا أن حَجْل جعفر قد تكرر مرتين: مرة عند الرجوع من الحبشة، ومرة عند الخروج من عمرة القضاء مع ما يحيط بهذا الخبر من شكوك في سنده وفي حركة «الحَجْل».

وقد تحدث الإمام ابن حجر في «فتح الباري»[٤] عن هذا الحديث

(١) (٤/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) (ريسوني).
(٢) في «دلائل النبوة» (٤/ ٢٤٦).
(٣) (٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) (ريسوني).
(٤) (٧/ ٥٠٧) (ريسوني).

فقال: «وفي حديث علي عند أحمد وكذا في مرسل الباقر: فقام جعفر فحجل حول النبي ﷺ، دار عليه، فقال النبي ﷺ: **«ما هذا؟»** قال: شيء رأيت الحبشة يصنعونه بملوكهم. وفي حديث ابن عباس[١]: أن النجاشي كان إذا رضى أحداً من أصحابه قام فحجل حوله... وفي حديث علي المذكور أن الثلاثة فعلوا ذلك».

وقد ساق هذا الحديث نفسه الإمام الزيلعي في «نصب الراية»[٢] فقال عنه: «حديث آخر مرسل رواه ابن سعد في الطبقات،[٣] في ترجمة جعفر بن أبي طالب فقال: أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: إن ابنة حمزة.... » إلخ، وهو الحديث نفسه الذي أورده أحمد في «المسند»[٤] مع اختلاف في السند ومع اختلاف في بعض التعابير، وهو نفسه الذي ساقه ابن حجر فقال عنه: «وفي مرسل الباقر» كما مر سابقاً لأن جعفر بن محمد الباقر روى عن أبيه الإمام علي زين العابدين.

وحين نتدبر الرواية التي أوردها ابن حجر والزيلعي نخلص إلى حقيقة هامة حول حجل الصحابة الثلاثة وهي أن حديث علي رضي الله عنه ليس سليماً من القدح، وأن مرسل الباقر يعتبر من قسم الضعيف كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث.

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ١٥٩).

(٢) (٣/ ٢٦٨) (ريسوني).

(٣) (٤/ ٣٥).

(٤) سبقت الإشارة إليه (ص٧٤).

قال العراقي في «الألفية»:

مرفوعُ تابعٍ على المشهورِ مرسلٌ[١] أو قَيِّدْهُ بالكَبِيرِ

ثم قال:

لكنْ إذا صَحّ لنا مَخْرَجُهُ بمسنَدٍ أو مُرسَلٍ يُخْرِجُهُ[٢]

ولا يعزب عن ذهننا أن مرسل الباقر ـ إن فرضنا صحته ـ ينطوي على قضية خليقة بالتأمل، وهو ذلك الاستفهام الذي أرسله رسول الله ﷺ يحمل استنكاراً، وذلك حين قال لجعفر: «**ما هذا؟**».

إن هذا الاستنكار يدل على أن هذه الحركة ليست من الحركات المعتادة، لهذا كان جواب جعفر رضي الله عنه: «شيء رأيت الحبشة يصنعونه بملوكهم».

وهل يرضى رسول الله ﷺ بأن يصنع أحد به كما يُصنع بالملوك؟ اللهم إن هذا لا يقبله رسول الله ﷺ، وقد كان يكره أن يقوم له الناس كما يقومون لملوكهم[٣]؛ لأنه رسول الله، وليس ملكاً،

---

(١) هو ما سقط منه الصحابي، وسمي كذلك لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي، وهو من الضعيف، لا يحتج به إلا إذا كان من مراسيل الصحابي، وفي هذا تفصيل، **انظر** مثلاً: «التقييد والإيضاح» شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص٧٠ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) **انظر**: «التبصرة والتذكرة» شرح العراقي على ألفيته، ففيه بيان معنى البيت (١/ ١٤٩) مطبوع مع «فتح الباقي على ألفية العراقي» للأنصاري، (ريسوني).

(٣) كما في حديث جَابِرٍ رضي الله عنه أنه قال: اشْتكى رسول الله ﷺ، فَصلَّيْنا وَراءهُ وهو قاعدٌ، وأبو بَكْرٍ يُسْمِع الناس تَكبيرهُ، فالتفتَ إليْنا فرآنا قياماً، فأشارَ إليْنا =

صنعه الله على عينه فقال عنه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

كل هذه الملابسات التي تحيط بهذا الحديث حول حجل الصحابة تجعلنا لا نطمئن إليه، وقد فطن إلى هذا قبلنا ابن حجر الهيتمي الفقيه بحسِّه الخاص ـ وإن لم يبحث الحديث من حيث سنده ـ فقال بعد أن رفض تأويل الصوفية للعب الحبشة في لهجة مستنكرة شديدة: «... وإن ما ذُكر عن هؤلاء الثلاثة رضوان الله عليهم كذب مختلق، لا تحل روايته ولا الاحتجاج به...»[1].

الدليل الثالث:

قال المؤلف: «إن الرسول ﷺ أباح للذاكرين من حرية الحركة ومن حرية القول أن يصلوا في ذلك إلى الحد الذي يثير استغراب الناس من الذاكرين، فيصفوهم بالجنون، أو يتهموهم بالرياء والإصابة بالاستهتار؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أكثروا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون**» وقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «**اذكروا الله ذكراً حتى يقول المنافقون: إنكم مراءون**»، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يسير في طريق مكة فقال: «**سبق المفردون**» قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟

= فَقعدنا فَصَلَّيْنا بِصَلَاتِهِ قُعوداً، فلما سَلَّمَ قال: «**إن كِدْتُمْ آنِفاً لَتَفعَلونَ فِعْلَ فارِسَ وَالرُّوم، يَقومونَ على مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعودٌ، فلا تَفْعَلوا، ائْتَمُّوا بِأَئِمَّتِكُمْ، إن صلى قَائِماً فَصَلُّوا قِياماً، وَإِنْ صلى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعوداً**».
رواه مسلم (٤١٣).

(١) «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع» مطبوع مع كتابه «الزواجر» (٢/ ٢٨٣) (ريسوني).

قال: «**المستهترون بذكر الله، يضع عنهم أثقالهم، فيأتون يوم القيامة خفافاً**»[(١)].

وهذا الدليل ثالثة الأثافي ـ كما تقول العبارة القديمة ـ لأنه يستند على أحاديث ضعيفة.

فالأول المروي عن أبي سعيد الخدري في سنده «دَرَّاج» وهو كثير المناكير كما قال الذهبي[(٢)(٣)].

والثاني المروي عن ابن عباس فيه سعيد بن زيد، وهو ضعيف[(٤)(٥)].

---

(١) (ص١٣) (ريسوني).

(٢) في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠).

(٣) **انظر** تفصيل ذلك في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (٢/ ٩ ـ ١٠ رقم ٥١٧) (ريسوني).
قلت: والحديث أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٩٩ رقم ٨١٧)؛ وأحمد في «المسند» (٣/ ٦٨ رقم ١١٦٥٣)؛ والحاكم (١/ ٤٩٩) وغيرهم من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً.
والحديث ضعيفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥١٧).

(٤) والحديث أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (١/ ٣٦٢ رقم ١٠٢٢) وأحمد في الزهد (ص١٠٨) من طريق سعيد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.
فهو أيضاً مرسل، وانظر ترجمة سعيد بن زيد في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٤١).
وقد ورد مرفوعاً عند الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٦٩ رقم ١٢٧٨٦) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٨٠ ـ ٨١) لكنه ضعيف جداً كما قال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٩ رقم ٥١٥).

(٥) **وانظر** تفصيل ذلك في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٢/ ٩ رقم ٥١٦) (ريسوني).

والثالث المروي عن أبي هريرة[(١)] فيه عمر بن راشد اليمامي، «قال الآجري: سألت أبا داود عن عمر بن راشد الذي يحدث عن يحيى بن أبي كثير فقال: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة»[(٢)].

وعمر هذا ـ كما قال ابن حبان ـ: «كان ممن يروي الأشياء الموضوعات عن ثقاتٍ أئمة، لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه»[(٣)].

وقال عنه الذهبي: «ضعفوه»[(٤)]. وهو عند الإمام يحيى بن معين[(٥)]: «ليس بشيء».

---

(١) وأخرجه الترمذي (٣٥٩٦)؛ والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٩٠ رقم ٥٠٦) من طريق عمر بن راشد اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي».

تنبيه: قد صح الحديث بلفظ: «**سبق المفردون**» قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «**الذاكرون الله كثيراً والذاكرات**» أخرجه مسلم (٢٦٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني (٧/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦ رقم ٧٣٣) (ريسوني).

(٣) كتاب «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٢/ ٨٣)، (ريسوني).

(٤) «الميزان» (٢/ ٢٥٦ رقم ٢٠١٩)؛ والمغني في «الضعفاء» (٢/ ٤٦٦ رقم ٤٤٥٦) (ريسوني).

(٥) في «تاريخه» برواية الدوري (٤/ ٣٤٥ رقم ٤٧٠٦) وقال فيه أيضاً: «ضعيف» (٤/ ١٢٣ رقم ٣٤٩٥).

هنا يتساءل البعض: لماذا لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟ **والجواب هو ما يلي**:

إن الحديث عن هذا الموضوع حديث شائق؛ لأنه مبحث هام من مباحث علوم الحديث يتطلب إفراده بدراسة خاصة، ومع ذلك سنلقي أضواءً كاشفةً عنه تشفي بعض الغليل:

إن انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة كان له أسوأ الأثر على الأمة الإسلامية، إذ بسببها تقررت أحكام ليست من الدين في مجال العقيدة والتشريع، الأمر الذي أسهم في ظهور كثير من المفاسد كنا في غنى عنها لولا هذه المرويات.

وقد هيأ الله رجالاً لهذا الشأن تصدوا للكشف عن هذا الزيف، وتطهير السنة المشرفة من كل ما علق بها من مفاسد؛ كالبخاري وأبي حاتم الرازي وابن معين، وليس أدل على ذلك من أن الفساق من الكذابين تواطأوا على عقيدة هذه الأمة فشرعوا يضعون من الأحاديث ما شوهوا به معالمها، أمثال عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي اعترف بنفسه أنه وضع أربعة آلاف حديث يحرّم فيها الحلال ويحلّل الحرام، وذلك عندما سيق ليضرب عنقه في خلافة المهدي، لذلك قال فيه الذهبي: «زنديق مغتر»[١].

وهكذا بادر أطباء الحديث ونقاده إلى فضح دسائس هؤلاء الزنادقة. فأصّلوا الأصول وقعّدوا القواعد، فسدوا الباب على كل عبث

---

(١) «الميزان» (٢/ ١٤٤ رقم ١٠٩٧) (ريسوني).

ومكر وخبث، وتوالت البحوث في هذا الشأن ما بين المبينة لحال النصوص الحديثية أو المتعلقة بالتخريجات أو نقد الرجال ككتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي، و«نصب الراية لأحاديث الهداية» للزيلعي، و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني، وغيرها مما لا نستطيع سرده هنا، وتجد بعضاً منه معتمَداً في هذا الكتاب.

مهما يكن من حال فالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال غير مسلّم، ذلك أن الأحكام الشرعية متساوية، فلا يمكن العمل بحديث حتى يصح أو يحسن لذاته أو لغيره أو ينجبر ضعفه.

فالعمل بالضعيف ينشأ عنه حكم، والحكم عند الأصوليين **هو** خطاب الله المتعلق بفعل المكلف طلباً أو وضعاً[1]. والحكم التكليفي **خمسة أقسام**: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح. والاستشهاد بالضعيف في هذه الحالة يقتضي حكماً جديداً، فالندب داخل في الأقسام الخمسة، بغضّ النظر عن

---

(١) الأحكام الشرعية قسمان: قسم يتعلق بخطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين، ويقتضي طلب فعل أو كف عنه أو التخيير بين أمرين، وأقسامه خمسة كما بينا أعلاه خلافاً للحنفية الذين يقسمونه إلى سبعة.

وقسم يتعلق بخطاب الوضع يتحدد ـ كما عند الشاطبي ـ في الأسباب والشروط والموانع والصحة والبطلان والعزائم والرخص، وهكذا. **انظر**: «الموافقات» (١/١٠٩ وما بعدها و١٨٧ وما بعدها). ويعني الوضع أن الشارع يربط بين أمرين مما يتعلق بالمكلفين، مثال ذلك: الاضطرار الذي يكون سبباً في إباحة الميتة. (ريسوني).

الخلاف الحاصل في الندب والكراهة هل ينضويان تحت الأمور المكلف بها الإنسان أم لا؟

برغم هذا الخلاف فإن ما لا يشهد له الشرع الكريم لا يجوز الاستشهاد له بالضعيف؛ لأن الذكر بالطريقة المعروفة لدى الطرقية بدعة ضالة، والبدعة تدخل في إطار المحرّم الذي خاطب الله المكلف في شأنه، وطلب منه تجنبه، وليس ببعيد أن يتجرأ الطرقيون فيزيدون في عدد ركعات الصلاة، فيجعلون الصبح مثلاً ثلاث ركعات زيادة في الخير كما يملي عليهم عقلهم الفطير.

وقد حدث هذا بالفعل، إذ ظهرت صلوات جديدة لم تثبت في الإسلام، منها صلاة تسمى صلاة الرغائب التي تصلى بين العشائين ليلة أول جمعة في شهر رجب، وقد حدثت سنة ٤٤٨هـ ابتدعها رجل يدعى ابن أبي الحمراء حين قدم من نابلس فصلاها ببيت المقدس(١)(٢).

---

(١) **انظر**: «الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص١٢١)، **وانظر**: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٣٢) لأبي شامة. (ريسوني).

(٢) **وانظر** رواياتها والكلام عليها في «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٤٧)، **وقال شيخ الإسلام في: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١٣٢)**: «وأما صلاة الرغائب فلا أصل لها، بل هي محدثة فلا تستحب لا جماعة ولا فرادى، فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام أو يوم الجمعة بصيام. والأثر الذي ذُكر فيها كذب موضوع باتفاق العلماء، ولم يذكره أحد من السلف والأئمة أصلاً».
وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٩٥):
«وكذلك أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب كلها كذب مختلق على رسول الله ﷺ». =

ولست أشك في أن هذا الذي أحدث هذه الصلاة لن يخرج عن أصحاب الأهواء بأي حال من الأحوال.

فاتباع رسول الله ﷺ كما يكون بالفعل يكون بالترك، إذ لا يصح أبداً أن نتقرب إلى الله سبحانه بترك ما فعله سيدنا رسول الله، كما لا يصح أبداً أن نتقرب إليه بفعل ما تركه، وهذا مبحث لطيف تجده مبسوطاً في فن الأصول[١].

وقد قال تعالى في التأسي بسيدنا رسول الله ﷺ: **﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** [آل عمران: ٣١] وقال تعالى أيضاً: **﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾** [الحشر: ٧].

وجاء في الحديث الشريف الذي رواه الشيخان[٢]

= **وقال أبو شامة في: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٣٥):**
«وأصلها: ما حكاه الطرطوشي في كتابه وأخبرني به أبو محمد المقدسي قال: لم يكن عندنا ببيت المقدس قط صلاة الرغائب هذه التي تصلى في رجب وشعبان، وأول ما حدثت عندنا في سنة ٤٤٨هـ ثمان وأربعين وأربعمائة، قدم علينا في بيت المقدس رجل من نابلس يعرف بابن أبي الحمراء، وكان حسن التلاوة، فقام يصلي في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فأحرم خلفه رجل، ثم انضاف إليهما ثالث ورابع فما ختمها إلا وهم جماعة كثيرة، ثم جاء في العام القابل فصلى معه خلق كثير، وشاعت في المسجد وانتشرت الصلاة في المسجد الأقصى وبيوت الناس ومنازلهم، ثم استقرت كأنها سنة إلى يومنا هذا. قلت: فأنا رأيتك تصليها في جماعة؟ قال: نعم وأستغفر الله منها».

(١) **انظر** على سبيل المثال: «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٣٥ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) البخاري (٢٦٩٧)؛ ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة ﵂.

أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

هكذا ننهي الحديث عن الفصل الثاني، وبه يكون المؤلف قد أنهى «بحثه» مستنتجاً في الأخير من الأدلة الثلاثة: أن الذكر وقوفاً أمر مباح[1]، مشيراً إلى أن هناك فتاوى لعلماء بالمشرق والمغرب

---

(١) وهناك من الصوفية من يستدل على جواز حِلَقِ الذكر الجماعية وقوفاً ببعض العمومات، كقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقد ورد سؤال إلى اللجنة الدائمة للإفتاء، أذكر نصه مع الجواب من «مجلة البحوث الإسلامية» (٤٦/ ١٧٠ الفتوى رقم ٤٢٧٢):
«**السؤال الخامس**: قد يتطاول البعض على كتاب الله فيجعلون تفسير الآيات حسب أهوائهم ليضلوا الناس عن ذلك، مثال ذلك: في سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ فيفسرون ذلك على الرقص في الأذكار والهمهمة، ومن يتمتم بكلمات غير مفهومة ويميل يميناً ويساراً وهو يقول: الله حي، الله حي، وهكذا، وأمور أخرى، فيحللون تحديد النسل، والغناء للنساء، والمدح للرسول ﷺ، ويستعملون في ذلك آلات الغناء والمجون، فنريد منكم التبصير بأمور ديننا وفهمها على حق، والرد على المبتدعين على الدين، والكتب الشافية بذلك؟
الجواب: الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، **وبعد**:
الطريقة السليمة لتفسير القرآن هي أن يفسر القرآن بالقرآن وسنة الرسول ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والاستعانة على ذلك بأساليب اللغة ومقاصد التشريع، وأما التفسير الذي ذكرته لقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ وأن بعض الناس يفسره بالرقص والأذكار والهمهمة ويتمتم بكلمات غير مفهومة ويميل يميناً ويساراً وهو يقول: الله حي، مما سبق ذكره في السؤال، فهذا تفسير باطل ليس له أصل مطلقاً، ونوصيك بمراجعة تفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي وأشباهها في تفسير هذه الآية المذكورة في السؤال وأشباهها، لتعرف الحق في ذلك من كلام أهل التفسير المأمونين. =

كسراج الدين البلقيني[١]، والعز بن عبد السلام[٢]، وجلال الدين السيوطي تؤكد ذلك، **ومن ذلك: قول عبد القادر الفاسي في «عملياته»:**

والـذكـرُ مـع قـراءةِ الأحـزابِ جـمـاعـةً شَـاعَ مـدى الأحـقـابِ

ثم يخلص في النهاية إلى أن الجهر بالذكر أفضل إلا ما يخص الدعاء، وأن الذكر الجماعي وقوفاً فُعل أمام الرسول ﷺ مرات عديدة فأقره، وأنه سمح للذاكر المتواجد بالحرية الواسعة في القول والحركة مع التزامٍ لآداب الذكر، وأن أي حكم بتحريم الذكر الراقص هو اجتهاد مع وجود النص، وذلك معناه مجاوزة الله ورسوله.

= وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم».

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

(١) **هو:** سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، ولد سنة ٧٢٤هـ، حفظ القرآن واشتغل بالفقه والنحو والأصول وغيرها، من تصانيفه: «شرح الترمذي» «تصحيح المنهاج» وغيرها، توفي سنة ٨٠٥هـ.
انظر: شذرات الذهب (٧/ ٥١)؛ «النجوم الزاهرة» (١٣/ ٢٩)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (ص٣٠٨).

(٢) **هو:** الشيخ الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم عز الدين أبو محمد، ولد سنة ٥٧٧هـ، وهو الملقب بسلطان العلماء، عالم بالفقه والتفسير والحديث، توفي سنة ٦٦٠هـ من مؤلفاته: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» و«الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» وغيرها رحمه الله تعالى.
انظر: «شذرات الذهب» (٥/ ٣٠١)؛ «النجوم الزاهرة» (٧/ ٢٠٨)؛ «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٤٩).

بهذه النتائج الوخيمة ختم المؤلف «بحثه»، وهي نتائج مستنتجة من مقدمات خاطئة، بالقطع، كما رأيتَ سالفاً، وكل مقدمة خاطئة ـ كما هو منصوص في علم المنطق ـ لا تنتج إلا نتيجة خاطئة.

بيد أنني لا أريد أن أختم حديثي دون أن أنبه إلى خطأ «كلَّل» به المؤلف «البحث» وهو زعمه أن العز بن عبد السلام سلطان العلماء، وبائع الملوك له فتاوى يبيح فيها الذكر الراقص، وأنا أعلم أنه اعتمد في هذا على السيوطي في «فتاويه» حين قال مبيحاً الرقص اعتماداً على حجل جعفر بن أبي طالب ـ كما سلف ـ: «وقد صح القيام والرقص في مجالس الذكر والسماع عن جماعة من كبار الأئمة، منهم شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام»[١].

مع احترامي لعلم السيوطي وحفظه، ومكانته الفكرية، فإن له في هذا المجال مزالق عديدة، وشطحات مختلفة، فهو كحاطب ليل حين يتحدث عن الطرقية، أو عن مثل هذه الشعوذات، **ومن ذلك مثلاً**: حديثه عن السبحة والانتصار لها[٢]، على حين أن ما ورد فيها مما لم يصح، فالحديث: «نِعمَ المُذَكِّر السُّبحة»[٣] موضوع،

(١) «الحاوي للفتاوى» (٢/ ٢٣٤). (ريسوني).
(٢) «الحاوي» (٢/ ٢، ٣). (ريسوني).
(٣) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» كما نقله عنه السيوطي في رسالته المسماة «المنحة في السبحة» ضمن «الحاوي» (٢/ ٣).

فيه مجهولون ومتهمون[١][٢]، وغير هذا كثير عند السيوطي رَحِمَهُ اللهُ.

فما أشار إليه السيوطي من أن العز بن عبد السلام أفتى بذلك إن هو إلا وهم، ذلك أن سلطان العلماء نفسه استنكر هذه البدع الضالة، وقد أورد له الونشريسي[٣] ذلك في «المعيار» وسنثبته قريباً بحول الله[٤].

وأنبه كذلك إلى خطأ «كلَّل» به المؤلف «البحث» وهو عزوه منظومة العمل الفاسي لعبد القادر الفاسي، في حين هي لابنه عبد الرحمٰن الفاسي، وكم في هذه المنظومة من مخالفات للسنّة[٥]

---

(١) **انظر**: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١/ ١١٠ رقم ٨٣). (ريسوني).

(٢) وقد عقد المصنف رحمه الله فصلاً كاملاً عن السبحة وتاريخها وحكمها في كتابه «وكل بدعة ضلالة» (ص١٤٩) بتحقيقي، طبع دار المنهاج أيضاً، فالحمد لله على التوفيق.

(٣) **هو**: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي أبو العباس الونشريسي التلمساني الأصل والمنشأ، الفاسي الدار والوفاة، فقيه مالكي، ولد سنة ٨٣٤هـ، ومن تآليفه: «المعيار المعرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب» توفي سنة ٩١٤هـ.
انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٠٥)؛ «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٦٩).

(٤) وعلى فرض ثبوت ذلك عن العز بن عبد السلام أو غيره، فهم محجوجون بقول الله ورسوله وصحابته الذين هم خير القرون. كيف وهو لم يثبت، بل ثبت عكسه كما أورده المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) **من ذلك قوله وهو أخطر**:

تحليةُ القبرِ وكسوةُ الحريرِ للصالحينَ ومصابيحُ تنير

أليس هذا مخالفاً للنصوص الشرعية الصريحة في النهي عن البناء على القبور، وتزويقها وإيقاد الشموع عليها، مما لا يتسع له المجال هنا، وقد فصّلت القول فيه في كتابي المخطوط «الإسلام والأضرحية». =

ومنها البيت الذي استشهد به المؤلف، وهذا يقطع بأن صاحب «البحث» ولوع بالمصادر التي تُعنى بالبدعة، ولا تعتضد غالباً في بحوثها بالسنّة التي هي المصدر الثاني للشريعة بدون منازع، مما جعل «البحث» مشحوناً بالمغامز، بعيداً عن روح الإسلام الصافية الرقراقة المضيئة، فأعلن عن هزيمته بنفسه:

الحقُ يعلو والأباطلُ تَسفُلُ ** واللهُ يخلقُ ما يشاءُ ويفعلُ**[1]

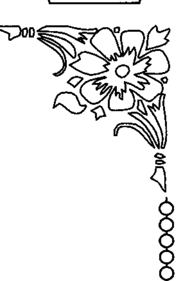


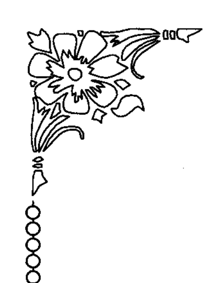
= والحق أن ما تتضمنه هذه المنظومة من البدع يغري بإنجاز دراسة علمية نقدية عنها على ضوء الكتاب والسنّة تحت عنوان «بدع العمل الفاسي»، ونرجو الله تعالى أن يقيض لها من يضطلع بها من أنصار السنّة، وبالود القيام بهذا العمل، ولكن الظروف غير مسعفة الآن في زحمة المشاريع العلمية الأخرى، أعاننا الله على إنجازها. (ريسوني).

(١) مطلع قصيدة قالها لسان الدين ابن الخطيبُ، وجاء عجز البيت في أكثر المصادر.

.... **والحق عن أحكامه لا يُسأل**

انظر: «خزانة الأدب وغاية الأرب» لابن حجة الحموي (١/ ٣٣) و«نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٦/ ٤٧٨).





خاتمة

بعض نتائج البدع:

هكذا تبين لنا بالحجة النقلية والعقلية معاً أن الذكر الجماعي، وحِلَقَ الذكر وقوفاً لا أصل له من الكتاب والسنّة، ـ وقد صدق من قال من الفلاسفة: بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول ـ وإنما هو من البدع التي أسهم بها أصحاب الطرق في تشويه معالم الإسلام، وإحداث ثغرات في كيانه، أتاحت لأعدائه أن ينفذوا منها للطعن فيه، ورميه بكل نقيصة، وعلى رأس هؤلاء: أنصار الصليبية، وبيادق الصهيونية وجنود الاستعمار من المستشرقين.

وقد عملت البدع الضالة عملها، فأفسدت فطر بعض «العلماء» فعتمتها، ونجّست نقاوتها في لحظة الغفلة، أو في غمرة الجهل بحقائق التصوّر الإسلامي للإنسان والحياة والكون، وانساقوا يمارسونها ـ وانساق معهم من انساق من أفراد الشعب الساذج ـ يعتقدون أن ضلالات البدع التي أصبحت تهيمن على أرواحهم هي الصواب، فكانت الطامة الكبرى والمأساة الشؤمى ـ كما يقولون ـ إذ ساد بسبب ذلك الفكر الخرافي في المجتمعات الإسلامية، وراحت تمارس جماعات فيها الشعوذة كالتمسّح بالأضرحة، وإقامة المواسم للصالحين، حتى أدّى الأمر بالبعض إلى أن يعتقد أن سبع

زيارات لضريح الشيخ عبد السلام بن مَشِيشٍ[١] رَحِمَهُ اللهُ تساوي فريضة الحج، ويسميها البعض منهم ـ أي: الزيارات ـ: «حج المسكين»[٢].

كما أدّى الأمر بالبعض الآخر إلى أن يعتقد العصمة في شيخ الطريقة وأن يتصوّره في الصلاة، وفي أية حالة من حالات الذكر بواسطة الإمعان في صورته الفتوغرافية.

وإنه لمن نزغات الشيطان التي تتدسس إلى القلب فتعميه: أن يتجرأ أحد شيعة الطرقية فيوصي المريد بأن لا يتزوج امرأة الشيخ إذا طلقها أو مات عنها[٣]، وكأن شيخ الطريقة أصبحت له خصوصية كخصوصية الرسول ﷺ، فزوجته «أم المؤمنين»، لا يصح لواحد من مريديه أن يتزوجها بعد أن يطلقها، أو يتوفى عنها، أليس مثل هذا يفضي إلى الكفر والعياذ بالله، وربنا جل وعلا خصّ رسول الله ﷺ بخصائص تمجيداً له وحده، **منها**: تحريم الله تعالى على المسلمين أن يتزوجوا أزواجه من بعده، قال تعالى يفصل هذا في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إلى أن يقول:

---

(١) توفي سنة ٦٢٢هـ. **انظر** ترجمته في: «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» (٢/ ٢٦٣).

(٢) **انظر**: «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» (١/ ٢٠١).

(٣) قال بالحرف الواحد: «ومن آدابه: أن لا يتزوج امرأة طلقها شيخه أو مات عنها». **انظر**: «تحفة أهل الفتوحات والأذواق في اتخاذ السبحة في الأعناق» لفتح الله بناني (ص١١١). (ريسوني).

﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

أليست كل هذه الاعتقادات تؤدي بصاحبها إلى الكفر لا محالة.

على الجملة فقد انتشرت البدع في المجتمعات الإسلامية انتشاراً كبيراً، فغمرت آفاقها فتسللت إلى كل زاوية فيه، مما جعلها تظهر بوضوح في أفراحنا ومآتمنا، وفي عقائدنا وعبادتنا مما لا يتسع المقام لسرده هنا، ويستدعي دراسة علمية خاصة عنها(١).

بالمناسبة أذكر أنني قد تحدثت مع بعض الدعاة في موضوع مساوئ الطرقية وخطرها على مجتمعنا المسلم، وواجب التصدي لها، فكان من رأيهم التغافل عنها إلى حين لمواجهة المد الشيوعي، **وكان رأيي غير هذا؛ وهو**: العمل على تحصين مجتمعنا من الداخل بالعقيدة الصحيحة؛ لأن جل ما نراه من بدع ضالة ـ كما سبق القول ـ ومن شركيات هو في الحقيقة من عمل هذه الحركة، ولو أننا حصّنّا أنفسنا ودعونا إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة لاستطعنا أن نصوغ مجتمعاً إسلامياً حقاً، ثم نواجه المد الشيوعي وغير الشيوعي، ـ أو نواجه الأمرين الخطيرين معاً ـ أما أن نترك التعفن ينخر الداخل، فذاك غير مستساغ، بالقطع، إذ كيف يمكن

(١) لقد ألّف علماؤنا في البدع قديماً، وحاربوها محاربة لا هوادة فيها، منها كتاب «الحوادث والبدع» للإمام أبي بكر الطرطوشي، ومع ذلك فلا يزال المجال خصباً لدراستها دراسة جديدة. (ريسوني).

أن نواجه العدو الخارجي والكيان منهك القوى، مكدود الطاقة، خائر القدرة.

إن ما يعانيه العالم الإسلامي من تقهقرٍ وتردٍ إن هو إلا نتيجة لما تمارسه المعاول الداخلية ـ معاول الطرقية وغير معاول الطرقية ـ من هدم، وصدق الله تعالى حين يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١].

فلا بدّ من تغيير ما بأنفسنا، وصياغة حياتنا صياغة جديدة على طريق العقيدة السليمة، لنستطيع أن نقود ركب العالم إلى شاطئ الخير، إذ البشرية ترتقب المخلّص، وما المخلّص إلا الإسلام الحق.

مجالس الذكر السُّنّي:

ما دمنا قد فندنا كل المزاعم التي ذهب إليها المتصوفة في إثبات مجالسهم الذكرية البدعية، وانتهينا إلى أن كل ذلك لا مستند له من الكتاب والسنّة والعقل، فإنه يجدر بنا أن نعرف مجالس الذكر السني في صورتها الحقيقية؛ لأن الأشياء تتبين بأضدادها، فلولا الخير ما عرفنا الشر، ولو الذكر السني ما عرفنا الذكر البدعي، وهكذا فإن الموازنة بين الضدين تجلو حقيقة كل جانب، وننتهي حينذاك إلى الوقوف على محاسن هذا، ومساوئ ذاك.

ولقد اضطلع القرآن الكريم برسم مناخ الذكر الرباني حين عرض علينا في آيات عديدة حالات الذاكرين من المؤمنين،

والأجواء الخاشعة التي يحيون فيها وهم ينصتون إلى ذكر الله يتلى عليهم، فقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا۩﴾[1] [مريم: ٥٨].

فانظر إلى هذه الآية الكريمة كيف تصور لنا، في صورة جميلة قوافل المؤمنين ـ عبر التاريخ الإنساني وفي مقدمتهم: الأنبياء ـ كيف كانوا يتميزون برفرفات إيمانية فذة، إذ تهتز أعماقهم المشعة حين تتلى على مسامعهم آيات الرحمٰن، فلا يقدرون على التعبير عن إحساسهم، فتترجمها الدموع السائلة الساخنة، والسجود لله تعالى حباً ووداداً وخوفاً وخشوعاً، رغبة ورهبة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا۩﴾ [الإسراء: ١٠٧ ـ ١٠٩].

وانظر إلى هذه الآيات كذلك كيف ترسم مشهداً وجدانياً مضيئاً للذين أوتوا العلم: يخرون للأذقان سجداً حين يسمعون

---

(١) **قال الطبري في تفسير هذه الآية في «تفسيره» (١٦/ ٩٧):**

«وقوله تعالى ذكره: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٥٨] يقول: إذا تتلى على هؤلاء الذين أنعم الله عليهم من النبيين أدلة الله وحججه التي أنزلها عليهم في كتبه خروا لله سجداً استكانة له وتذللاً وخضوعاً وانقياداً وبُكِيًّا، يقول: خروا سجداً وهم باكون، والبُكيّ جمع باكٍ».

القرآن يتلى عليهم، ثم تترجم ألسنتهم ما غمر قلوبهم من خشية الله، فتنطق متأثرة حامدة شاكرة منزهة ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ﴾ [الإسراء: ١٠٨]، ثم يزداد التأثر أكثر بامتلاء العيون دموعاً تجسد موقف الخشوع القوي اللاهب، بجانب الخشوع الأول الذي تمثل أول مرة حين خروا إلى الأذقان سجداً.

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وانظر إلى هذه الآية الكريمة كذلك كيف تصوّر بشاشة قلوب المؤمنين وهي تستقبل ذكر الله تعالى المعجز في مبناه ومعناه بتأثر قوي تقشعر منه جلودهم وتنقبض خشية من الله تعالى؛ لأنهم يعلمون أن الحق سبحانه يخاطبهم بكلامه فكيف لا يتقونه في رهبة، ثم لا تلبث أعماقهم أن تلين، وتنقشع سحب الرهبة لتسكن الجوارح، وتأنس لذكر الله وتطمئن إليه، وتلك هي إشراقة الهدى تشرق بها نفوسهم المؤمنة الخيرة الندية.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٣، ٨٤].

وتدبر هاتين الآيتين بإمعان ورويّة وتأنٍّ، ولاحظ كيف أنها

تشخص لنا حالة ثُلّة من الناس متفتحي الإحساس، تهتز مشاعرهم، فتفيض أعينهم من الدمع حين يسمعون القرآن الكريم يهتدون إلى الحق، ويسارعون إلى الإيمان به والانخراط في سلك الصالحين، حتى تكون الدموع التي اغرورقت بها المآقي دموعاً تعبر عن القلب المؤمن الصادق الخاشع الضارع.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[1] [الأنفال: ٢].

---

(١) **قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (٧/ ٣٦٥) عند الكلام على هذه الآية:**

«وصف الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بالخوف والوجل عند ذكره، وذلك لقوة إيمانهم ومراعاتهم لربهم وكأنهم بين يديه، ونظير هذه الآية: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٤] وقال: ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨] فهذا يرجع إلى كمال المعرفة وثقة القلب. والوجل: الفزع من عذاب الله، فلا تناقض، وقد جمع الله بين المعنيين في قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ أي: تسكن نفوسهم من حيث اليقين إلى الله، وإن كانوا يخافون الله، فهذه حالة العارفين بالله الخائفين من سطوته وعقوبته، لا كما يفعله جهال العوام والمبتدعة من الزعيق والزئير ومن النُّهاق الذي يشبه نُهاق الحمير.

فيقال لمن تعاطى ذلك وزعم أن ذلك وجد وخشوع: لم تبلغ أن تساوي حال الرسول ولا حال أصحابه في المعرفة بالله والخوف منه والتعظيم لجلاله، ومع ذلك فكانت حالهم عند المواعظ: الفهم عن الله، والبكاء خوفاً من الله ولذلك وصف الله أحوال أهل المعرفة عند سماع ذكره وتلاوة كتابه فقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣].

فهذا وصف حالهم وحكاية مقالهم، ومن لم يكن كذلك فليس على هديهم =

وتدبر هذه الآية الكريمة بتؤدة وتريث، ولاحظ كيف ترتسم بين حروفها المضيئة حالة المؤمن حين يذكر الله، في الأوامر والنواهي فيوجل قلبه، وتهتز أحاسيسه، وحين تتلى عليه آية تفيض على نفسه بالنور فتزيدها إيماناً، ويفضى بها إلى إشراق الإيناس المحبب وعطر الاطمئنان الجميل.

فهل استعرضتَ هذه النصوص القرآنية الكريمة؟ فماذا وجدت؟ هل وجدت ما ذهب إليه المؤلف ـ أو قل الصوفية ـ من أن الذكر في الإسلام يصح أن يكون بصوت جاهر وجماعياً وفي شكل حلقات تهتز فيها الأقدام في حركات تعبر عن توتر الأعصاب، تصحبها أصوات مزعجة تشبه إلى حد بعيد النهيق ـ كما قال أحد أقطاب الصوفية وهو محيي الدين ابن عربي سالفاً[(١)]، الأمر الذي يجعل أصحاب الحلقات يعانون حالة جنونية لا تفترق عن حالة المجانين كما قال الإمام مالك رحمه الله في فتواه عنهم

= ولا على طريقتهم، فمن كان مستناً فليستن، ومن تعاطى أحوال المجانين والجنون فهو من أخسهم حالاً، والجنون فنون.

روى مسلم [١٣٧/٢٣٥٩] عن أنس بن مالك أن الناس سألوا النبي ﷺ حتى أَحْفَوْه في المسألة، فخرج ذات يوم فصعد المنبر فقال: «**سلوني، لا تسألوني عن شيء إلا بينته لكم ما دمت في مقامي هذا**» فلما سمع ذلك القوم أرمّوا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر، قال أنس: فجعلت ألتفت يميناً وشمالاً فإذا كل إنسان لافٌ رأسه في ثوبه يبكي»... وذكر الحديث.

وروى الترمذي وصححه [٢٦٧٦] عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب... الحديث. ولم يقل: زعقنا ولا رقصنا ولا زفنًا ولا قمنا».

(١) راجع (ص٦٧).

ـ وسيمر بك ذلك وشيكاً ـ أو هي تشبه إلى حد بعيد حالة حلقات الرقص الشعبي، أو ما يدعى بالفلوكلور، إنها بالتأكيد، ليست كما قال المؤلف: «حالة نفسية لمعاناة وجدانية خاصة مضمونها محبة الله ﷻ»[1].

إن النصوص القرآنية السالفة رَسمت في صورة عجيبة المناخ الحق الذي يجب أن يعيش فيه المؤمن الذاكر، وأي مناخ غيره إن هو إلا شعوذة اخترعها أصحاب الأهواء؛ ذلك أنه ليس هناك من يستطيع أن يزعم من أنصار الطرقية أن الطرقي يمتلك إيماناً رفافاً شفافاً كإيمان الأنبياء وإيمان أصحابهم، وبناء عليه فإن هؤلاء ما صدر عنهم ذكر يشبه من قريب أو بعيد الذكر البدعي الطرقي، إذا شاهدناهم، عبر ظلال الآيات السابقات، ينعمون بذكر هادئ خاشع تتغشاه الخشية والمحبة واللطف والإيناس، تعبر عنه الدمعة الحرّى الصادقة، وتلك هي مجالس الذكر السّنّي، ولو كانت هناك مجالس أخرى في الإسلام غير هذه لذكرها القرآن الكريم، ولما تأخر عن البيان ـ والظرف يستدعي البيان ـ ولما تأخرت السنّة عن القيام بمهمة البيان كذلك.

إن مجالس رسول الله ﷺ الذكرية لم تكن أبداً تختلف عما تولت الآيات السالفة تصويره والتي الغرض منها هو رسم طريق الذكر للمسلمين، وهذا يعني أن مجالس الصوفية الذكرية بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

(١) **انظر** الكتاب (ص١١). (ريسوني).

لهذا لم يُنقل عن النبي ﷺ أنه أباح الذكر الجماعي والذكر الراقص لا في سنته القولية أو الفعلية أو التقريرية، ولو كان في ذلك خير ما تأخر عن التنصيص عليه فتأخير البيان عن وقت الحاجة ـ كما يقول الأصوليون ـ لا يجوز.

وقد يعترض علينا «المؤلف» ومن يهيم في وادي الطرقية بأن هناك حديثاً للسائب بن خلّاد رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند»[1] وقد أورده «المؤلف» في «فصل: مجالس الذكر»[2] أن رسول الله ﷺ قال: **«جاءني جبريل فقال: مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالإهلال»** يؤيد الذكر بالجهر، والجواب، في الحقيقة، عن هذا لا يحتاج إلى كبير عناء في رده؛ لأنه ورد في الحج؛ إذ يستحب فيه رفع الصوت للرجل فقط بالتلبية بحيث لا يضر نفسه[3]، فرفع الصوت هنا في الحج، ولا علاقة لها بمجالس الذكر، فالمسألة إذاً خاصة ومنصوص عليها وهذا مستثنى من الحكم العام.

كما لم ينقل عن صحابته الكرام والتابعين أنهم فعلوا شيئاً مما يفعله الصوفية في أجوائهم الذكرية الخاصة.

والدّعاوى إن لم تُقِيموا عليها   بينات أبناؤها أدعياءُ

---

(١) (٤/ ٥٥ رقم ١/١٦٥٥٧)، وأخرجه أيضاً أبو داود (١٨١٤)؛ والترمذي (٨٢٩)؛ والنسائي (٢٧٥٣)؛ وابن ماجه (٢٩٢٢) وغيرهم.

(٢) (ص٨). (ريسوني).

(٣) **انظر**: «الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» فصل منه «في ما جاء في تلبية المشركين وسببها» (١١/ ١٨٦ ـ ١٨٩) للشيخ أحمد عبد الرحمٰن البنا. (ريسوني).

وروي عن النبي ﷺ أنه خرج على أهل الصفة وفيهم واحد يقرأ وهم يستمعون فجلس معهم، وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم يقرأ والباقون يستمعون[١].

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: يا أبا موسى ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون[٢][٣].

وتصف أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ـ كما حدّث بذلك حصين بن عبد الرحمٰن ـ حالة أصحاب رسول الله ﷺ عند القراءة فقالت: «كانوا كما ذكرهم الله، أو كما وصفهم عز وجل، تدمع عيونهم وتقشعر جلودهم. فقلت لها: إن هاهنا رجالاً إذا قرئ على أحدهم القرآن غُشي عليه، فقالت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»[٤].

وفي خبر آخر يورده ابن الجوزي عن عكرمة قال: «سألت أسماء بنت أبي بكر: هل كان أحد من السلف يُغشى عليه من الخوف؟ قالت: لا، ولكنهم كانوا يبكون»[٥][٦].

---

(١) **انظر**: «فتاوى ابن تيمية» (١١/ ٥٨٩). (ريسوني).

(٢) **انظر**: المصدر السابق (١١/ ٥٩٠). (ريسوني).

(٣) والأثر أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ١٦٨ رقم ٧١٩٦)؛ والدارمي في «سننه» (٢/ ٥٦٤ رقم ٣٤٩٤).

وقد أورد شيخ الإسلام هذا الأثر في موضع آخر من «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٦٠) ثم قال: «وهذا هو السماع الذي كان النبي ﷺ يشهده مع أصحابه ويستدعيه منهم».

(٤) تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص٢٥٢، ٢٥٣). (ريسوني).

(٥) المصدر نفسه (ص٢٥٣). (ريسوني).

(٦) والأثر أخرجه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٥٣).

ويسوق كذلك الإمام ابن الجوزي خبراً عن قتادة قال: «قيل لأنس بن مالك: إن ناساً إذا قرئ عليهم القرآن يصعقون. فقال: ذاك فعل الخوارج»[1].

وهكذا يسترسل ابن الجوزي في سَوْق كثير من الأخبار عن الصحابة وفضلاء النُّسّاك الذين يمارسون النسك على هدي الكتاب والسنّة تتضمن استنكاراً وقدحاً فيما يفعله بعض الجهلة في مجالس الذكر عند سماع القرآن الكريم مما يتورع عن ارتكابه العقلاء.

على هذا النمط كانت مجالس الذكر السُّنّي، تأثر يصحبه اغروراق العيون بالدموع، واطمئنان إلى الله تعالى يقترن به الإشراق الوجداني، لا صراخ ولا عويل ولا نعيق، وليس هنا أدعى إلى التفكير في جلال الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعمه وآلائه من السكون، إذ في أظلاله يشيع ضياء الحق، فتشرق به جوانب النفس، فتنطلق حينذاك تنهل من المنهل العذب ما شاء الله لها أن تنهل، كما شاهدنا ذلك من خلال الآيات السابقة.

ومجالس الذكر السُّنّي ليست تعني فقط ممارسة ذكر الله تعالى أو سماع آيات فقط، بل إنه عام ـ كما سلف القول ـ فهو كذلك أن يذكر الله تعالى على سبيل المناقشة العلمية في أحكام الدين، أو إرشاد إلى الخير، أو جواب على سؤال، فقد كان رسول الله ﷺ لا يفتر عن مزاولة البيان، والإرشاد والتنبيه،

(١) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص٢٥٣). (ريسوني).

والجواب عن الأسئلة، وكذلك كان صحابته ﷺ ومن تبعهم بإحسان من علماء الأمة الإسلامية وعلى رأسهم أئمة المذاهب الذين ساروا على المنهج النبوي القويم، وحاربوا كل بدعة حتى أنهم أوصوا جميعاً بطرح كلامهم إذا تعارض مع نص حديثي صحيح، ونبذ تقليدهم؛ لأنهم يخطئون كما يخطئ جميع البشر(١)، على عكس الصادق المصدوق فإنه يتلقى الوحي من ربه الذي لا يسهو ولا ينسى ويتصف بصفة الكمال المطلق ﷻ.

فمن أراد أن يستشرف آفاق التقوى فعليه بالكتاب والسنّة الصحيحة التي تمثّلها مِن قَبْلُ المؤمنون السابقون، ولا خير في غيرهما أبداً، فإما إسلام أو لا إسلام، وليس هناك طريق وسط، ولله در من قال:

إن تكنْ ناسكاً فَكُن كأويسٍ(٢) أو تكن فاتِكاً فكنْ كابنِ هاني
من تحلّى بغيرِ ما هو فيهِ(٣) فضحتْهُ شواهِدُ الامتحانِ

---

(١) **انظر** كتاب: «صفة صلاة النبي ﷺ» للألباني (ص٢٣ وما بعدها) فقد نقل أقوال الأئمة الأربعة في هذا الموضوع.

(٢) هو: أويس القرني، أدرك النبي ﷺ ولم يره، شهد وقعة صفين مع الخليفة علي، وقيل: إنه قُتل بها، ويعتبر من سادات التابعين، والعباد الناسكين. (ريسوني).
قلت: انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣٧)؛ و«حلية الأولياء» (٢/ ٧٩).

(٣) ويروى صدر البيت هكذا: «من تحلى بحلية ليست فيه» وهو لا يتزن، إذ التاء في «ليس» زائدة، وبذلك أصبح الوتد المجموع سبباً خفيفاً، وهذا لا يكون في «فاعلاتن» من «الخفيف». (ريسوني).

فتاوى لعلماء الإسلام:

وننهي هذا الكتاب بمجموعة من فتاوى لعلماء الإسلام الأعلام من كل مذهب في رفض الذكر البدعي، إفحاماً لمن يفضل كلام البشر الفاني على كلام من يستمد الوحي من الحي الذي لا يموت، وكان بالود أن أقدم للقارئ الكريم كل الفتاوى التي تحت يدي، ولكن ذلك لن يتأتى، إذ لا يسعها إلا كتاب بكامله، لذلك سأقتصر على فتوى الإمام مالك أحد الأئمة الأربعة، وأردفها بفتوى الإمام الطرطوشي، وفتوى سلطان العلماء وبائع الملوك العز بن عبد السلام، ثم أحيل القارئ الكريم على باقي الفتاوى في مصادرها. منبهاً إلى أن جميع هذه الفتاوى التي وقفت عليها كلها تستنكر الذكر الجماعي أو الرقص والسماع، وتعتبر من يقوم بذلك ناقص العقل أو ضالاً أو ساقطَ المروءة.

لقد جمع الونشريسي في كتابه «المعيار» مجموعة هامة من الفتاوى في البدع سأحذف منها صيغة السؤال اختصاراً، من ذلك فتوى الإمام مالك **وهي**: «حكى عياض عن التنيسي أنه قال: كنا عند مالك وأصحابه حوله، فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم: الصوفية، يأكلون كثيراً ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون. فقال مالك: أصبيان هم؟ قال: لا. قال: أمجانين هم؟ قال: لا، قوم مشايخ وغير ذلك عقلاء. فقال مالك: ما سمعت أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا إلا أن يكون مجنوناً أو صبياً»[١].

---

(١) «المعيار» (١١/ ٣٣). (ريسوني).

قلت: وهذه الفتوى تراها في «ترتيب المدارك» (١/ ٩٣).

ومن ذلك: فتوى الإمام الطرطوشي[1] **وهي**: «مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، فما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

وأما الرقص والتواجد فأول من أحدثه أصحاب السامري. فإنهم لما عبدوا العجل صاروا يرقصون حوله ويتواجدون، فهذا دين الكفار وعباد العجل.

وأما القضيب فأول من أحدثه الزنادقة يشغلون به المسلمين عن كتاب الله، وإنما كان مجلس رسول الله ﷺ مع أصحابه كأنما على رؤوسهم الطير من الوقار، وينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعوهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم، وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين»[2].

ومن ذلك: فتوى الإمام العز بن عبد السلام[3] **وهي**:

---

(١) **هو**: محمد بن الوليد الفهري الأندلسي المالكي أبو بكر الطرطوشي، نزيل الأسكندرية وأحد الأئمة الكبار، أخذ عن أبي الوليد الباجي وغيره، ولد سنة ٤٥١هـ وطرطوشة من نواحي الأندلس، كان إماماً فقيهاً صالحاً سديد الرأي مشتغلاً بما يعنيه، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٥٢٠هـ. من مؤلفاته: «الحوادث والبدع».
انظر: «العبر في خبر من غبر» (٤/٤٨)؛ «شذرات الذهب» (٤/٦٢)؛ «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤٩٠).

(٢) «المعيار» (١١/١٢٣، ١٢٤). (ريسوني).
قلت: ونقلها أيضاً القرطبي في «تفسيره» (١/٢٣٨).

(٣) سبقت ترجمته (ص٩٨).

«الرقص بدعة لا يتعاطاها إلا ناقص العقل، ولا يصلح إلا للنساء، وأما سماع الإنشاد المحرك للأحوال السّنِيّة المذكر بما يتعلق بالآخرة فلا بأس به، بل يندب إليه عند الفتور وسآمة القلوب؛ لأن الوسائل إلى المندوب مندوبة، والسعادة كلها في اتباع رسول الله ﷺ واقتفاء الصحابة الذين شهد لهم بأنهم خير القرون، ولا يحضر السماع إلا من في قلبه هوى خبيث، فإن السماع يحرك ما في القلوب من هوى محبوب أو مكروه والله تعالى أعلم»[(١)][(٢)].

---

(١) «المعيار» (١١/ ٢٢، ٢٣) ويقصد العز بن عبد السلام بقوله: «الإنشاد المحرّك للأحوال السّنِيّة» الكلام شعراً كان أو نثراً الذي يلتزم بالتصور الإسلامي، كما كان يفعله شعراء الدعوة الإسلامية كحسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة، وكشعراء الدعوة الإسلامة اليوم، ولا يقصد بذلك ـ كما قد يفهم البعض ـ الإنشادات الطرقية وأجواءها، وإنشاد الشعر الإسلامي الحق في الجموع ممدوح ومفروض خصوصاً اليوم بعد تفشي الأدب الجاهلي. (ريسوني).

(٢) وهذه الفتوى نقلها غير واحد عن العز بن عبد السلام رحمه الله، منهم الهيتمي في كتابه «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/ ٩١٠)؛ والآلوسي في «تفسيره» (٢١/ ٧١).
وله رحمه الله كلام أوسع من هذا في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ١٨٦) **حيث يقول:**
«وأما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشبهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلا راعن أو متصنع كذاب، كيف يتأتى الرقص المتزن بأوزان الغناء ممن طاش لبه وذهب قلبه، وقد قال عليه السلام: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»، ولم يكن أحد من هؤلاء الذين يُقتدى بهم يفعل شيئاً من ذلك، وإنما استحوذ الشيطان على قوم يظنون أن طربهم عند السماع إنما هو متعلق بالله عز وجل، ولقد مانوا فيما قالوا، وكذبوا فيما ادعوا من جهة أنهم عند سماع المطربات وجدوا **لذتين اثنتين**: =

....

= **إحداهما**: لذة المعارف والأحوال المتعلقة بذي الجلال.
والثانية: لذة الأصوات والنغمات والكلمات الموزونات الموجبات للذات النفس التي ليست من الدين ولا متعلقة بأمور الدين، فلما عظمت عندهم اللذتان غلطوا فظنوا أن مجموع اللذة إنما حصل بالمعارف والأحوال، وليس كذلك، بل الأغلب عليهم حصول لذات النفوس التي ليست من الدين بشيء، وقد حرّم بعض العلماء التصفيق، لقوله ﷺ: «**إنما التصفيق للنساء**»، ولعن ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء، ومن هاب الإله وأدرك شيئاً من تعظيمه لم يُتصوّر منه رقص ولا تصفيق، ولا يصدر التصفيق والرقص إلا من غبي جاهل، ولا يصدران من عاقل فاضل.
ويدل على جهالة فاعلهما: أن الشريعة لم ترد بهما في كتاب ولا سنة، ولم يفعل ذلك أحد من الأنبياء، ولا معتبر من أتباع الأنبياء، وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذي التبست عليهم الحقائق بالأهواء، وقد قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقد مضى السلف وأفاضل الخلف ولم يلابسوا شيئاً من ذلك، ومن فعل ذلك أو اعتقد أنه غرض من أغراض نفسه وليس بقربة إلى ربه فإن كان ممن يُقتدى به ويَعتقد أنه ما فعل ذلك إلا لكونه قربة فبئس ما صنع لإيهامه أن هذا من الطاعات، وإنما هو من أقبح الرعونات، وأما الصياح والتغاشي والتباكي تصنعاً ورياءً فإن كان عن حال لا تقتضيه فقد أثم **من وجهين**:
أحدهما: إيهامه الحال التامة الموجبة لذلك.
والثاني: تصنعه به ورياؤه، وإن كان عن حال تقتضيه أَثم إِثم ريائه لا غير.
وكذلك نتف الشعور وضرب الصدور وتمزيق الثياب محرم؛ لما فيه من إضاعة المال، وأي ثمرة لضرب الصدور ونتف الشعور وشق الجيوب إلا رعونات صادرة عن النفوس».
قلت: وقد أطلت في نقل كلامه؛ لأن السيوطي وبعض أهل التاريخ ذكروا أن العز بن عبد السلام أفتى بجواز الرقص، بل وكان يحضره ويفعله، وهذا كلام الرجل من كتبه وليس مما نُقل عنه، وأهل التاريخ ينقل بعضهم عن بعض. والله تعالى أعلم.

ومن ذلك: فتوى الإمام المازري[١] **وهي**: «الاجتماع للذكر بالتطريب والتحزين ورفع الأصوات قد نهى عنه العلماء وأنكروه وعدوه بدعة، وقد قال ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحْدَثاتِ الأمور فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[٢]، وقد عُلم أن هذا الفعل لم يكن مما سبق في الزمن الأول، ولا فعله السلف الصالح من الصحابة لقوله: «**أصحابي كالنجوم**»[٣] مع العلم بأنهم أعبد ممن يأتي بعدهم،

---

(١) **هو**: محمد بن علي بن عمر أبو عبد الله المازري التميمي لقبه: الإمام، أصله من مازر مدينة في جزيرة صقلية، مشتغل بالفقه والحديث والأصول، كان من أهل الحفظ والإتقان، من مؤلفاته: شرح صحيح مسلم واسمه «المعلم بفوائد مسلم» و«إيضاح المحصول» توفي سنة ٥٣٦هـ.
انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٦/ ٤٢٥)؛ «الديباج المذهب» (ص٢٧٩)؛ «شذرات الذهب» (٤/ ١١٤).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٥).

(٣) حديث موضوع، فيه الحارث بن غصين وهو مجهول، قال عنه ابن عبد البر: «هذا إسناد لا تقوم به حجة». **انظر**: «جامع بيان العلم» (٢/ ١١١) وفصّل فيه الكلام الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٧٨ رقم ٥٨). (ريسوني).
قلت: وهذا الحديث أنكره الحفاظ ولم يثبتوه وإليك أقوال بعضهم:
قال البزار: «هذا الكلام لم يصح عن رسول الله ﷺ».
وقال ابن حزم: «هذا خبر مكذوب موضوع باطل».
وقال ابن كثير: «هذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة، وهو ضعيف».
انظر: «تحفة الطالب» لابن كثير (ص١٦٦)؛ و«تذكرة المحتاج» لابن الملقن (ص٦٧)؛ و«الإحكام» لابن حزم (٦/ ٢٤٤)؛ و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٤/ ١٩٠).

ونُقل عنهم بالتواتر أنهم شديدو الحزم في الازدياد من الطاعة والحمل على النفس من مقاساة القربات، حتى يخف عليهم إراقة دمائهم وقتل أولادهم وآبائهم في الجهاد في ذات الله ورسوله، فلو كان خيراً ما سَبق هؤلاء إليه، فقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ . . .﴾ [آل عمران: ١١٠] إلخ»(١).

أما بقية الفتاوى فأحيل القارئ على مصادرها:

* فتوى الإمام الشاطبي(٢).

---

(١) «المعيار» (١٢/ ٢٤٣ وما بعدها)، **وانظر**: بقية الفتوى فهي طويلة وهامة. (ريسوني).

(٢) **انظر**: «المعيار» (١١/ ٣١) وفي كتابه «الاعتصام» المجلد الأول، فقد حلل فيه موضوع البدع تحليل العالم البصير المدقق المتعمق. (ريسوني).
قلت: وهو الفقيه الأصولي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشاطبي، ولد في حدود سنة ٧٣٠هـ وبرع في الفقه والأصول، من مؤلفاته «الاعتصام» و«الموافقات في أصول الشريعة» و«عنوان التعريف بأسرار التكليف» مات سنة ٧٩٠هـ.
انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ١١٨)؛ «إيضاح المكنون» (٢/ ١٢٧).
قلت: ونصّ الفتوى هو: «الحمد لله كما يجب لجلاله، والصلاة على محمّدٍ وعلى آله. سَألتَ وفّقني الله وإيّاك عن قوم يتسمّون بالفقراء، يجتمعون في بعض الليالي، ويأخذون في الذكر ثم في الغناء والضرب بالأكفّ والشطح إلى آخر الليل، وأنّ اجتماعهم على إمامين من أئمّة ذلك الموضع يتوسّمان بوسم الشيوخ في تلك الطريقة، وذكرتَ أنّ كل منْ يُزْجَر عن ذلك الفعل، يحتجُّ بحضور الفقهاء معهم ولو كان حراماً أو مكروهاً لم يحضروا معهم.
والجواب والله الموفّق للصواب: إنّ اجتماعهم للذكر على صوت واحد إحدى البدع المحدثات التي لم تكن في زمن رسول الله ﷺ ولا في زمن الصحابة ولا من بعدهم، ولا عُرِفَ ذلك قطُّ في شريعة محمد ﷺ، بل هو من البدع التي سمّاها رسول الله ﷺ: ضلالة، وهي مردودة؛ ففي الصحيح =

. . . .

= أنه ﷺ قال: «**مَنْ أحْدَثَ في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ**» يعني فهو مردود وغير مقبول، فذلك الذكر الذي يذكرونه غير مقبول. وفي رواية: «**مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمْرُنا فهو رد**». وفي الصحيح أنه ﷺ كان يقول في خطبته: «**أما بعد فإن خيرَ الحديث كتابُ الله وخيرَ الهدي هَدْيُ محمدٍ، وشرَّ الأمور مُحدثاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضلالة**». وفي رواية: «**وكلَّ محدثة بدعة وكلَّ بدعة في النار**». وهذا الحديث يدُلُّ على أنّ صاحب البدعة في النار، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وعن الحسن البصري أنه سُئل وقيل له: ما ترى في مجلسنا هذا؟ قومٌ من أهل السنّة والجماعة، لا يطعنون على أحد، نجتمعُ في بيت هذا يوماً فنقرأ كتاب الله وندعو الله ربّنا، ونصلّي على النبي ﷺ، وندعو لأنفسنا ولعامّة المسلمين. **قال**: فنهى الحسنُ عن ذلك أشدَّ النهي؛ لأنه لم يكن من عمل الصحابة ولا التابعين. وكل ما لم يكن عليه عمل السلف الصالح، فليس من الدين، فقد كانوا أحرصَ على الخير مِنْ هؤلاء ولو كان فيه خير لفعلوه، وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

قال مالك بن أنس: فما لم يكن يومئذٍ ديناً لم يكن اليوم ديناً. وإنّما يُعبدُ الله بما شَرَع.

وهذا الاجتماع لم يكن مشروعاً قط فلا يصحّ أن يُعبدَ الله به.

وأمّا الغناء والشطح فمذمومان على ألسنّة السلف الصالح؛ **فعن الضّحاك**: الغناء مفسدةٌ للقلب مسخطةٌ للربّ. **وقال المحاسبي**: الغناء حرامٌ كالميتة. **وسُئلَ مالك بن أنس عن الغناء الذي يُفْعل بالمدينة فقال**: إنما يفعله عندنا الفساق. وهذا محمول على غناء النساء، وأما الرجال فغناؤهم مذمومٌ أيضاً، بحيث إذا داوم أحدٌ على فعله أو سماعه سقطت عدالته، لما فيه من إسقاط المروءة ومخالفة السلف.

وحَكَى عياض عن التنّيسي أنه قال: كنا عند مالك وأصحابه حوله، فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يُقال لهم الصوفيّة، يأكلون كثيراً، ثمّ يأخذون في القصائد، ثمّ يقومون فيرقصون؟ فقال مالك: أَصبيانٌ هم؟ قال: لا، قال: أمجانينُ هم؟ قال: لا، هم قومٌ مشايخ، وغيرُ ذلك عقلاء، فقال مالك: ما سمعتُ أنّ أحداً من أهل الإسلام يفعلُ هذا. =

* فتوى الوغليسي(١).

= انظُر كيف أنكر مالك وهو إمام السنّة أن يكون في أهل الإسلام من يفعل هذا إلا أن يكون مجنوناً وصبياً. فهذا بيّنٌ أنه ليس من شأن الإسلام، ثم يقال: ولو فعلوه على جهة اللعب كما يفعله الصبي لكان أخف عليهم، مع ما فيه من إسقاط الحشمة وإذهاب المروءة وترك هدي أهل الإسلام وأرباب العقول، لكنهم يفعلونه على جهة التقرب إلى الله والتَّعبُّد به، وأن فاعله أفضل من تاركه، وهذا أدهى وأمرّ، حيث يعتقدون أن اللهو واللعب عبادة، وذلك من أعظم البدع المحرمات الموقعة في الضلالة الموجبة للنار والعياذ بالله.

وأمّا ما ذكرتم من شأن الفقيهين الإمامين، فليسا بفقيهين إذا كانا يحضران شيئاً من ذلك، وحضورهما ذلك على الانتصاب إلى المشيخة قادحٌ في عدالتهما، فلا يُصلّى خلف واحدٍ منهما حتى يتوبا إلى الله من ذلك، ويَظْهَرَ عليهما أثر التوبة، فإنه لا تجوز الصلاة خلف أهل البدع، نص على ذلك العلماء.

وعلى الجملة فواجب على من كان قادراً على تغيير ذلك المنكر الفاحش، القيام بتغييره وإخماد نار الفتنة، فإن البدع في الدين هلاك، وهي في الدين أعظم من السّمّ في الأبدان، والله الواقي بفضله. والسلام على من يقف على هذا من كاتبه: إبراهيم الشاطبي. انتهى».

(١) **انظر**: «المعيار» (١١/ ٣٤).

قلت: وهو الشيخ الفقيه الصالح المفتي عبد الرحمٰن الوغليسي أبو زيد، عالم متكلم، له فتاوى، توفي سنة ٧٨٦هـ ببجاية.

انظر: «الوفيات» لابن الخطيب (ص٣٧٦)، «معجم المؤلفين» (٥/ ١٢٣).

قلت: **ونص الفتوى هو**: «قد نص أهل العلم فيما ذكرتَ من أحوال بعض الناس من الرقص والتصفيق، على أن ذلك بدعة وضلال. وقد أنكره مالك وتعجب ممن يفعل ذلك لمَّا ذُكر له أن أقواماً يفعلون ذلك فقال: أصبيانٌ هم أم مجانين؟ ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا. وقد يَغْتَرُّ من لا يميز الأمور بما يُذكر عن بعض أهل الصدق من الصوفية مما يقع لهم عند السماع عند صفوه من حالةٍ صادقةٍ من التواجد، وربما لا يملكون أنفسهم عن القيام والحركة، لغلبة ما يرد عليهم. وقد تخلصوا من مَذامِّ أنفسهم وقبائحهم وقوموا على منهاج الشريعة فكيف يتشبه بهم من هو في غمرات =

* فتوى السرقسطي[(١)].

* فتوى الحفار[(٢)].

= الجهل لم يستخلص من أداء فرض، ولا اجتناب محرم، ثم يأكل حتى يملأ بطنه، ثم يقوم ويصفق ويَشطح ويتمايل. وقد قال القرطبي: إن ذلك مما لا يُختلف في تحريمه. وقد انتهى التواقح بأقوام إلى أن يقولوا: إن تلك الأمور من أبواب القرب وصالح الأعمال، وإن بذلك يتم صفاء الأوقات وسنيات الأحوال، فنعوذ بالله من البدع والضلال. وهذا الذي يقولون هو الذي يعتقده أهل زماننا في غالب ظني. وأما أن يفعل ذلك لأجل ما ذكرت من دفع المفاسد وكف الظلمة عن بغيهم وعدوانهم، إن ذلك إنما جرت العادة أن يتصدى له من يُقتدى به عندهم من مشايخهم في مجامع الناس، فلا يعتقد العوام في ذلك من صالحات الأعمال كما تقدم، فلا يرتكب أمر ممنوع لمصالح موهمة، نعم لو تحقق أن ذلك تصان به الدماء والأموال، ولا أدري ما أقول فيه. والله الهادي».

(١) المصدر نفسه (١١/ ١١٣). (ريسوني).

قلت: وهو الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون أبو علي الصدفي المعروف بابن سكرة السرقسطي، كان إمام عصره في الحديث ورجاله، وكان إماماً في الفقه، غزير العلم، ولد سنة ٤٥٢هـ ومات سنة ٥١٤هـ.

انظر: «الديباج المذهب» (١/ ١٠٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٥٤).

قلت: **ونصّ الفتوى هو**: «جوابُ السؤال بمحوّله: أنّ طريقة الفقراء في الذكر الجهري على صوتٍ واحد والرقص والغناء بدعةٌ مُحدثة، لم تكن في أصحاب رسول الله ﷺ، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النّار. فمن أرادَ اتباع السُنّة واجتناب البدعة في ذكر الله والصلاة على رسوله فلْيَفْعَل ذلك منفرِداً بنفسه غير قارن ذكره بذكر غيره، ولْيُخْفِ ذكْرَهُ فهو أفضل له، وخير الذكر الخفي، وعمل السرّ يفضل عمل العلانية في النّوافل بسبعين ضِعْفاً».

قلت: قوله: إن عمل السر يفضل عمل العلانية في النوافل بسبعين ضعفاً قد ورد في حديث ضعيف **انظره في**: «ضعيف الترغيب والترهيب» للألباني، رقم (٢٤).

(٢) المصدر نفسه (١١/ ٣٤). (ريسوني). =

= **قلت**: وهو الشيخ الخطيب المفتي آخر المحدثين بالأندلس أبو عبد الله محمد بن علي الشهير بالحفار.
انظر: «برنامج المجاري» (ص١٠٤).
قلت: ونص الفتوى هو: «الحمد لله والصلاة على محمد رسول الله ﷺ. الجواب مستعيناً بالله: إن هذه الطائفة المنتمية للتصوف في هذا الزمان وفي هذه الأقطار، قد عظُم الضرر بهم في الدين، وفشت مفسدتهم في بلاد المسلمين، ولا سيما في الحصون والقرى البعيدة عن الحضرة، هنالك يُظهرون ما انطوى عليه باطنهم من الضلال، من تحليل ما حرّم الله، والافتراء عليه وعلى رسوله. وبالجملة فهم قوم استخلفهم الشيطان على حَلِّ عُرى الإسلام وإبطاله، وهدم قواعده، ولسنا لبيان حال هؤلاء، فهم أعظم ضرراً على الإسلام من الكفار، وإنما يقع الجواب على حال من ذكر في السؤال على تقدير سلامة عقيدته وعدم تعرضه لما دخل فيه غيره ممن ننبه عليه، بل نقتصر على ما ذكر من الغناء وسماعه، فحال هذه الطائفة المسؤول عنها أخف بالنسبة إلى الطائفة الأولى وأحسن، وما فيهم حسن، لكنهم قوم جهلة، ليس لديهم شيء من المعارف ولا يحسن واحد منهم أن يستنجي ولا يتوضأ، دعْ ما سوى ذلك، لا يعرف ما فرض الله عليه. بهيمة من البهائم في دينه وما أوجب الله عليه في يومه وليلته، ليس عنده من الدين إلا الغناء والشطح، وأكل أموال الناس بالباطل، واعتقاد أنه على شيء. وهذا كله ضلال **من وجوه**:
أعظمها: أنهم يوهمون على عوام المسلمين ومن لا عقل له من النساء، ومن يشبههن في قلة العقل من الرجال أن هذه الطريقة التي يرتكبونها هي طريقة أولياء الله وهي من أعظم ما يتقرب به إلى الله فيضلون ويضلون، وفي ذلك افتراء على الله وعلى شريعته وأوليائه.
قال عمر ﷺ على منبر رسول الله ﷺ بحضرة الصحابة ﷺ: أيها الناس قد سُنَّت لكم السنن، وفُرِضت لكم الفرائض، وتُركتم على الجادة، إلا أن تميلوا بالناس يميناً وشمالاً.
فليس في دين الله ولا فيما شرع أن يُتقرب إليه بغناءٍ ولا شطح، والذكر الذي أمر به وحث عليه ومدح الذاكرين له به هو على الوجه الذي كان يفعله ﷺ =

. . . .

= ولم يكن على تلك الطريقة من الجمع ورفع الصوت على لسان واحد.
وقد روى الإمام ابن وضاح رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب البدع بسنده إلى رسول الله ﷺ قال: انتهى رسول الله ﷺ إلى قوم في بيت، فقال: (**ما جمعكم؟**) قالوا: نذكر الله يوماً غاب شرّه. فقال رسول الله ﷺ: «**يوم غاب شرّه؟** - على جهة الإنكار عليهم - **انتشروا إلى ضياعكم**» الحديث. فأنكر عليهم ﷺ اجتماعهم للذكر وأمرهم أن ينتشروا إلى ضياعهم، فيشتغلون في ضياعهم بما يستعينون به على دينهم.
فلا يُتقرب إلى الله إلا بما شرع وعلى الوجه الذي شرع، فمِن كلام السلف: لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها.
وسئل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصراط المستقيم فقال: تركنا محمد ﷺ في أدناه وطرفه في الجنة، وعن يمينه جواد، وعن شماله جواد، وعليها رجال يدعون من مرّ بهم، هلم لك، هلم لك. فمن أخذ منهم في تلك الطرق سُلك به إلى النار، ومن استقام على الطريق الأعظم انتهى به إلى الجنة. ثم تلا ابن مسعود هذه الآية: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].
وحين ذكر عَلَيْهِ السَّلَامُ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». أو كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ، إلى غير ذلك مما جاء في هذا الباب ولا يُحصى كثرةً.
وإنما حمل هذه الطائفة على ارتكاب هذه الطرق المهلكة في الدين أنهم لمّا احتاجوا إلى ما يحتاج إليه الناس من المأكل والمشرب والملبس وسائر المآرب التي يحتاج الإنسان إليها، ولم تكن لهم لا صناعة ولا حرفة يتعيشون بها، أو كانت وصَعُب عليهم الكدّ في طلب المعاش، وتكلُّف الخدمة لخسّة همتهم بركونهم إلى الدَّعة والراحة، فسوَّل لهم الشيطان وزيَّن لهم هذه الطريقة التي هي لهو ولعب، ولبَّسوا فيها على الجُهَّال بالذِّكْر الذي يفتتحون به مجالسهم، ولَبِسوا المرقّعات ونَصَبوها شبكةً إذ كانت لباسَ الخِيَار من أهل هذه الطريقة قبل أن تدخلها البدع والضلالات، وقالوا لهم: هذه طريقة الأولياء، وهي أقرب الطرق إلى الله وإلى نيل رضاه والكونِ في جواره في الآخرة، فتهافت الجهّال عليهم وأوصلوهم إلى ما شاءوا من نيل شهواتهم =

= إلى أقصى الغايات؛ فالإنسان إذا قيل له: كُل واشرب واشطح وتلذذ بالغناء والْهُ والعب طول عمرك ولا تتعب في عبادة ولا غيرها ثم مصيرك في الآخرة إلى أعلى الدرجات مع الأولياء والصالحين، فيرى أن هذه الجنة معجلة قبل الموعود بها، وأنه قد حصل على ما لا غاية بعده من السعادة.
فأيُّ مصيبة أعظم من هذه في إضلال عباد الله؟ فالواجب على من قدر على هؤلاء الذين هم كالأَكَلَة في جَنْبِ الدين: أن يمنعهم ويحول بينهم وبين ما هم بسبيله وأن يُجليهم عن موضعه، فهو في ذلك مجاهد مأجور، فمفاسدُهم متعددة ديناً ودنيا. قال بعض الحكماء لتلامذته: كونوا كالنحل في الخلايا. قالوا: كيف النحلُ في الخلايا؟ قال: إنها لا تترك عندها بطالاً إلا نفته وأقصته عن الخلية؛ لأنه يُضيّق عليهم المكان ويأكلُ العسل ويعلّمُ الكسل. فهؤلاء القوم هذه صفتهم؛ لأنه لا نفْعَ بهم، فهم يُضيّقون على الناس في المساكن، ويَأكلون أرزاقهم بغير حق، ويعلّمونهم الكسل، وتَرْكَ الحِرَف، والاتّكال على ما في أيدي الناس، وهم بمنزلة الربيع في أثناء الزرع يُضيّقُ المكان، ويستبدُّ بالماء، ويفسد الزرع، فلذلك يُقلع ويرمى به.
قال بعض العلماء: وينبغي أن يكون الناس في المدينة كأعضاء البدن، فكما أن أعضاء البدن كل واحد منها فيه منفعة خاصة، وليس يوجد عضو عبثاً لا منفعة فيه، ويأتيه من الغذاء والدم على قدر شرفه ومنفعته، وكذلك الناس في المدينة، فالأجناد يحرسون من فيها، والفقهاء والحكام يحفظون الشريعة ويعلمونها، والأطباء يحفظون الأجساد من الأمراض، وسائر الناس كل يشتغل بصناعته وعمل يعود بالمنفعة على جميعهم، ومن لا منفعة فيه وهو قادر على أن ينتفع فيتكاسل فينبغي أن يقصى عن المدينة. وهذا مثال حسن تشهد له الأدلة الشرعية.
وأمّا حضور الفقهاء معهم وقولهم: لو كنّا على غير طريقة مرْضيّة لما حضرها الفقهاء معنا. فيُقال: إنّ حضور الفقهاء معهم ليس بدليل على الجواز، ولا عدمه دليلٌ على المنع، ولا يُعرفُ الحقُّ بالرجال، بل الرجالُ يُعرفون بالحق، فالفقيه إذا حضَرَ معهم ووافق واستحسن فعلهم فهو مثلهم، بل هو شرٌّ منهم وهو باسم الفسق أولى منه باسم الفقه. وإن حضرَ ليرى تلك الطريقة وما تنطوي عليه حتى يحكُمَ بما يشاهد من أحوال أهلها، ثمّ بعد ذلك يحكم =

* كلام ابن حجر الهيتمي[١].

* فتاوى وأقوال ومنظومات أوردها الشيخ محمد بن المدني كنون في كتابه «الزجر والإقماع»[٢].

* أحاديث ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس»[٣].

* فتوى ابن قدامة[٤].

= عليها بما يقتضيه الفقه، فحضوره حسن. وإن كان حضوره على جهة تفريج النفس، كما يحضُر الإنسان مجالس اللهو واللعب، فإن تكرر ذلك منه على هذا الوجه، فذلك مسقطٌ لعدالته. وإن كانت فلتة فلْتُقَل عثرته ولا يَعُدْ للحضور معهم فيكون مثلهم على ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]. فمن كثَّر سواد قومٍ فهو منهم.
هذا ما حضرَ تقييدُه في هذا الوقت، والسائل يستحثّ في التعجيل. فهذا القدر كافٍ في الغرض المطلوب. والله يُوفّقنا إلى الاقتداء بسلفنا، ويعصمنا من الابتداع في الدِّين، والسلام على منْ يقف على هذا والرحمة والبركة من كاتبه محمد الحفّار».

(١) **انظر**: كتابه «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع» «القسم الثاني: في سماع الغناء المقترن بالرقص أو نحو دف أو مزمار أو وتر» (ص٢٨١ وما بعدها) مطبوع مع «الزواجر عن اقتراف الكبائر» له. (ريسوني).

(٢) اسمه الكامل هو «الزجر والإقماع بزواجر الشرع المطاع لمن كان يؤمن بالله ورسوله ويوم الاجتماع عن آلات اللهو والسماع». (ريسوني).

(٣) «الباب التاسع في تلبيسه على الزهاد» (ص١٥٠ ـ ١٨٨). (ريسوني).

(٤) «التصوف بين الحق والخلق» للأستاذ محمد فهر شقفة (ص١٥٩) وفي هذه الفتوى يؤكد الإمام ابن قدامة بأن فاعل هذا مخطئ ساقط المروءة مردود الشهادة. (ريسوني).

قلت: وهو الإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة أبو محمد المقدسي الجماعيلي، ولد بقرية جماعيل سنة ٥٤١هـ وهو إمام الحنابلة في وقته، من مؤلفاته «المغني» و«عمدة الفقه» و«الكافي» توفي سنة ٦٢٠هـ. =

* فتاوى ابن تيمية[١].

* كلام ابن الحاج في السماع وكيفيته[٢].

= انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (ص١٧٧)؛ «العبر من خبر من غبر» (٥/ ٧٩)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٨٨).

قلت: ونص الفتوى هو: «إن فاعل هذا مخطئ ساقط المروءة والدائم على هذا الفعل مردود الشهادة في الشرع غير مقبول القول، فإن هذا معصية ولعب ذمه الله تعالى ورسوله وكرهه أهل العلم، وسموه بدعة، ونهوا عن فعله ولا يتقرب إلى الله ﷻ بمعاصيه، ولا يطاع بارتكاب مناهيه ومن جعل وسيلته إلى الله سبحانه معصيته كان حظه الطرد والإبعاد، ومن اتخذ اللهو واللعب ديناً كان كمن سعى في الأرض بالفساد، ومن طلب الوصول إلى الله سبحانه من غير طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته فهو بعيد من الوصول إلى المراد».

ولم أجد هذه الفتوى في كتب ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ، وعزاها صاحب كتاب «التصوف بين الحق والخلق» إلى مجلة «نور الإسلام» مجلد ٥ ص٣٧٨. والله أعلم.

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٨٧) وما بعدها.

وهو: شيخ الإسلام وعلم الأعلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ولد بحران سنة ٦٦١هـ، وبرع في طلب العلم من صغره واشتغل بالفقه والتفسير، من مؤلفاته: «الاستقامة» و«اقتضاء الصراط المستقيم» و«منهاج السنة النبوية» مات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٧٢٨هـ.

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٩/ ٩٢)؛ «شذرات الذهب» (٦/ ٨٠)؛ «النجوم الزاهرة» (٩/ ٢٧١).

(٢) «المدخل» (٣/ ٩٥ وما بعدها).

قلت: وهو محمد بن محمد بن محمد بن الحاج أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي، نزيل مصر، سمع ببلاده ثم قدم الديار المصرية، من تصانيفه «المدخل» مات سنة ٧٣٧هـ.

انظر: «الدرر الكامنة» (٥/ ٥٠٧)؛ «الديباج المذهب» (ص٣٢٧)؛ «معجم المؤلفين» (١١/ ٢٨٤).

* كلام أحمد بن محمد بن المنير الأسكندري المالكي[1] في كتابه «الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال»[2] عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

* فتوى الشيخ يوسف الدِّجْوِي، من علماء الأزهر[3].

* فتوى محمود شلتوت[4][5].

---

(١) **هو**: أحمد بن محمد الأسكندري المالكي المعروف بابن المنير أبو العباس، ولد سنة ٦٢٠هـ، مشتغل ببعض العلوم كالتفسير واللغة، من تصانيفه «الإنصاف من صاحب الكشاف» و«الاقتفا في فضائل المصطفى» مات سنة ٦٨٣هـ.
انظر: «تاريخ الإسلام» (٥١/ ١٣٦)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٨١)؛ «بغية الوعاة» (١/ ٣٨٤).

(٢) (٢/ ٨٣) مطبوع بهامش «الكشاف». (ريسوني).

(٣) **انظر**: «التصوف بين الحق والخلق» (ص١٥٨). (ريسوني).
قلت: هو يوسف بن أحمد بن نصر بن سويلم الدجوي، ولد سنة ١٢٨٧هـ في قرية دجوة بمحافظة القليوبية بجمهورية مصر العربية، مدرس من علماء الأزهر، فقيه مالكي، كان ضرير البصر، مات سنة ١٣٦٥هـ من تصانيفه: «تنبيه المؤمنين لمحاسن الدين» و«سبيل السعادة» وغيرها.
انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢١٦)؛ «معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٧٢).
قلت: **ونص الفتوى هو**: «إن الذين يعملون هذه الأعمال المنكرة داخلون فيمن قال الله فيهم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [الأنفال: ٣٥] ومن الذين اتخذوا آيات الله هزواً، وسيقال لهم: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]».

(٤) «الفتاوى» موضوع «مولد المشايخ» «الذكر بكلمة «أه»» (ص١٦٦ وما بعدها). (ريسوني).
قلت: وهو الشيخ محمود شلتوت فقيه مفسر مصري، ولد بالبحيرة سنة ١٣١٠هـ، وتخرّج من الأزهر، ثم تابع دراسته حتى صار شيخاً للأزهر سنة ١٩٥٨م وكان من أعضاء مجمع اللغة العربية، توفي رحمه الله سنة ١٣٨٣هـ.
انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٧٣).

(٥) وهاك بعض فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في هذا الموضوع: =

. . . .

= (٢/ ٥٢٩ فتوى رقم ٦٦٨٢).

س٧: ما حكم الإسلام فيمن يذكرون الله وهم يتمايلون يميناً وشمالاً في حالة قفز وفي جماعة وفي صوت عال؟

ج٧: لا يجوز؛ لأنه بهذه الكيفية بدعة محدثة، وقد قال النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	**عبد الله بن غديان**	**عبد الرزاق عفيفي**	**عبد العزيز بن عبد الله بن باز**

(٢/ ٥٣٠ فتوى رقم ٧٥١٥):

س: هناك بعض الإخوان في باكستان وهم يدّعون أنهم سلفيون لكنهم مقيمون مجالس الذكر ويلتزمون بها في يوم الخميس بعد العصر دائماً، وهم يتخيلون أن هذا الوقت مناسب، بل هو أنسب للذكر، أما بالنسبة لطريقة الذكر فهي تجري أن واحداً منهم يجلس أمامهم ويبدأ بصوت مرتفع قليلاً ويقول كلمة: (الله) والناس حوله في الحلقة يرددون بعده: الله، الله، بصوت منخفض، ثم الذي أمامهم يغيّر ويقول: سبحان الله، وهم يستمرون بعده، ثم يغيّر إلى: الحمد لله، وهكذا، إن الإخوان يتخيلون أنهم يفعلون هذا لتزكية نفوسهم، وهم يستدلون من بعض الأحاديث التي جاء فيها ذكر الحلقات للذكر فما الحكم فيهم؟

ج: إذا كان الواقع من حالهم ما ذكر من التزامهم بمجالس ذكر بعد العصر كل يوم خميس دائماً، ومن جلوس واحد منهم أمامهم، ونطقه بكلمة: الله، بصوت مرتفع فيتبعونه في النطق بها بصوت منخفض. الله الله، ثم ينتقل إلى كلمة: سبحان الله، وهم يتبعونه فيها ثم إلى كلمة: الحمد لله ـ وهم يتبعونه فيها وهكذا ـ إذا كان واقع حالهم ما ذكر فليسوا سلفيين، ولا من أهل السنّة والجماعة في هذا العمل، بل هم مبتدعة؛ لأن هذا العمل بهذه الكيفية لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»** رواه البخاري ومسلم. =

وبعد:

فقد امتد بنا نفس البحث امتداداً لم يكن في الحسبان، ولو ساعفناه لجاء الكتاب في حجم غير هذا الحجم، بدون مبالغة، ولنترك ما لم يُقل إلى مناسبة أخرى قد يخلقها شيعة الطرقية، ونرجو أن يكون الكتاب قد اضطلع بجهده في إلقاء الأضواء الكاشفة على القضايا التي تولى معالجتها بحافز من الحق ولا شيء غير الحق، والحق اسم من أسماء الله، وبالحق قامت السمٰوات والأرض.

= وأما ما ورد من الأحاديث في حلقات الذكر والاجتماع عليه فالمراد بذلك: مجالس العلم.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	**عبد الله بن غديان**	**عبد الرزاق عفيفي**	**عبد العزيز بن عبد الله بن باز**

(٢٤/ ١٧٠ فتوى رقم ٤٣٣٥):

س٤: ما المقصود بذكر الله، هل هو إقامة حلقات الذكر والطبل والتصفيق، أم هو الذكر لله في السر والجهر وقراءة القرآن سراً؟

ج٤: ذكر الله سبحانه عام، يشمل: فعل الأوامر واجتناب النواهي، ويشمل: التسبيح والتهليل والتحميد جهراً وسراً، وقراءة القرآن ونحو ذلك مما شرعه الله من الأقوال والأفعال، وليس منه الطبل والتصفيق والذكر الجماعي، بل ذلك بدعة لا يجوز.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	**عبد الله بن غديان**	**عبد الرزاق عفيفي**	**عبد العزيز بن عبد الله بن باز**

كما نرجو أن يكون قد دُرس الموضوع دراسة تتسم ببعض الجدة، ومع ذلك لا أزكّيه، ولكني أشعر بالغبن في الإعراض عن التنبيه على تميّزه، والحمد لله تعالى على فضله.

وخدمةً للعقيدة، وحرصاً على تنقيتها من الشوائب والطفيليات أسمح بدون مقابل لأي محسن غيور، أو لأية جماعة إسلامية غير مشبوهة أن تطبع هذا الكتاب على نفقتها لتوزيعه مجاناً، أو بيعه بثمن زهيد يعوض فقط مصاريف الطبع، نشراً للسنّة، وقمعاً للبدعة، على شرط أن تأخذ مني الإذن مكتوباً.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً له، وأن يكون لي شفيعاً يوم تسودّ وجوه، وتبيضّ أخرى، فلا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يغفر ما يكون قد زَلّ به القلم، وأن يهدي أصحاب البدع إلى طريق السنّة، فإنها الطريق السويّ الذي لا يزيغ عنها إلا هالك، والحمد لله على توفيقه، وهدايته، وهو وحده المستعان، لا إلٰه غيره. ولا رب سواه، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك[١].

---

(١) وأختم بهذه القصيدة التي أوردها ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٣١) في وصف الصوفية، ولم يذكر قائلها، **بل قال**: «وقال آخر وأحسن ما شاء»، وهي قصيدة طويلة أوردت منها ما يناسب موضوع الكتاب، **قال** رَحِمَهُ اللَّهُ:

ذهبَ الرجالُ وحالَ دونَ مَجَالهم ... زُمَرٌ من الأوباشِ والأنذالِ

زَعموا بأنهمُ على آثارِهم ... ساروا ولكنْ سِيرةَ البَطَّالِ

لَبسوا الدُّلوق مرقَّعاً وتقشَّفوا ... كتقشّفِ الأقطابِ والأبدالِ

قَطَعوا طريق السالكين وغوّروا ... سُبُلَ الهدى بجَهالةٍ وضَلالِ =

= عَمَروا ظَواهِرَهم بأثوابِ التُّقَى … وحَشَوْا بواطنهم مِن الأدغالِ
إنْ قلتَ قالَ اللهُ قالَ رسولُهُ … همزوكَ همزَ المنكِرِ المتغالي
أو قلتَ قد قالَ الصحابةُ والأُولى … تَبِعُوهُمُ في القولِ والأعْمَالِ
أو قلتَ قالَ الآلُ آلُ المصطفى … صلَّى عليهِ اللهُ أفضلُ آلِ
أو قلتَ قالَ الشافعيُ وأحمدٌ … وأبو حنيفةَ والإمامُ العالي
أو قلتَ قالَ صِحَابهمْ من بعدهمْ … فالكلُّ عندهُمُ كشبِه خيالِ
ويقول قلبي قالَ لي عن سِرِّهِ … عن سرِّ سِرِّي عن صَفا أفعالي
عن حَضْرَتي عَنْ فِكْرَتي عن خَلْوَتي … عن شاهِدي عن وَارِدِي عن حَالي
عن صَفْوِ وقتي عَنْ حقيقةِ مَشْهَدِي … عن ذاتِ ذاتي عن صِفَاتِ فعالي
دعوى إذا حققتها أَلْفَيْتَها … ألقابَ زورٍ لُفِّقَت بمِحالِ
تَركوا الحقائقَ والشرائعَ واقتدوا … بظواهِرِ الجُهَّال والضُّلَّالِ
جعلوا المِرا فتحاً وألفاظَ الخَنَا … شَطْحَاً وصَالوا صَوْلَة الإدلالِ
نبذوا كتابَ الله خلفَ ظهورهمْ … نبْذَ المسافِر فضلةَ الأكَّالِ
جعلوا السماعَ مطيَّة لهواهُمُ … وغَلوا فقالوا فيه كُلّ مُحالِ
هو طاعةٌ هو قربةٌ هو سُنّةٌ … صدقوا لذاكَ الشيخِ ذي الإضْلَالِ
شيخٌ قديمٌ صادهمْ بتحيُّل … حتى أجابوا دعوةَ المحتالِ
هجروا له القرآنَ والأخبارَ والـ … آثارَ إذ شهدتْ لهم بضلالِ
ورأوا سماعَ الشعرِ أنفعُ للفتى … من أوجهٍ سبعٍ لهم بتوالي
تاللهِ ما ظفرَ العدوُ بمثلها … مِن مثلهمْ واخَيْبَةَ الآمالِ
نصبَ الحبالَ لهمْ فلم يقعوا بها … فأتى بذا الشركِ المحيطِ الغالي
فإذا بهم وَسْطَ العَرينِ ممزَّقي الـ … أثوابِ والأديانِ والأحوالِ
لا يسمعون سِوى الذي يهوونَه … شغلاً به عن سائرِ الأشغالِ
ودُعوا إلى ذاتِ اليمينِ فأعرضوا … عنها وسارَ القومُ ذاتَ شمالِ
خَرُّوا على القرآنِ عند سماعِهِ … صُمّاً وعمياناً ذوي إهمالِ
وإذا تلا القاري عليهم سورةً … فأطالها عَدّوهُ في الإثقالِ
ويقول قائلهم أطلتَ وليس ذا … عُشْراً فخفف أنتَ ذو إملالِ =

= هذا وكمْ لغوٌ وكمْ صخبٌ وكمْ ضحكٌ بلا أدبٍ ولا إجمالِ
حتى إذا قامَ السماعُ لديهُمُ خشعتْ له الأصواتُ بالإجلالِ
وامتدتِ الأعناقُ تسمعُ وحيَ ذا كَ الشيخِ من مترنِّم قوّالِ
وتحركتْ تلك الرؤوسُ وهزُّها طربٌ وأشواقٌ لنيلِ وِصالِ
فهنالك الأشواقُ والأشجانُ والـ أحوالُ لا أهلاً بذي الأحوالِ
تالله لو كانوا صُحاةً أبصروا ماذا دهاهم من قبيحِ فعالِ
لكنما سُكْر السَّماعِ أشدّ من سُكْر المُدَام وذا بلا إشكالِ
فإذا هما اجتمعا لنفسٍ [حُرَّةً] نالتْ من الخُسْرانِ كلَّ منالِ
يا أمة لعبتْ بدينِ نبيّها كتلاعبِ الصبيانِ في الأوحالِ
أشمتُمُ أهلَ الكتابِ بدينكمْ واللهِ لن يَرضَوا بذي الأفعالِ
كم ذا نُعَيَّر منهُمُ بفريقكمْ سرّاً وجَهْراً عندَ كلِّ جدالِ
قالوا لنا دينٌ عبادةُ أهلِهِ هذا السماعُ فذاك دينُ مِحالِ
بل لا تجيء شريعةٌ بجوازه فسلوا الشرائعَ تكتفوا بسؤالِ
لو قلتم فِسقٌ ومعصيةٌ وتَزْ يينٌ من الشيطانِ للأنذالِ
ليَصُدَّ عن وحيِ الإلٰهِ ودينهِ وينالُ فيه حيلةَ المحتالِ
كنّا شهدنا أنّ ذا دينٌ أتى بالحقِّ دينِ الرّسلِ لا بضلالِ
والله منهمْ قَدْ سمعنا ذا إلى الآذان من أفواهِهم بمقالِ»

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

كتبه

عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الأحاديث النبوية
* فهرس المصادر والمراجع
* فهرس الموضوعات



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة

المصادر والمراجع

- **الآداب**: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **الأحاديث المختارة**: لضياء الدين المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان الفارسي**: تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**: محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.
- **الاعتصام**: لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية، القاهرة.
- **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٧هـ.
- **الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**: أحمد بن محمد بن المنير بن الأسكندري.
- **الباعث على إنكار البدع والحوادث**: أبو شامة، تحقيق: محمد فؤاد منقارة، القاهرة، ١٣٤٥هـ.
- **البداية والنهاية**: للحافظ ابن كثير، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، مكتبة الفلاح، الرياض.

- **البدر الطالع بمحاسن من بعد بعد القرن السابع**: محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
- **بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- **تاريخ الإسلام**: الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
- **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- **تاريخ مدينة دمشق**: لابن عساكر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (الألفية)**: زين الدين أبي الفضل العراقي، مطبوعة مع فتح الباقي على ألفية العراقي: للأنصاري، ١٣٥٤هـ، فاس ـ المغرب.
- **تحفة أهل الفتوحات والأذواق في اتخاذ السبحة في الأعناق**: فتح الله بناني، القاهرة، ١٣٢٤هـ.
- **تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**: لإسماعيل بن عمر بن كثير، دراسة وتحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**: لابن الملقن، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- **تفسير ابن جرير الطبري**: طبع ونشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ.
- **تفسير البغوي**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **تفسير القرآن العظيم**: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- **تفسير القرطبي**: للإمام القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
- **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: العراقي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- **تلبيس إبليس**: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، دار الكتب العلمية.
- **تلبيس إبليس**: لابن الجوزي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **التلخيص الحبير**: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم يماني، ١٣٨٤هـ.
- **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت.
- **تهذيب الكمال**: للمزِّي، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- **جامع بيان العلم وفضله**: لابن عبد البر، تحقيق: سمير الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**: للترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**: للترمذي، طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **الحاوي للفتاوى**: جلال الدين السيوطي، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- **حلية الأولياء**: أبو نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- **حلية الأولياء**: لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- **الحوادث والبدع**: أبو بكر الطرطوشي، تونس، ١٩٥٩هـ.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ، حيدرآباد ـ الهند.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: إبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **ديوان حافظ إبراهيم**: دار العودة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

- **ذيل طبقات الحفاظ**: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: محمود الآلوسي، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
- **الزجر والإقماع بزواجر الشرع المطاع**: محمد بن المدني كنون، الطبعة الحجرية.
- **الزهد والرقائق**: عبد الله بن المبارك المروزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الزهد والرقائق**: عبد الله بن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ومكتبة المعارف، الرياض.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني، بيت الأفكار الدولية ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سنن أبي داود**: تحقيق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
- **سنن أبي داود**: طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سنن الدارقطني**: تحقيق: عبد الله هاشم يماني، دار المحاسبة للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.
- **سنن الدارمي**: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **السنن الكبرى**: البيهقي، دار الفكر.

- **سنن النسائي**: تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.
- **سنن النسائي**: طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
- **شذرات الذهب**: ابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- **صحيح البخاري**: دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **صحيح مسلم، تحقيق**: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- **صحيح مسلم**: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- **صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية عشر، ١٤٠٥هـ.
- **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
- **طبقات المفسرين**: الداودي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية.
- **العبر في خبر من غبر**: الذهبي، مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت، ١٩٨٤م، الطبعة الثانية.
- **غذاء الألباب شرح منظومة الآداب**: محمد بن أحمد السفاريني، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١٤٢٣هـ.
- **فتاوى الشيخ محمود شلتوت**: دار الشروق، القاهرة.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.

- **كتاب المجروحين**: لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، جمع عبد الرحمٰن بن قاسم وولده محمد، وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- **المدونة الكبرى**: مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- **مسند أبي يعلى**: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، الطبعة الأولى.
- **مسند أحمد بن حنبل**: أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **مسند أحمد بن حنبل**: مؤسسة قرطبة.
- **مشكاة المصابيح**: للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **معجم الأدباء**: ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **المعجم الأوسط**: للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين مصر، سنة ١٤١٦هـ.
- **المعجم الكبير**: للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- **معجم المؤلّفين**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- **معرفة القراء الكبار**: محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- **المغني**: موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **الموافقات في أصول الشريعة**: لأبي إسحاق الشّاطبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.
- **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.
- **نصب الراية**: للزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: أحمد بن محمّد المقري التلمساني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨ هـ.
- **النهاية في غريب الحديث**: لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- **الوفيات**: أبو العباس أحمد بن علي بن الخطيب، دار الإقامة الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.



فهرس الموضوعات